

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

تخصص : دراسات محاسبية و جبائية

تاريخ المناقشة: 2015/05/02

الموضوع:

فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة
- دراسة حالة الجزائر (1990-2011) -

من إعداد الطالبة:

بن فراقي منى

تحت إشراف الأستاذ:

بورنان ابراهيم

أعضاء اللجنة:

- أ. د : قويدري محمد

- أ: بورنان ابراهيم

- د : رمضان لعلا

- د : اولاد العيد سعد

أستاذ

أستاذ محاضر

أستاذ محاضرا

أستاذ محاضرا

- جامعة الأغواط

- جامعة الأغواط

- جامعة الأغواط

- جامعة الأغواط

- رئيسا

- مقرر

- ممتحنا

- ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 /2014

الملخص :

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على أثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة عجز الميزانية العامة؛ من خلال عرض مكونات الميزانية العامة، و البحث في كيفية تأثير السياسة المالية على هذه المكونات، مما يسمح بإيجاد الإستقرار المالي و الإقتصادي للدولة. كما يهدف هذا البحث إلى تبيان أثر بعض السياسات الإقتصادية على التوازن المالي للميزانية العامة، هذا إضافة إلى دور التنسيق مع السياسات الإقتصادية الأخرى لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العامة. نظرا لعموم مشكلة عجز الميزانية العامة في أغلب دول العالم، التي تعتبر الجزائر واحدة منها فقد سلطنا الضوء في هذه الدراسة على ميزانية الدولة الجزائرية. عاشت الجزائر ظروفًا صعبة مع آخر عشرين من القرن العشرين فقدت خلالها الجزائر توازنها المالي، بفعل تبعيتها المطلقة لأسعار النفط في السوق الدولية؛ و بعد انتهاء هذه العشرية و بداية الألفية الثالثة، شهدت الجزائر تحسنا في أسعار النفط، مما سمح لها بتحقيق معدلات نمو معتبرة. و مع هذا فقد مازالت الجزائر تعاني ضعفا في هيكلها الإنتاجية، و تبعية للموارد الطبيعية تحول بينها و بين التنمية المستدامة.

Abstract (summary)

This thesis sheds light on the effects of fiscal policy in dealing with public budget deficits phenomenon, through presenting the general budget component and finding out how fiscal policy would influence these components, which itself allows to achieve the financial and economic stability of the state. This thesis also aims at demonstrating the impacts of some economic policies on the financial balance of the public budget, in addition to the role of coordination with the other economic policies in order to achieve the goals of the general economic policies.

Due to the overall problem of budget deficit in almost every country in the world, Algeria is considered as one of these countries, accordingly, in this work we shed light on the Algerian state budget. Algeria has lived in difficult conditions in the late decade of the 20th century, during which Algeria had lost its fiscal balance, due to the absolute dependence on oil prices in the international market, in the 21st century, however, Algeria has witnessed gradual improvement in oil prices, which allowed Algeria to achieve considerable growth rates. Nevertheless, Algeria is still suffering weakness in its productive structure, and its dependency on the natural resources that prevent Algeria from sustainable development.

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنو منكم و الذين أوتوا العلم درجات و الله بما تعملون خبير"

سورة المجادلة الآية 11

قال الرسول صلّ الله عليه و سلم:

"من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة "

رواه مسلم و البخاري

الإهداء

الى من أودعني لله، لا يفارق مخيلتيأبي (رحمة الله عليه)

منى

تشكرات

الحمد لله حمدا كثيرا و الشكر لله شكرا وفيرا على توفيقه لي في إنجاز هذا البحث، فقد إستمدت منه سبحانه و تعالى العون إنه نعم المعين،

و بعد....

أتوجه بخالص الشكر و عظيم التقدير و الإمتنان و العرفان بالجميل، لكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية بالأغواط، و أخص بالشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور إبراهيم بورنان، على قبوله الإشراف على رسالتي و لما لمستته من صدر رحب، و توجيهه سديد و نصائح قيمة كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل. و أسأل الله العلي القدير أن يثيبه خير الثواب إنه سميع مجيب الدعاء. كما لا أنسى كل الأيادي المحبة الكريمة، التي ساعدتني وأخذت بيدي، فمن ذا الذي يهيني لسانا لأشكر صنيعها.

منى

الفصل الأول: الإطار النظري للميزانية العامة و التوازن المالي و الإقتصادي

01	تمهيد
02	المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة
02	المطلب الأول: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة
08	المطلب الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة
13	المطلب الثالث: مراحل تطور الميزانية العامة
15	المبحث الثاني: ماهية التوازن المالي و التوازن الإقتصادي
15	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتوازن وتطوره في الفكر الإقتصادي
18	المطلب الثاني: أنماط التوازنات الإقتصادية وأهمية التوازن الإقتصادي و مجالاته
21	المطلب الثالث: ماهية ميزان المدفوعات وعلاقته بالتوازن الإقتصادي
25	المبحث الثالث: أثر عجز الميزانية العامة على التوازن الإقتصادي
25	المطلب الأول: عجز الميزانية العامة، مفاهيمه وتطوره في الفكر الإقتصادي
30	المطلب الثاني: أسباب ظهور العجز في الميزانية العامة وطرق تمويله
33	المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية لتمويل العجز في الميزانية العامة
34	الخلاصة

الفصل الثاني: دور السياسة المالية في التحكم في التوازن المالي للميزانية العامة

40	تمهيد
41	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
41	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و تطورها في الفكر الإقتصادي
46	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
54	المطلب الثالث: السياسة المالية و موقعها ضمن برامج الإصلاح الإقتصادي
60	المبحث الثاني: آلية السياسة المالية
60	المطلب الأول: أهداف السياسة المالية
65	المطلب الثاني: التنسيق بين السياسة المالية و الأهداف الإقتصادية الكلية
67	المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة
76	المبحث الثالث: دور السياسات الإقتصادية في الحد من عجز الميزانية العامة
76	المطلب الأول: السياسات الإقتصادية ذات العلاقة بعجز ميزانية الدولة
78	المطلب الثاني: دور التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في تحقيق الأهداف الإقتصادية

84	المطلب الثالث: دور سياسة الصرف و سياسة التجارة الخارجية في تحقيق الأهداف الاقتصادية
86	الخلاصة
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لعجز الميزانية العامة في الجزائر (1990-2011)
88	تمهيد
89	المبحث الأول : واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
89	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية و الإتفاقيات المبرمة مع المنظمات الدولية.
93	المطلب الثاني: موضوع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1990-2000).
101	المطلب الثالث: تعميق الإصلاحات الاقتصادية (2001-2014).
106	المبحث الثاني : دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار المالي.
106	المطلب الأول: الميزانية العامة في الجزائر.
114	المطلب الثاني: النفقات العامة و الإيرادات العامة في الجزائر.
124	المطلب الثالث: التوازن المالي في الجزائر.
128	المبحث الثالث: تقييم السياسة المالية في الجزائر.
128	المطلب الأول: السياسة الضريبية في الفترة (1990-2011).
133	المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية في الفترة (1990-2011).
141	المطلب الثالث: تقييم النمو القطاعي في الجزائر.
143	الخلاصة
144	الخاتمة
148	الجداول
149	الأشكال
150	الملاحق
153	المراجع

المقدمة :

واجه الفكر النيوكلاسيكي أضخم أزمة مست الإقتصاد العالمي في النصف الأول من القرن العشرين، تحديدا سنة 1929 التي تأكد بموجبها أن النظام الرأسمالي الحر، لم يعد قادرا على حماية الإقتصاد بما أن قوانين السوق لم تتمكن من ضبط التوازن الإقتصادي. و لم تتأخر أي من الدول المتضررة من الكساد العظيم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من معالجتها بطرق مختلفة حيث أصبح الشغل الشاغل لرجال السياسة وصناع القرار هو تلك الأزمة؛ مما أدى إلى كثرة النقاش السياسي و الفكري للبحث عن الأسباب وإيجاد الحلول.

خلال هذه الأوضاع، كثرت الإنتقادات الموجهة لأفكار المدرسة النيوكلاسيكية، وظهر فكر مواز لها بزعامة جون مينارد كينز (1883-1946)، الذي أعطى مفاهيم جديدة تتعلق بقوانين السوق، و وظائف وخصائص النقود، من خلال إنتقاده لقانون السوق لجون بابتيست ساي (1767-1832) الذي يقضي بأن العرض يخلق الطلب عليه. كما وضع مؤلفه في "النظرية العامة للنقود و الفائدة و الإستخدام" (1936)، الذي قدم فيه طرحا تجميعيا لتلك الوحدات الإقتصادية، التي إعتدها التحليل النيوكلاسيكي لينتقل بأفكاره هذه الى تحليل جديد و هو التحليل التجميعي الكلي؛ الذي يضم العلاقات بين المجمعات الكبيرة من الظواهر الإقتصادية كالعمالة، الإنفاق العام، العرض الكلي، الطلب الكلي، الإستهلاك الكلي و الإستثمار الكلي. انتقلت المالية العامة بفعل ذلك من شكلها المحايد إلى شكلها الوظيفي، و تغير مفهوم الدولة من دولة محايدة إلى دولة متدخلة، أصبح من مهامها إرساء قواعد التوازن الإقتصادي العام، بالإستعانة بمجموعة من التدابير و الإجراءات ذات التأثير الكبير على المجموعات الإقتصادية الكبرى؛ و هو ما يطلق عليها السياسة المالية التي تعاضم دورها - بفضل هذا الفكر-، حيث أصبحت وسيلة لتحقيق الإستقرار في إقتصاديات الدول، عن طريق أدواتها المتمثلة في النفقات العامة و الإيرادات العامة من أجل معالجة ظاهرة الكساد و البطالة.

و منذ ذلك الحين نشأت ظاهرة النمو المتصاعد لحجم الإنفاق العام، و ما ترتب عنها من سياسات مختلفة بحثت في معظمها عن كيفية تعبئة الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة، و المحافظة على التوازن المالي للميزانية العامة التي كثيرا ما تسجل عجزا إما بسبب نقص في الإيرادات العامة، أو تزايدا في النفقات العامة لكن هذه الجهود لم تكن ناجحة بالدرجة الكافية للتخفيف من حدة مشكلة العجز و مسبباته.

احتل جدل الآثار الاقتصادية المترتبة عن عجز الميزانية العامة، أهمية كبيرة في النقاشات الفكرية بسبب تطور مجالات تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وانتشار الفكر الاشتراكي كمنهج سياسي و إقتصادي، إلى جانب الصراع الأيديولوجي وما تبعه من مواجهات وحروب باردة بين الكتلتين الشرقية والغربية. الأمر الذي أدى إلى إرتفاع حجم النفقات العامة بشكل ملفت للنظر، كما ظهر هذا جليا في إقتصاديات العالم الثالث، خاصة بعد موجات التحرر الإجتماعي التي انتشرت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي؛ أين شهدت كثير من الدول حالة من الركود الإقتصادي خاصة تلك السائرة في فلك المعسكر الاشتراكي، بسبب فشل السياسات الإقتصادية المتبعة آنذاك. مما

زاد من تفاقم عجز ميزانيات الكثير من الدول خاصة منها النامية و المتخلفة، وانخفضت المداخيل الناتجة عن تراجع حجم الإستثمار لعدم وجود مناخ إقتصادي ملائم محليا ودوليا، مع اضطراب هذه الدول إلى تبني سياسات التصحيح الهيكلي التي تدعمها الكثير من المؤسسات و المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، كما أضحت شرطا أساسيا مقابل حصولها على قروض و مساعدات دولية؛ و تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي عاشت هذه التطورات و التحولات التي شهدتها الإقتصاد العالمي.

تبنّت الجزائر المستقلة المنهج الاشتراكي كمنهج سياسي و إقتصادي و إجتماعي في تنميتها الشاملة، حيث قامت بتعبئة كل الإمكانيات و الموارد لذلك، كما عملت على القيام بالعديد من الإصلاحات و على رأسها قرار التأمين الذي أعلنه الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1971، و منذ ذلك الحين إرتبط إقتصاد الجزائر بهذا القطاع.

لعبت الدولة دورا مهما في الدورة الإقتصادية من خلال عملية الإنتاج، و توزيع المداخيل و الإستهلاك بواسطة الإنفاق الحكومي، مما أدى الى تزايد النفقات العامة بالحجم خاصة عندما تضاعفت الثروة النفطية سنة 1973. جاءت هذه الثروة، في الوقت ذاته الذي كانت فيه الجزائر في أمس الحاجة لبناء هيكلها الإقتصادية و الإجتماعية المتضررة بفعل الحرب التحريرية؛ و مع ضعف القاعدة الإنتاجية و ضعف تأهيل العامل البشري، إتمدت الجزائر في مسيرتها التنموية على قطاع المحروقات، كمصدر لتمويل النفقات العامة من خلال الجباية النفطية، و مصدر لتمويل التجارة الخارجية من خلال إحتياطات سعر الصرف الناجم عن تصدير المحروقات، و كذا تمويل الإقتصاد الوطني مع كفاية الطلب المحلي.

تميز الإقتصاد الوطني بحساسيته و تبعيته لقطاع المحروقات، نظرا لخضوعه للهزات السعريّة التي تطرأ على الأسواق الدولية للطاقة، مع نقص الهياكل الإنتاجية و ضعف تأهيل المواطن الجزائري؛ الأمر الذي جعل من الإقتصاد الوطني رهين إحتلالات كثيرة، إنتهت بأزمة صائفة 1986 التي تعود للإفئار الكبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية. فرضت هذه الأزمة الإقتصادية، حدوث تغييرات جذرية مست النشاط الإقتصادي، كما أدت الى دخولها في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، اقتضت ضرورة تحرير النشاط الإقتصادي و تبني اصلاحات جديدة تعتمد على فكرة التحلي عن التسيير الإداري المركزي للسوق؛ و كانت تلك أولى بوادر نشأة نظام إقتصاد السوق في الجزائر.

لقد كان من أهداف التغييرات الهيكلية في الجزائر، تخفيض العجز المالي للميزانية الجزائرية عن طريق جملة من التدابير المصاغة ضمن السياسة المالية. وعليه يكمن السؤال المحوري لبحثنا هذا في: هل تمكنت السياسة المالية الجزائرية من إحداث تأثير إيجابي على التوازن المالي لميزانية الدولة؟

و للإجابة على هذه الإشكالية استوجب الأمر تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما علاقة التوازن المالي بالتوازن الإقتصادي؟
- هل للسياسة المالية دور في الحد من عجز الميزانية العامة ؟

- هل السياسة المالية الجزائرية قادرة على تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة؟
- من خلال الإشكالية الرئيسية، والإشكاليات الفرعية نصوغ **الفرضيات التالية**:
- للتوازن الإقتصادي تأثير مباشر على التوازن المالي؛
- تلعب السياسة المالية وحدها دورا أساسيا في الحد من عجز الميزانية العامة؛
- يمكن للسياسة المالية الجزائرية أن تحقق التوازن المالي للميزانية العامة للدولة.

نظرا لطبيعة الموضوع **اعتمدنا على المناهج** التي نراها تخدم موضوع هذا البحث، و تتمثل في: **المنهج التاريخي** **الاستقرائي**، عند سرد فكر المدارس الإقتصادية و كذا استقراء الوقائع الإقتصادية على المستوى الوطني و الدولي؛ و **المنهج الوصفي** عند وصف الظواهر الإقتصادية؛ و **المنهج التحليلي** عند تحليل تطور المتغيرات الإقتصادية باستخدام أدوات التحليل الكلي ثم استنباط العلاقات بين هذه المتغيرات، كما اعتمدنا على المعطيات الكمية في تحليلنا من خلال الإحصائيات والتقارير ذات الصلة.

1. حدود و إطار البحث :

حددت دراسة موضوعنا هذا في إطارين مكاني و زمني:
تمثل **الإطار المكاني** في الإقتصاد الجزائري؛ أما **الإطار الزمني**، فقد تناولت الدراسة تحديد مختلف السياسات المالية و فعاليتها لمعالجة العجز في الميزانية العامة، خلال الفترة (1990 - 2011)، و التي نرى بأنها فترة قد تميزت بتحولات إقتصادية كبيرة، يمكن ملاحظتها من خلال الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر و كذا برامج الإنعاش المسطرة خلالها.

2. أسباب إختيار البحث :

يقف وراء إختيارنا للموضوع مجموعة من الأسباب:

- إعتبار الدراسات المالية و النقدية مدخل أساسي لدراسة المشكلات الجوهرية التي تمس بالإقتصاد؛
- كون عجز الميزانية ظاهرة إقتصادية تعاني منها معظم -إن لم نقل - كل دول العالم نامية كانت أو متقدمة، و ما بحثنا هذا إلا مساهمة في إثراء النقاش حوله و توضيح لبعض جوانبه؛
- إن الإصلاحات الإقتصادية تؤثر تأثيرا بالغا على النشاط الإقتصادي، و بحثنا هذا محاولة لتحديد أدوات و طبيعة السياسة المالية المستعملة للتخفيف من حدة العجز في الميزانية العامة.

3. أهمية البحث :

إن تطور الوقائع الإقتصادية قد أثر على مفهوم الدولة التقليدي، حيث جعل منها دولة متدخلة في النشاط الإقتصادي. كما حث على ضرورة البحث على مناهج علمية سليمة، تساعد على صياغة سياسات إقتصادية فعالة تعمل على تحقيق التوازن الإقتصادي، وتضمن مصادر تمويل ثابتة لتغطية النفقات العامة.

تكمن أهمية البحث في إظهار السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر، ومدى تحكمها في عجز الميزانية العامة، من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي الذي يضمن الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يضمن توزيعها توزيعاً عادلاً على مختلف القطاعات الإقتصادية.

4. أهداف البحث :

يهدف هذا البحث، الى تسليط الضوء على دور السياسة المالية في التأثير على التوازن المالي للميزانية العامة، و يهدف أيضا إلى البحث في النقاط التالية:

- أهمية الميزانية العامة للدولة و التوازنين المالي و الإقتصادي؛
- إظهار أثر عجز الميزانية العامة على التوازن الإقتصادي؛
- إظهار دور السياسات الإقتصادية في تحقيق التوازن؛
- إبراز دور السياسة المالية الجزائرية، في الحد من عجز الميزانية الجزائرية.

5. صعوبات البحث :

لقد واجهتنا صعوبات تتعلق بالتضارب الملاحظ في الإحصائيات باختلاف مصادرها، الشيء الذي كرسنا له الكثير من الوقت و الجهد، من أجل الدقة في إختيار الأقرب من الصحة مع عدم التناقض مع الواقع . هذا بالإضافة الى صعوبة تقييم السياسة المالية الجزائرية للفترة ما بعد 1990، لأن تأثير السياسة المالية في فترات الرواج يختلف عنه في فترات الركود، فعند تقييم فترة حوالي عشر سنوات، تعتبر فترة قصيرة و غير كافية للقيام بأي دراسة قياسية؛ مع نقص البيانات المتعلقة بعجز الميزانية نظرا لعدم توفر مشروع القانون المتضمن ضبط الميزانية.

6. الدراسات السابقة:

من أجل إنجاز هذا البحث إستخدمنا دراسات و بحوث مختلفة، كانت على صلة بإشكالية البحث؛ ففي كتاب الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام للدكتور عبد الرزاق الفارس، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، تناول الباحث أدوات السياسة المالية (النفقات العامة و الإيرادات العامة). حيث أثار موضوع تزايد الإنفاق العام في الدول العربية خلال فترة 18 سنة من 1975 الى 1993، مما أدى الى تزايد عجز ميزانيات هذه الدول نظرا للاختلال بين الإيرادات العامة و النفقات العامة؛ ثم أشار الى الآثار الإقتصادية المترتبة عن تمويله. و تمد هذه الدراسة بعلاقتها مع بحث فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة، من زاوية هذا التزايد في الإنفاق العام في الدول العربية التي تعتبر الجزائر واحدة منها، و التي تعتبر من أهم دواعي العجز في الميزانية العامة الجزائرية.

كما تطرقت مداخلة الأساتذة : عبد الرحيم شبي و محمد بن بوزيان و سيدي محمد شكوري، في المؤتمر العشرين المنعقد أيام 21 و 22 مارس 2014 بالقاهرة، عن أثر السياسة المالية في النشاط الإقتصادي خلال دورة الأعمال، الى أثر تزايد الإنفاق العام على الدخل الوطني، من خلال سياسة مالية توسعية بالتركيز على قياس هذا الأثر التوسعي

على القطاعات الإقتصادية الجزائرية، من خلال حساب أثر مضاعف الإنفاق العام عليها، و هو ما يمد بصلة لموضوعنا عند الحديث على فرضية المرض الهولندي.

و يتحدد موقع بحثنا ضمن هذه البحوث، في محاولة التطرق إلى الأسباب المختلفة لتزايد النفقات العامة في الجزائر تحديدا مقارنة بالإيرادات العامة، وعلاقته بالوفر المالي الذي يقدمه قطاع المحروقات، عوض القطاعات المنتجة الأخرى. مع ابراز خلل موضوعي يتمثل في رغبة السلطات الجزائرية، في دعم الجانب الاجتماعي عوض الجانب الإقتصادي و ما له من تأثير على التوازن الاقتصادي، و من ثمة التأثير على التوازن المالي للميزانية العامة للدولة، و يحد من فعالية السياسة المالية الجزائرية.

7. خطة و هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات وبلوغ أهداف الدراسة، تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول مسبقة بمقدمة عامة ومتبوعة بخاتمة عامة، تحتوي على نتائج اختبار الفرضيات بالإضافة إلى التوصيات و آفاق الدراسة؛ حيث تم تسليط الضوء على:

الفصل الأول تناولنا فيه الأطر النظرية للميزانية العامة و التوازنين المالي و الإقتصادي، وقد تطلب منا ذلك تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يعالج كل منها ما يلي:

- المبحث الأول يتعرض الى المفاهيم والتعاريف المختلفة لأغلب جوانب الميزانية العامة؛
- المبحث الثاني الذي يتطرق فيه الى ماهية التوازن المالي و التوازن الاقتصادي؛
- المبحث الثالث يعالج أثر عجز الميزانية العامة على التوازن الاقتصادي.

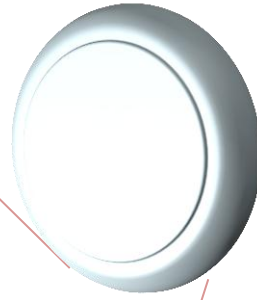
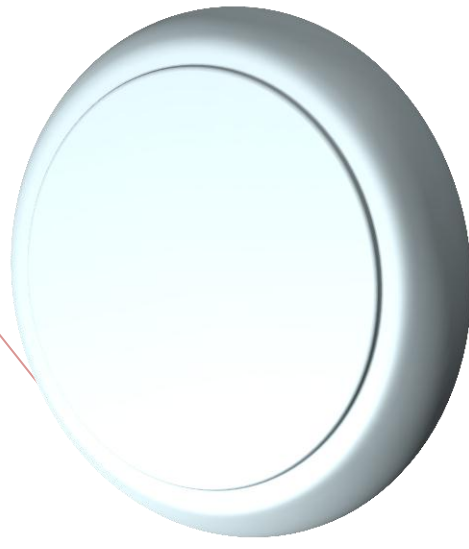
الفصل الثاني وهو عبارة عن فصل يربط بين السياسة المالية و مشكلة التحكم في التوازن المالي، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- الأول منه خصص للتعريف بماهية السياسة المالية؛
- المبحث الثاني عالج آلية السياسة المالية؛
- غني المبحث الثالث، بعرض دور السياسات الإقتصادية في الحد من عجز الميزانية العامة.

الفصل الثالث و المعنون بالدراسة التحليلية للميزانية العامة، و عجزها في الجزائر (1990-2011) تم التطرق من خلاله إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول تناول مسح لواقع الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر؛
- المبحث الثاني خُصص لدراسة دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار المالي؛
- المبحث الثالث ضم تقييما للسياسة المالية في الجزائر.

و نرجو أن يكون الصواب قد حالفنا في اختيار الموضوع ومعالجته، عسى أن نفوز بأجري الإجتهد والإصابة، وإن لم يكن فحسبنا أننا حاولنا.



الفصل الأول

الإطار النظري للميزانية العامة و التوازن المالي و الإقتصادي

تمهيد:

إرتبط تطور المالية العامة بتطور تنظيم الدولة، التي تمثل مجموعة من القوانين المنظّمة للعلاقات الاقتصادية و الاجتماعية الساعية إلى تحقيق أهداف مختلفة باستخدام أدوات مالية متعددة، و قد تمثل هذا الارتباط في ارتباط مفاهيم كليهما مما أدى إلى إحداث تغير في المالية العامة، و بالتالي في حجم الميزانية العامة و مضمونها و خصائصها.

إن المتتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي، يمكنه أن يشاهد هذا التطور في تنظيم الدولة، ففي القرن الثامن عشر ساد المذهب اللبرالي الذي كان يسعى إلى تضيق نطاق وظائف الدولة، لتقتصر على تحقيق أهداف محدودة بين الأمن و الدفاع و العدالة، و لهذا السبب سميت **بالدولة المحايدة (الحارسة)** لعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، التي ساد خلالها **نظام المالية المحايدة** الذي تقتصر فيه الدولة على تحقيق الإيرادات العامة فقط لكفاية النفقات العامة. و مع تطور دور الدولة إلى **دولة متدخلة** في ظل المذهب الإصلاحي، بفضل أفكار كينز تطور دور المالية العامة بموجبه لتصبح **مالية وظيفية** تسعى إلى توجيه الإيرادات العامة و النفقات العامة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. و مع ظهور المذهب الاشتراكي بزعماء كارل ماركس، تطورت الدولة لتأخذ شكل **الدولة المنتجة**، أي الدولة المالكة لوسائل الإنتاج و المسؤولة عن إيجاد التوازن بين التدفقات المالية و التدفقات السلعية، الأمر الذي توجب وضع خطة مركزية، فنشأ التخطيط المالي و تبلور في خطة للميزانية العامة للدولة التي يحدد فيها كل الإعتمادات الخاصة ضمن البرنامج الاقتصادي العام؛ كما نشأت فكرة ضرورة توازن الميزانية العامة توازنا اقتصاديا و ماليا.

و بناء على ما تقدم، أردنا من خلال هذا الفصل أن نتعرف على كيفية مزولة **الدولة المتدخلة** لمهامها المتعلقة برسم الأهداف و الخطط الاقتصادية عن طريق الميزانية العامة للدولة، و كيف يمكن لها أن تستخدم التوازن المالي في تحقيق التوازن الاقتصادي.

و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، أين سنشرع في المبحث الأول في التعريف بالميزانية العامة للدولة، من جانب إعدادها و اعتمادها و تنفيذها و الرقابة عليها؛ ثم نتعرف من خلال المبحث الثاني على ماهية التوازن المالي و التوازن الاقتصادي بإعتبارهما هدفا من أهداف الميزانية العامة للدولة؛ و في المبحث الثالث سنتطرق إلى عجز الميزانية العامة و كيفية تأثيره على التوازن الاقتصادي، مع تسليط الضوء على معالجة العجز في الميزانية العامة و طرق تمويله و الآثار المترتبة عنه.

المبحث الاول: ماهية الميزانية العامة للدولة

احتلت دراسة الميزانية العامة للدولة، مكانة مهمة في الدراسات المالية، نظرا لأهميتها العملية في التأثير على أوجه النشاط الإقتصادي، و توجيهه نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية.

المطلب الأول: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة.

يرتبط لفظ الميزانية العامة بالحسابات المالية للدولة منذ القدم بحيث تعمل كل الدول على ضبط حساباتها وفقا لجملة من الوثائق الرسمية أين تعتبر الميزانية العامة أحد أهم هذه الوثائق.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة ونشأتها

تعد الميزانية العامة للدولة الأداة الرئيسية في تحقيق إنجازات الأداء العام، و الوسيلة التي يستخدمها البرلمان للإستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية أو الرقابية، من خلال النظر إلى مدخلاتها و مخرجاتها في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.¹

أولا: مفهوم الميزانية العامة

- اختلفت التعاريف بشأن الميزانية العامة للدولة، سواء صدر هذا التعريف في تشريعات المنظمات الدولية أو في كتب المفكرين الإقتصاديين، و ندرج فيما يلي بعضا منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:
- عرفت الميزانية العامة في دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة، "بأنها عملية سنوية تركز على التخطيط و التنسيق و رقابة استعمال الموارد لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة".²
 - عرفت أيضا على أنها، " وثيقة تتضمن نفقات الدولة و إيراداتها عن مدة عادة ما تقدر بسنة تعدها الحكومة، و تحصل على إجازتها من قبل السلطة التشريعية ".³
 - أو أنها "بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه و ما ينتظر جبايته من المال خلال فترة معينة".⁴

ثانيا: خصائص الميزانية العامة

من التعاريف السابقة، يتضح لنا الخصائص التالية:

- أن الميزانية العامة وثيقة تقدير و توقع للنفقات العامة و الإيرادات العامة، لأنها عبارة عن خطة مستقبلية تتضمن أرقاما احتمالية يشترط فيها الدقة و الموضوعية، لأن قيمة الميزانية العامة تتحدد بنجاحها في تقدير النفقات و الإيرادات للسنة المقبلة تقديرا سليما، كما تعتمد على مدى ارتباطها بتغيرات النشاط الإقتصادي؛

¹ حسن عبد الكريم سلوم و محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ و الرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مقالة بمجلة الادارة و الاقتصاد، العدد 64، أبريل 2007، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 95.

² فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها حاضرها مستقبليها، المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع، لبنان، 1990، ط1، ص 28.

³ غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ط1، ص 207.

⁴ المراسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الكتاب الثاني، الدار الجامعية، بدون بلد النشر، 2000، بدون طبعة، ص 103.

- أنها تعبر عن إجازة برلمانية للسلطة التنفيذية، لأنها تكسبها صفة المشروعية و إلا كانت مجرد مقترحات، إضافة إلى كونها وسيلة رقابية في يد ممثلي الشعب يمارسونها على مختلف الأجهزة التنفيذية؛
- أنها ترتبط بالأهداف العامة للدولة، لأنها تحدث آثارا اقتصادية و إجتماعية و سياسية في إقليمها، و أنها تعبر عن برنامج يعكس خيارات الدولة و أهدافها، و تؤكد دورها في القيام بوظائفها المختلفة في صورة خطط، كما تترجم السياسة المالية للسلطة الحاكمة إلى أرقام.
- إنطلاقا مما سبق يمكننا أن نعرف الميزانية العامة للدولة على أنها: الخطة المالية التي تمثل البرنامج المالي المقدر لسنة مالية مقبلة، تجسد هذه الخطة أهدافا اقتصادية و إجتماعية، معبرا عنها في وثيقة رقمية تتضمن إيرادات الدولة و نفقاتها و تطرح للإجازة من قبل البرلمان قبل الشروع في تنفيذها.

ثالثا: نشأة الميزانية العامة

ظهرت الميزانية العامة مع ظهور الدولة و حاجتها للأموال من أجل تغطية الحاجات العامة كالأمن، و الدفاع و العدالة و بعض المرافق العامة الأخرى، حيث اقتضت الميزانية العامة على تسجيل إيرادات الدولة و نفقاتها. ويعود الفضل الأكبر، لتطورها تاريخيا إلى الإنجليز الذين أرسو قواعدها و حددوا مفهومها. ثم تطورت أكثر فيما بعد، نتيجة لزيادة رقابة البرلمان على أعمال الحاكم مع تحديد سلطاته المالية و تأكيد حق الشعب، عن طريق ضرورة رجوع الحاكم إلى ممثليه في البرلمان قبل فرض اي ضريبة عليهم. وفي سنة 1217 وقع الملك (جون يوحنا) ملك إنجلترا على الوثيقة العظمى الماغناكارتا (magnacharta)، و بموجبها حددت صلاحيات الحاكم في إنجلترا فيما يتعلق بفرض الضرائب على أفراد الشعب و أصبح لابد من عرض الضريبة على مجلس العموم (البرلمان) و أخذ موافقته عليها¹.

ثم ظهر بعدها ما يسمى بفرض الرقابة على النفقات، بموجب وثيقة الحقوق (The bill of right)، و تقرر مبدأ الاعتماد السنوي للميزانية العامة؛ و مع سنة 1822 أصبح وزير الخزانة الإنجليزي يظهر سنويا في البرلمان، ليعرض على أعضائه صورة عن الوضع المالي للدولة، و الميزانية العامة وبيان الفائض و العجز المتوقع فيها. كما تمت بلورة فكرة الميزانية العامة مع تحديد مبادئها الأساسية، ثم انتقلت من إنجلترا إلى باقي الدول الأوروبية بدءا بفرنسا بعد الثورة الفرنسية سنة 1789²؛ أين أقرت الدساتير الفرنسية المتعاقبة حق المجالس النيابية في مناقشة النفقات العامة، و الاعتماد السنوي للضرائب و النفقات معاً، حيث جاء في دستور 1796 أن تدير الحكومة إيرادات الدولة و نفقاتها، طبقا للقانون السنوي الذي يحدد مقدار كل منها و التوازن بينهما³.

¹ محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الاردن، 2012، ط4، ص29.

² إلياس حوادميسة، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2002-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، صص 9-10.

³ سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، الدائرة الإعلامية في مجلس النواب العراقي، بغداد، 2008، ط1، ص 18، على الموقع الإلكتروني لدار الكتب و الوثائق العراقية.

رابعاً: أهمية الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة إحدى أدوات السياسة المالية، لذلك فهي تبلغ حداً من الأهمية من جهة أنها أداة للكشف عن الوضع المالي للدولة، و الاتجاهات السياسية للحكومة، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية المراد بها تحسين الحياة الاجتماعية، و يمكننا أن نوضح هذه الأهمية من خلال¹:

1. الأهمية السياسية للميزانية العامة:

تبدو أهميتها السياسية من حيث أنها أداة بيد الشعب، و تمثل من خلال البرلمان الذي يراقب أعمال السلطة التنفيذية، ففي الدول التي يكون نظامها السياسي برلمانياً، تمثل المصادقة على الميزانية العامة دليل الثقة بالحكومة و رفضها يوحي بالعكس؛ فمشروع الميزانية هو الخطة أو البرنامج الذي يعكس سياسة الحكومة في إدارة الحكم، اما اذا كان النظام السياسي رئاسياً، فلا يعد الهدف من رفض الميزانية إقالة الحكومة، و إنما يعد وسيلة برلمانية لعرقلة نشاط الدولة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إيقاف أعمالها؛ و تكمن الأهمية السياسية للميزانية العامة، من خلال تقييد السلطة التنفيذية بموافقة السلطة التشريعية عن طريق طلب إذنها في الجباية و الإنفاق، بالشكل الذي يحقق المنفعة العامة.

2. الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة :

تزداد أهمية الميزانية العامة كلما اتسع نطاق الدولة و زاد تدخلها في المجال الإقتصادي، و قد أصبحت الميزانية العامة ذات أهداف واضحة في الفكر المالي الحديث مقارنة بالفكر المالي التقليدي، و قد كانت لظروف ما بين الحربين الأولى و الثانية، الأثر البالغ في التخلي عن فكرة الميزانية التقليدية، و أصبحت الميزانية العامة تتأثر و تؤثر في النظام الإقتصادي. كما أصبح للسياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية دوراً كبيراً في معالجة التضخم و الركود الإقتصاديين، حيث يعود الفضل في ذلك إلى الإقتصادي كينز الذي وجه الفكر الإقتصادي إلى استخدام الميزانية العامة و السياسة المالية، من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي؛ و هكذا فإن الميزانية العامة بنفقاتها و إيراداتها تمثل نسبة مهمة من الدخل، و أداة مرنة في يد الحكومة لتحقيق أغراضها، و وسيلة لمعرفة الوضع المالي للدولة لذلك فهي تعد المرآة العاكسة لاتجاهات مالية الدولة وفقاً لبرنامج السلطة التنفيذية.

3. الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة:

و تظهر هذه الأهمية، من خلال تأثيرها في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة عن طريق الضرائب التصاعدية، و توجيه حصيلتها لتمويل بعض أوجه الإنفاق الذي تستفيد منه الطبقات الاجتماعية الفقيرة، من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص (24-21).

كما تعبر الميزانية العامة عن أداة تقشفية في الأزمات، عن طريق فرض ضرائب على المنتجات الكمالية و الخدمات الترفيهية. كما يمكنها أن تكون وسيلة للمحافظة على البيئة بفرض ضرائب على المحروقات؛ أو حتى لغرض القضاء على بعض الأمراض الاجتماعية، بفرض ضرائب على المنتجات الكحولية؛ كما يمكنها أن تكون أداة لرفع المستوى الثقافي و العلمي، عن طريق الإعفاء من الضرائب التي تخص الكتب و البحوث العلمية.

الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة

يشترط على السلطة التنفيذية أثناء تحضيرها للميزانية الأخذ بمبدأ السنوية، الوحدة، العمومية و التوازن و سوف نتعرض لكل مبدأ منها كآآتي :

أولاً: مبدأ سنوية الميزانية العامة.

"يقصد بسنوية الميزانية إجازتها بصفة دورية كل عام،"¹ و طبقاً لهذا المبدأ فإن السلطة التشريعية تضمن دوام الرقابة على الأنشطة الخاصة بالسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى إمكانية وقفها على تفاصيل نشاطها بالرقابة و المتابعة؛ كما أن فترة سنة فترة قريبة من حيث دقة التقدير بناء على الماضي القريب، و أنه كلما طالت مدة الميزانية العامة كلما طرأت العديد من التغيرات الإقتصادية، و بالعكس كلما قصرت أثرت على ظاهرة موسمية بعض النفقات و الإيرادات² إلا أنه هناك بعض الإستثناءات و هي :

1. الميزانيات و الإعتمادات لأقل من سنة: و تشمل:³

- **الميزانية الإثنا عشرية:** وهي الميزانية العامة التي تحضر لمدة شهر واحد، أي لجزء من اثنا عشرة جزءاً (12/1) من السنة، و يتم الأخذ بها في حالة تأخر المصادقة على الميزانية العامة المقررة للسنة المقبلة، لأي من الأسباب سواء كانت سياسية أو إقتصادية، و تحدد أرقام هذه الإعتمادات بناء على تقديرات السنة الماضية؛ كما يسمح بجباية الإيرادات بنفس القوانين السارية للجباية، و يستمر بهذا النوع من الميزانيات إلى أن تتم المصادقة على الميزانية العامة الجديدة، و يعاب على هذه الطريقة أنها تعتمد على ظروف سابقة عند التقدير و لا تتماشى مع الظروف الحالية.
- **الميزانية لبضعة أشهر:** يعد هذا النوع من الميزانيات العامة، في بعض الظروف الصعبة أو عند تغيير موعد بداية و نهاية السنة المالية، يتم الإعتماد عليها من قبل السلطة التشريعية و تغطي مدة أقل من اثنا عشرة شهراً.

¹ عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بدون بلد النشر، 1987، بدون طبعة، ص 390.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، بدون طبعة، ص ص(392-393).

³ محمد شاكر العصفور، مرجع سابق، ص (54-56).

- **الإعتمادات الإضافية:** نظرا لكون أرقام الميزانية العامة تقديرية بالدرجة الأولى، فإنه يحدث أحيانا أن تكون الإعتمادات المقدرة في الميزانية العامة غير كافية لتغطية بعضا من أوجه الإنفاق، و لهذا فإنه يضطر إلى إضافة إعتمادات تكميلية، في البنود المعنية و هي إعتمادات لأقل من سنة.

2. الميزانيات و الاعتمادات لأطول من سنة: و تشمل: ¹

- **الميزانيات لسنتين أو أكثر:** تعد بعض الدول ميزانيات عامة لمدة سنتين أو أكثر، و لمواجهة ظروف اقتصادية و سياسية معينة، و مثل هذه الحالات قليلة و نادرة حيث تقوم بتقديرها و المصادقة عليها لاستعمالها خلال هذه الفترة.
- **إعتمادات البرامج:** تعد هذه الميزانيات العامة، في حال قيام الدولة ببعض المشاريع الإنمائية لمدة تطول عن السنة، كبناء سدود، مطارات، موانئ.. الخ.
- **الإعتمادات الثابتة أو الدائمة:** هي الإعتمادات التي تجيزها السلطة التشريعية لعدة سنوات، أو لمدة طويلة، و تبقى أرقامها ثابتة بدون أية تغيرات خلال تلك المدة، و لا تعرض سنويا على السلطة التشريعية لإجازتها.

ثانيا: مبدأ وحدة الميزانية العامة

"يقصد بوحدة الميزانية أن يتم إعداد و تقديم مشروع الميزانية كوحدة واحدة متكاملة تضم كافة التقديرات لإيرادات و نفقات كافة وحدات و فروع الدولة." ² و ينبغي هنا أن تخصص كافة موارد الدولة لتمويل جميع النشاطات التي تقوم بها، و من أهم أنواع الميزانيات العامة: ³

1. **الميزانيات الملحقة:** هي ميزانيات لهيئات أو مصالح عامة لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، و نظرا لضرورة حسن سيرها منحها القانون استقلالاً مالياً و إدارياً، يحررها من تطبيق القوانين المالية و هي لا ترتبط بميزانية الدولة، إلا برصيد الفائض أو العجز الذي يظهر في إيرادات و نفقات الوزارات التابعة لها.
2. **الميزانيات المستقلة:** و هي ميزانيات المشروعات و المرافق العامة التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، مما يترتب عليه قيامها بإعداد حساباتها و ميزانياتها المستقلة و المنفصلة تماماً عن ميزانية الدولة.
3. **الحسابات الخاصة على الخزنة:** قد يتطلب حسن سير العمل، قيام الحكومة بتحصيل أموال ليست بطبيعتها من الإيرادات العامة، أو تقوم بصرف مبالغ ليست من النفقات العامة

¹ نفس المرجع السابق، ص (57-58).

² حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1981، ص 44.

³ نفس المرجع السابق، ص (44-46).

كمبالغ التأمين المحصلة من المقاولين كضمان لتنفيذ أعمالهم، و من الطبيعي أن لا تسجل هذه المبالغ في ميزانية الدولة لأنها تعمل على تضخيم مبالغها و تستخدم هذه الحسابات مع حسابات أخرى وسيطة.

ثالثا: مبدأ عمومية الميزانية العامة

و هو مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية العامة، و هو "يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الإثنين".¹ و ذلك لاعتبارات مالية كالابتعاد عن الإسراف و التبديد و أخرى سياسية تسمح للسلطة التشريعية بمباشرة مهامها الرقابية، و لذلك فإن له قاعدتين:²

1. **عدم تخصيص الإيرادات:** تعني هذه القاعدة، أن لا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات.

2. **قاعدة تخصيص الإعتمادات:** إن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا، بحيث يترك الإجهاد للسلطة التنفيذية بتقسيمه حسب رغبتها، و لو كان الأمر كذلك لضاعت الحكمة من وراء رسم السياسات لتوجيه الموارد الإقتصادية.

رابعا: مبدأ توازن الميزانية العامة

فالتوازن بالمعنى التقليدي، هو "أن يتساوى مجموع النفقات الكلية للموازنة مع مجموع الإيرادات الكلية المقابلة لتغطية هذه النفقات،"³ بمعنى أنه إذا زادت النفقات عن الإيرادات، سجلت الميزانية العامة عجزا أما إذا كان العكس فهو فائض؛ و أن فكرة التوازن الحسابي هذه قد ارتبطت بالوظائف التقليدية للدولة الحارسة على أساس أن التوازن الإقتصادي يتحقق دائما و تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، و دون تدخل من طرف الحكومة، لكن بعد أن أصبحت الدولة تتدخل في توجيه الأنشطة الإقتصادية و الاجتماعية بالرقابة و التنظيم، انصرف تفكير العلماء في تحقيق التوازن المالي لكن في إطار التوازن الإقتصادي. و أصبح لا يعار إهتمام لموضوع التوازن المالي بقدر ما يهتم بجعل الميزانية العامة أداة لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الاجتماعية⁴، و نتيجة لهذه النظرة ظهرت نظرية جديدة في إطار السياسة المالية و هي نظرية العجز المتراكم التي تستند إلى فكرة إمكانية السماح بوجود عجز في الميزانية العامة للدولة، في حدود معينة من أجل معالجة أحد المشكلات الإقتصادية التي تعترض أهداف الدولة، كمشكلة الكساد و البطالة و التي تقتضي تدخل الحكومة بنفقات جديدة تمول بواسطة الاقتراض من الخواص أو البنوك التجارية أو حتى بواسطة الإصدار النقدي الجديد التي تقوم بها البنوك المركزية. دون خوف من

¹ محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 410.

² نفس المرجع السابق، ص ص (413-415).

³ فهمي محمود شكري، مرجع سابق، ص 65.

⁴ عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، بدون بلد النشر، 2011، ط1، ص 35.

مخاطرها طالما وجهت هذه الأموال إلى التوظيف في استثمارات منتجة؛ و بالتالي فإنه لا حرج من اللجوء المؤقت إلى العجز المقصود، و التخلي عن مبدأ توازن الميزانية العامة دون الإستمرار في إحداث هذا العجز، لأنه سيؤدي حتما إلى أزمات اقتصادية تصعب السيطرة عليها.¹

المطلب الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة

تمر الميزانية العامة للدولة بمراحل متسلسلة تتميز بالتكرار كل سنة، يتم في كل مرحلة منها مجموعة من الإجراءات التي تنشأ بناء على قرارات، تنتقل عبر مستويات و تشكل المراحل التي تمر بها الميزانية العامة بعد اكتمال دورتها و تسمى دورة الميزانية و تتمثل في :

➤ مرحلة الإعداد و التحضير؛

➤ مرحلة الإعتماد؛

➤ مرحلة التنفيذ؛

➤ مرحلة الرقابة.

أولا: مرحلة الإعداد و التحضير.

إن السلطة التنفيذية، هي السلطة المكلفة بتحضير الميزانية العامة كونها تدير وحدات القطاع العام، و هي على دراية بالمقدرة المالية للإقتصاد نظرا لإشرافها على الأجهزة الإحصائية، التي توفر لها المعلومات اللازمة. و تعمل السلطة التشريعية على إلزامها بالتقيد بالخطة الإقتصادية العامة، وقد وضع البنك الدولي مجموعة من المبادئ لبناء ميزانية متكاملة و هي:²

➤ الشمولية: الحرص على تغطية مختلف نفقات نشاطات الدولة، من خلال نقاش معمق و جيد حول

الخيارات المتاحة (الحرص على إدراج محمل النفقات العامة و الإيرادات العامة) ؛

➤ الإستشراف: أي ضمان مصادر التمويل للنفقات العامة في المدى القصير ؛

➤ القابلية للطعن: الحرص على أن يكون تمويل الإنفاق العام على أساس تحديد الأولويات ؛

➤ الشفافية: الحرص على أن تكون المعلومات الواردة بالميزانية العامة، متاحة للجميع و دقيقة و صادقة؛

➤ الدورية: الحرص على أن تكون المدة الزمنية للميزانية العامة هي سنة.

تتضمن هذه المرحلة عملية تقدير الإعتمادات اللازمة و الإيرادات الممكنة و يحرص في هذه العملية على الدقة، كما يراعى فيها الوضع الاقتصادي و المالي للدولة، حيث يتم إعداد الإطار العام لمشروع الميزانية العامة الذي يشمل اتجاهات السياسة المالية العامة و ربطها بخطة التنمية. ان عملية تقدير كل من النفقات و الإيرادات تبلغ أهمية كبيرة، لذلك فإنه يتم اللجوء إلى الحساب الختامي مع ضرورة تقرب فترة التقدير لتفادي تغير الظروف الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية.

¹ محمد شاكر العصفور، مرجع سابق، ص 72.

² الياس حوادميسة، مرجع سابق، ص 28.

و يعرف الحساب الختامي، على أنه " كشف يسجل فيه كافة المبالغ الفعلية التي أنفقتها الدولة وكافة المبالغ الفعلية التي قامت الدولة بتحصيلها، خلال السنة المنصرمة متبعا في هذا التسجيل نفس التبويبات و التقسيمات المتبعة في ميزانية الدولة"¹.

1. **تقنيات تقدير النفقات العامة:** يتم تقدير النفقات او ما يسمى بالإعتمادات دون صعوبات

و ذلك بإستخدام عدة طرق:

• **الإعتمادات المحددة و الإعتمادات التقديرية:**

إن الإعتمادات المحددة هي تلك التي تم تحديدها وفقا لأرقام ثابتة و لا يمكن تعديدها، و تمثل المبالغ القصوى التي لا يمكن أن توفر الحكومة أكثر منها، و ذلك دون الرجوع إلى السلطة التشريعية و هو المبدأ المطبق في تقدير اعتمادات المرافق الجاري تنفيذها؛ أما بالنسبة للإعتمادات التقديرية فهي تلك التي تقدر تقريبا و هو المبدأ المستخدم بالنسبة للمرافق حديثة النشأة و هنا يمكن للحكومة أن تتجاوز مبلغ تقديراتها دون العودة للسلطة التشريعية.²

• **إعتمادات البرامج :**

و تتعلق بالمشاريع التي يستغرق وقتا في تنفيذها و يتم تقدير اعتماداتها وفقا لطريقتين، فإما أن يدرج كل سنة المبلغ اللازم دفعه كنفقة في السنة المعنية به، و تسمى هذه الطريقة طريقة اعتمادات الربط؛ أو يتم إعداد برنامج خاص و مستقل عن الميزانية، يسمى قانون البرنامج توافق عليه السلطة التشريعية يتضمن عدة سنوات، و يرفق بكل سنة مبلغ الإعتماد اللازم التقيده به و تسمى هذه الطريقة طريقة إعتمادات البرامج.³

2. **تقنيات تقدير الإيرادات العامة :**

يعتبر تقدير الإيرادات أكثر صعوبة من تقدير النفقات، لأن التقدير يعتمد على الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية و السياسية المحلية و الدولية، لأن الإيرادات الضريبية تخضع لهذه الجوانب بدرجة كبيرة فإنه يمكن تقدير الإيرادات وفق طريقتين:⁴

• **طرق التقدير الآلي:** يعتمد فيها على الحساب الختامي للدولة و تنقسم إلى:

- **طريقة السنة قبل الأخيرة:** تعتمد على الحسابات الختامية للسنة ما قبل الأخيرة.
- **طريقة الإضافة أو النقص:** بالإضافة إلى الحساب الختامي للسنة السابقة يضاف نسبة معينة للتقدير تحسبا للمستقبل.

¹ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 32.

² محرز محمد عباس مرجع سابق، ص 434.

³ نفس المرجع السابق، ص ص (434-435).

⁴ المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص ص (196-198).

- طريقة المتوسطات الحسابية: و هنا نعتد على المتوسط الحسابي لإيرادات السنوات السابقة، و المحقق فعلا من خلال الحسابات الختامية لمدة تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات.

• طرق التقدير المباشر: يعتمد في هذه الطريقة على التنبؤ بالإيرادات لكل عنصر من عناصرها على حدا، كما يعتمد أيضا على دراسة الوضع الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي، بالإضافة إلى مبالغ الحساب الختامي و تعتبر هذه الطريقة أفضل الطرق.

ثانيا: مرحلة اعتماد الميزانية العامة

إن مرحلة اعتماد الميزانية العامة من اختصاص السلطة التشريعية، لأنها تمثل صوت الشعب و تقع عليها مسؤولية التحقق من سلامة البرامج المسطرة من طرف الحكومة، عن طريق اعتماد و متابعة تنفيذ الميزانية العامة؛ حيث تقف من خلالها السلطة التشريعية على سلامة البرامج و السياسات الحكومية، في حدود إيرادات الدولة ما يجعل منها سلطة رقابية على النشاط الحكومي، لذلك فإننا نجد أنه في عملية اعتماد الميزانية العامة ضمان لعدم تعسف السلطة التنفيذية في جباية الأموال، و توجيه النفقات العامة بما لا يحقق مصلحة المجتمع.¹

ثالثا: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

يقصد بتنفيذ الميزانية العامة، مباشرة عمليات صرف الإعتمادات و تحصيل الإيرادات أو بمعنى آخر، هي إخراج محتوى الميزانية العامة إلى حيز الوجود، من خلال تحصيل الإيرادات التي أجزيت جبايتها و صرف النفقات المعتمد صرفها.² كما تعتبر مرحلة تنفيذ الميزانية الترجمة العملية لمشروع الميزانية و برنامج الحكومة، و تبدأ أهمية هذه المرحلة بمجرد انتهاء السلطة التشريعية من إقرار مشروع الميزانية العامة، و نشره على أن يبدأ العمل به مع مطلع السنة المالية التي تغطيها الميزانية العامة.

1. الفصل بين الوظائف الادارية و الوظائف المحاسبية:

إن الأعمال الإدارية، هي الأعمال التي تنشئ دينا على الدولة تجاه الغير، كعقد شراء أجهزة و الآلات أو غيرها من الأعمال التي تحقق ضرائب و رسوم للدولة على المواطنين الإلتزام بدفعها، و يقوم بهذه الاعمال موظفون إداريون كالوزراء المختصين و مديري الأجهزة الحكومية، و بصفة عامة الأعمال الإدارية المتضمنة أعمال تحقيق إيرادات و أعمال تقدير نفقات؛ أما الأعمال المحاسبية فهي تلك الأعمال المتعلقة بتحصيل هذه الإيرادات

و تصفية هذه النفقات، و يقوم بها أمناء الصناديق و الجباة و المحاسبون و مبرر ذلك الفصل في هذه الوظائف:³

• ضمان سلامة تحصيل الإيرادات و عدم فسح المجال للتلاعب و إساءة استعمال الأموال العامة؛

¹ نفس المرجع السابق، ص 208.

² الياس حوادميسة، مرجع سابق، ص ص (32-33).

³ محمد شاكر العصفور، مرجع سابق، ص 116.

- تمكين وزارة المالية بإعتبارها ممثل السلطة التنفيذية من ممارسة الرقابة على الوزارات و المصالح الأخرى، و بإعتبارها المسؤولة عن تمويل الحاجات العامة، و عن إدارة أموال الدولة ؛
- مراعاة الاختصاص في توزيع الأعمال، فليس من الضروري أن يتقن موظف واحد عدة أعمال بحيث لا يشترط في الموظف الإداري، أن يكون خبيراً في الشؤون المالية و الحسابية.

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

عرفنا فيما سبق كيف تتعاون كلا من السلطتين التشريعية و التنفيذية في عملية تحصيل الدولة لمواردها، وفقا لخطة عامة هي الميزانية العامة التي تلتزم السلطة التنفيذية بتحضيرها، حيث تهتم السلطة التشريعية بمناقشتها و إجازتها ثم تعيدها من جديد إلى الحكومة من أجل تنفيذها؛ غير أن السلطة التنفيذية قد تخرج عن الحدود المسموح بها من قبل البرلمان، و هنا تبدو أهمية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة، من أجل ضمان حسن إدارة الأموال العامة، بالإضافة إلى التأكد من مدى مطابقة تقديرات الإيرادات و النفقات، و من الوجهة السياسية تسمح الرقابة البرلمانية بالإطلاع على الممارسة الميدانية للسلطة التنفيذية.¹

تعرف الرقابة على أنها "عملية يقصد منها التأكد من أن (الخطة السنوية - الموازنة العامة -) قد تم تنفيذها حسبما هو مقرر لها، و تتضمن قياس النتائج و مقارنتها بالأهداف، و تحديد الفروقات (الانحرافات) و تحليل أسبابها، ووضع الحلول المناسبة لها."² و تختلف الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة باختلاف الزوايا التي ينظر إليها :

➤ من حيث التوقيت الزمني: رقابة سابقة، رقابة لاحقة؛ رقابة أثناء التنفيذ.

➤ من حيث الأجهزة التي تقوم بالرقابة: رقابة داخلية (رقابة إدارية أو ذاتية)، رقابة خارجية (هيئة مستقلة أو قضائية)، رقابة سياسية أو نيابية.

➤ من حيث نوعية الرقابة: رقابة حسابية، رقابة اقتصادية تقييمية.

1. الرقابة من حيث التوقيت الزمني :

• الرقابة السابقة :

كما يطلق عليها البعض الرقابة الوقائية، "و تتمثل في إجراء عمليات المراجعة و الرقابة قبل الصرف"³ تفاديا للأخطاء بحيث لا يحق لأي وحدة من الوحدات الاقتصادية الإلتزام بدفع أي مبلغ دون الرجوع إلى الهيئة المختصة في الدولة بالرقابة، كما نشير إلى أن الرقابة عند هذا المستوى تتم على النفقات العامة، حيث لا يمكن أن نتصور هنا مراقبة على عمليات تحصيل الإيرادات العامة.

¹ إلياس حوادميسة، مرجع السابق، ص 35.

² محمد شاكر العصفور، مرجع سابق، ص 148.

³ عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1997، بدون طبعة، ص 309.

● الرقابة اللاحقة :

"و هي تلك الرقابة التي تأتي بعد الإنتهاء من السنة المالية للميزانية العامة أي بعد الإنتهاء من تنفيذ الميزانية، و تختلف عن الرقابة السابقة كونها تتناول الرقابة على النفقات العامة و الإيرادات العامة عكس الرقابة السابقة و التي تهتم بالرقابة على النفقات العامة فقط.¹"

● الرقابة أثناء التنفيذ :

يمارس هذا النوع من الرقابة، من طرف المجالس النيابية المنبثقة من السلطة التشريعية و هذا في الأنظمة الديمقراطية، و تتمثل أعماله الرقابية في متابعة مختلف العمليات على الإيرادات العامة و النفقات العامة.

2. من حيث الأجهزة التي تقوم بالرقابة:²

● رقابة داخلية (رقابة إدارية أو ذاتية):

تنصب هذه الرقابة في رقابة السلطة التنفيذية على نفسها، أي رقابة الرؤساء من موظفي الحكومة على مرؤوسيههم و كذا رقابة وزارة المالية و البنك المركزي على الوزارات الأخرى و باقي الهيئات الحكومية.

● رقابة خارجية (مستقلة):

هي رقابة تقوم بها هيئات رقابية مستقلة عن الحكومة، أي مستقلة عن السلطة التنفيذية و هي السلطة القضائية، مهمتها فحص الحسابات و كشف المخالفات المالية، و إصدار العقوبات اللازمة بشأنها، و من صلاحياتها الرقابة السابقة على الميزانية العامة للدولة.

● الرقابة السياسية او الرقابة البرلمانية :

تقوم بها السلطة التشريعية لأنها الجهة التي تجيز الميزانية العامة للدولة و ذلك بأساليب مختلفة :

- رقابة سابقة أثناء المناقشة لمشروع الميزانية العامة و أثناء طلب نقل الإعتمادات أو إضافة إعتمادات جديدة؛
- رقابة أثناء توجيه الأسئلة للوزراء المختصين كما يحق لها سحب الثقة من الحكومة و قد يتعدى هذا الأمر ليصل إلى المسؤولية السياسية.
- رقابة لاحقة بعد انتهاء السنة المالية و مقارنة النتائج المحققة في الحساب الختامي مع الأرقام التقديرية.

¹ إلياس حوادميسة، مرجع سابق، ص37.

² نفس المرجع السابق، ص ص (37-38).

3. من حيث نوعية الرقابة:¹

• الرقابة الحسائية (الشكلية):

يتم التأكد في هذا النوع من الرقابة، من سلامة عمليات التحصيل للإيرادات و صرف الإعتمادات، و ذلك بمعرفة مدى تطابق مستندات الصرف و التحصيل مع بنود الميزانية العامة. ثم التأكد من أن الخزينة قد حصلت فعلا هذه المبالغ، و كذلك مبالغ المصروفات قد أنفقت فعلا وفق القواعد المالية الصحيحة؛ يهدف هذا النوع من الرقابة إلى محاولة إكتشاف حالات الغش و التزوير.

• الرقابة التقييمية او الإقتصادية (الموضوعية):

تتم الرقابة التقييمية بتقييم النشاط الحكومي، أي الجانب الموضوعي منه الذي يتعلق بمدى تحقيق الأهداف المرجوة من الخطة المسطرة في الميزانية العامة، بالرجوع إلى مجموعة من المقارنات بين التكاليف و العوائد منها و قياس مدى كفاءة الجهاز الإداري الحكومي، و الكشف عن كل العراقيل التي حالت دون تحقيق الأهداف القومية و تحديد أوجه العجز في الخطة المسطرة.

المطلب الثالث: مراحل تطور الميزانية العامة

تطورت الميزانية العامة تبعا لتطور الدولة و تعدد ميادين تدخلها، و نظرا لكونها الأداة التي يمكن للدولة بموجبها أن تحقق مختلف أهدافها، فقد تأثرت بصورة شديدة بالأنظمة السياسية و النظريات الاقتصادية و التطور التكنولوجي من نواحي عديدة ،كالنواحي التخطيطية و القرارية و المحاسبية، كما تطورت في أسلوب القياس و أسس إعدادها و كذا محتواها و شكلها؛ و تعتبر أهم مراحل تطورها:²

- ميزانية البنود و الرقابة (الموازنة التقليدية)؛
- ميزانية البرامج و الأداء؛
- ميزانية التخطيط و البرمجة؛
- الميزانية الصفرية.

أولا: ميزانية البنود و الرقابة (الموازنة التقليدية)

عندما ظهرت الميزانية العامة في بادئ الأمر ، كانت بهدف الرقابة على الإنفاق العام و عليه فقد قسمت النفقات العامة حسب الإعتمادات و البنود؛ و لذلك فقد عيب عليها إهمالها للجوانب السياسية مع عدم تحديدها للأهداف على مستوى المشروع و على مستوى الاقتصاد؛ هذا و قد أغفلت مقياس كفاءة الأداء

¹ نفس المرجع السابق، ص ص (38-39).

² محمد خالد لمهاني، الموازنة العامة للدولة في سوريا الواقع و الأفاق، مقالة بمجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد 1، 2000، جامعة دمشق، سوريا، ص (16-19).

و مع تطور الدولة من الدولة الحارسة إلى دولة الرخاء و الرفاهية و ظهور النظام الحر، أصبح هذا النوع من الميزانيات أقل ملاءمة بسبب افتقارها لعنصر التخطيط.

ثانيا: ميزانية البرامج و الأداء .

ظهر هذا النوع من الميزانيات مع نهاية عشرينيات و بداية ثلاثينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما نادى الكثيرون بإدخال الإدارة الحديثة، في مجال الإدارة الحكومية للتأكد من قيامها بتنفيذ ما يعهد اليها من أعمال بكفاءة و وفق الخطة الحكومية.

تعتبر ميزانية الأداء، عن مجموعة الأهداف المقررة على أجهزة الحكومة و وحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة، بعد تفصيلها تبعا للبرامج و الأنشطة اللازمة، مع تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج، و تحديد معايير الإنجاز و قياس الكفاءة؛ و يضع الجهاز التنفيذي للميزانية، دليل موحد لكل الوحدات التنفيذية يوضح تصنيف النفقات على أساس برامج عمل، كما يحلل الإيرادات حسب مصادرها و ليس عند تحصيلها، مع تبريرها و التزام الوحدات التنفيذية بتعليمات الجهاز المركزي للميزانية العامة. عيب على هذه الميزانية، استعمال مقياس الإنتاجية النهائية لإنجاز برنامج معين، و ارتفاع تكلفتها مع اهتمامها بالمشروعات قصيرة الأجل (لمدة سنة)، و عدم تركيزها على التخطيط.

ثالثا: ميزانية التخطيط و البرمجة

هي وسيلة تخطيطية لاتخاذ القرارات المقبلة بالمفاضلة بين البرامج البديلة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديلها، كما تحاول أن تبرر قرارات المخطط، و تنظر إلى البرامج الحكومية على أنها مجرد وسائل، تهدف إلى تحويل عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية. و تركز هذه الميزانية على التخطيط الوطني و توفير المعلومات و البيانات للمخطط الإقتصادي، و تستمد أفكارها من العلوم الإقتصادية و تحليل الأنظمة و بحوث العمليات و البرمجة. تمتاز هذه الميزانية بتركيزها أيضا على تكلفة الهدف و ليس على تكلفة البرنامج، حيث يقوم الجهاز الحكومي بوظيفة التخطيط، كما لا توجد بها علاقة مباشرة بين الميزانية و الوحدات التنفيذية.

رابعا: الميزانية وفق قاعدة الصفر.

تتطلب هذه الميزانية تقديم كل إدارة لطلباتها ابتداء من الصفر، دون اللجوء إلى تقديرات الإنفاق العام و توفر هذه الميزة وفورات كبيرة، تحتاج هذه الميزانية إلى تحليل كل الأنشطة للتوصل إلى القرارات، التي يتم تقويمها بواسطة التحليل المنتظم، ثم يتم تصنيفها فيما بعد وفق أولوياتها. و بالتالي فهي تتميز عن الميزانية التقليدية بأنها ترتب البرامج حسب أولوياتها، ترتبط عملية التخطيط بالميزانية، كما تحدد الوسائل البديلة لتنفيذ النشاط، و تحدد مسؤولية الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الميزانية.

المبحث الثاني: ماهية التوازن المالي.

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة مالية مهمة تعتمد عليها الحكومات في المجال التخطيطي، لتوفرها على المادة الرقمية التي تساعد على التحليل الإقتصادي، للوصول إلى الأهداف المراد بها إيجاد التوازن المالي و التوازن الإقتصادي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتوازن و تطوره في الفكر الإقتصادي.

أشرنا من قبل عندما تطرقنا إلى مبدأ توازن الميزانية العامة، أنه لم يعد التوازن ضرورة ماسة بحيث يجوز للدولة أن تقبل بعجز مؤقت فيها، في سبيل تحقيق بعض الأهداف الإقتصادية. و أن التوازن ليس فقط أن يتحقق التوازن المالي بين الإيرادات و النفقات في ميزانية الدولة، بل أن يتحقق التوازن الكيفي الذي يحتفظ للقاعدة الأولى بأهميتها المحاسبية¹؛ و بناء عليه فإن توازن الميزانية العامة للدولة، ليس هدفا في حد ذاته لأنه يجب أن يعزز بتوازن إقتصادي، و يعتبر التوازن المالي في هذا النطاق أحد أسسه.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للتوازن.

أولاً: مفهوم التوازن المالي.

التوازن المالي هو ما تحدثه المصادر الإيجابية في ميزانية الدولة، من حقن يعوض ما يترتب عن مصادرها السالبة (النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى التطابق بين العناصر المالية و العناصر الاقتصادية، التي يتكون منها هيكل الإقتصاد الوطني. أي بما يقود في النهاية علاوة عن التوازن الكمي (أو الحسابي)، إلى إحداث توازن كيفي يتمثل في التوازن الإقتصادي للمالية العامة؛ و بالتالي فإن التوازن المالي هو التوازن بين إيرادات الدولة الإقتصادية و الضرائب المحصلة خلال فترة الميزانية العامة مع الدين العام و فوائد القروض، و كافة الالتزامات المسجلة على عاتق الدولة.²

تعتبر ظاهرة اللاتوازن المالي عن إختلال مالي محاسبي بين إيرادات الميزانية العامة، و نفقاتها فإذا كان لا توازن إيجابي فلا مشكلة منه؛ أما إذا كان لا توازن سلبي فإنه غالبا ما يكون بسبب مشكلة اقتصادية أدت إلى حدوثه و هو ما يسمى باللاتوازن الإقتصادي.

يتحقق التوازن الإقتصادي، عندما تستخدم كل إيرادات الدولة و كل نفقاتها في إنتاج الحد الأقصى من المنافع، أو بصيغة أخرى إذا ما بلغت المنافع التي ينتجها مجموع الإستخدامات في هذه المجالات أكبر زيادة ممكنة في الدخل القومي؛ بمعنى أن المفهوم الحديث لتوازن الميزانية العامة، لا يمكن ان ينظر اليه الا عن طريق مفهوم التوازن المالي، بمعنى أنه كل زيادة في الذمة المالية للدولة، وحب ان تقابلها على الاقل زيادة ايجابية في الدخل القومي؛

¹ عادل احمد حشيش، اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1997، بدون طبعة، ص354

² نفس المرجع السابق، ص 350.

فإذا ما أقدمت الدولة مثلاً على الإقتراض من أجل سدّاد العجز الحاصل لديها، كان من الضروري أن يستخدم هذا القرض استخداماً، يسمح بتغطية خدمة فوائده و استهلاكه، و هو ما يعني التوازن الإقتصادي.¹

الفرع الثاني: التوازن في الفكر الإقتصادي

أولاً: التوازن في الفكر الكلاسيكي

أثبتت المدرسة الكلاسيكية، التي سادت الفكر الإقتصادي إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين، أن النظام الإقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، و لا يجب على الدولة ان تتدخل فيه بأي شكل من الأشكال، لأنه باستطاعة القوانين الطبيعية -وحدّها-، تنظيم المسار في الحياة الاقتصادية وفق آلية اليد الخفية. إذ يتعادل الطلب الكلي بصفة مستمرة مع العرض الكلي، حسب قانون ساي (ان العرض يخلق الطلب عليه)، و يكون الإقتصاد عندها في حالة الإستخدام الكامل. إن القوى التلقائية تعمل على إعادة التوازن، لأن انخفاض الطلب يؤدي إلى وجود فائض في العرض، يدفع بالمنتجين إلى تقليص الإنتاج، فترتفع البطالة وتنخفض الأجور. و هذا ما يشجع على زيادة الإنتاج التي تؤدي إلى انخفاض الاجور تدريجياً، و بانخفاض الأسعار، يتجه الإنتاج إلى مستواه السابق و لكن عند نقطة توازن جديدة. و بهذا يتحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل، بفضل تلقائية الأسعار و توفر شروط المنافسة الكاملة.²

هذا وقد إعتبر الكلاسيك توازن الميزانية العامة، من المبادئ الأساسية في المذهب المالي. إذ تعتبر الميزانية العامة متوازنة في الفكر التقليدي، اذا كان مجموع النفقات العامة، يساوي مجموع الإيرادات العامة (المتثلة في الضرائب و دخل الدومين)، مساواة حسابية مع تفادي العجز، و في نفس الوقت عدم قبول الفائض، لأنه يعتبر تحميل للفرد ما يفوق طاقته المالية.³ و لذلك فقد تميزت النظرية الكلاسيكية بالخصائص التالية:

- محدودية الانفاق لأنه يوجه بالكامل لقطاعات غير منتجة؛
- تقيد الإيرادات العامة بالنفقات العامة ؛
- اعتبار دور الدولة إدارياً بحثاً و لا يمت بصلة للحياة الإقتصادية و الإجتماعية.

ثانياً: التوازن في الفكر النيوكلاسيكي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في بريطانيا و النمسا على يد مفكرين اقتصاديين، تركّزت أبحاثهم على الإختيارات الفردية للأفراد، كما إعتمدوا في تحليلهم على النظريات البديهية الواضحة في تفسير النشاط الإقتصادي. و كان من أشهر مؤسسي هذه المدرسة الفرنسي ليون فالراس (1834-1910)، الذي حاول وصف ميكانيزم النظام الإقتصادي، في حال ما كانت القرارات تصدر إنطلاقاً من عوامل كثيرة، مستقلة و مجهولة. يعتبر فالراس من اشهر مفكري هذه المدرسة، الذي اقترح وصفاً لوظيفة المبادلات التي يتوفر فيها منتجين

¹ نفس المرجع السابق، ص 351.

² سندس حميد موسى، البنك المركزي و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص ص (71-76).

³ عبد الرحيم بلباقي، الجباية و تغطية عجز الميزانية، شهادة دراسات عليا في المالية، المعهد الوطني للمالية، 1990، الجزائر، ص 8.

و مستهلكين، قادرين على اتخاذ قرارات متناسقة بالاعتماد في ذلك على السعر. إعتبر فالراس ان نظاما إقتصاديا ما متوازن، اذا ما شكل المنتجون و المستهلكون داخل هذا النظام، صفقات تبادلية متلائمة فيما بينهم و ذلك حسب ما توفره الدولة من تقنيات و مواد منتجة.

أي أن الأسعار هي مجرد مداخل تعبر عن قوة شرائية، لذلك فإنه يتصور توازن عاما بين المتغيرات الاقتصادية، أي أسعار كل المواد و أسعار عوامل الانتاج، و مقدار تلك المواد و تلك العوامل. فالحيث الاقتصادي عبارة عن سوق كبيرة تحوي مجموعة من المنظمين، الذين يعملون على شراء عوامل انتاج و بيع منتج؛ و يحصل التوازن حسب فالراس على أساس ثلاث شروط تتمثل في :

➤ وحدة سعر نفس المنتج بالنسبة لنفس السوق و في نفس الوقت؛

➤ يحدد السعر بمعادلة بين طلب السلع و عوامل الانتاج و عرضها؛

➤ يعادل سعر بيع المنتج كلفته و هكذا تساوي الارباح صفرا.

إن التوازن العام الذي نادى به فالراس، يشمل ثلاث مستويات وهي: سوق السلع -سوق الخدمات-سوق رؤوس الأموال.¹

ثالثا: التوازن في الفكر الكينزي

ظلت فكرة التوازن الفالراسي هي القاعدة السائدة حتى 1929، التاريخ الذي يصادف أزمة الركود الإقتصادي في أوروبا و أمريكا، و التي كان لها الوقع الكبير في طرح إحدى المشكلات الدقيقة، المتمثلة في مشكلة المحافظة على التوازن الإقتصادي.

إن إستقرار النظام الإقتصادي في حالة التوازن، ما هو إلا إعادة حالة التوازن اليه بعد الإختلال، وهو بالضبط ما يحدث في العلوم الميكانيكية، حيث تتوقف ساعة حائطية عن الدوران، ما ان انحرفت عن وضعيتها العمودية، و لن تستمر في الدوران، إلا بعد ان تعود إلى الوضعية العادية لها؛ أما في مجال الاقتصاد فيمكن لحالات الإختلال أن تأخذ عدة أشكال كالاختراعات، النمو الديمغرافي، الكوارث الطبيعية، الإصلاحات في القاعدة البرلمانية او الصدمات البترولية. و أن النظام الاقتصادي قادر على تفادي اختلالات ضعيفة الأهمية، دون تدخل السلطات في ذلك، و هو ما يسمى باستقرار التوازن الداخلي؛ اما الاستقرار العام فهو قدرة النظام الإقتصادي على العودة لحالة الإستقرار بعد أزمة حادة.²

شهد الفكر الإقتصادي خلال هذه المرحلة من الزمن، ظهور المفكر جون مينارد كينز (1883-1946) من خلال كتابه (النظرية العامة للشغل و الفائدة و النقود)، الذي نشر سنة 1936، الذي أبدى فيه شروحات جديدة في ميدان الإقتصاد الكلي، كما أجاب عن عدة تساؤلات كانت وليدة الأزمات التي شهدتها الدول

¹ رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، دار الامة، الجزائر، 2011، بدون طبعة، ص 159.

²² François contensou et Radu franceanu , macroéconomie outils d'analyse, monnaie européenne et ouverture internationale, édition ESKA, 2003 ,p 15-16.

آنذاك. تمسك كينز بفكرة التحليل الواقعي على المستوى الكلي، و انطلق في تحليله من فكرة أساسية يتوقف عليها النشاط الاقتصادي، من حيث الرواج او الكساد و هي فكرة الطلب الكلي (الفعلي)، الذي يتحدد على اساسه الدخل و مستوى التشغيل، و مستوى التوازن الإقتصادي. بمعنى ان الطلب يخلق العرض، و ان التوازن يتحقق عند كل مستوى من مستويات التوظيف؛ يتكون الطلب عند كينز من الطلب الإستهلاكي و الطلب الإستثماري (اقتصاد مغلق)، و يتحدد الطلب الإستهلاكي تبعا لعوامل موضوعية، و أخرى ذاتية، لذلك اعتبره دالة في الدخل، مهما باقى العوامل على الأقل في الأجل القصير. و ان الميل الحدي سيتناقص مع زيادة الدخل، في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين، و مدى تغطيته لتكاليف الإستخدام. و لذا اعتبر أن قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال، و سعر الفائدة السائد في السوق، كما قدم كينز نموذجا للتوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، حيث يتحقق التوازن الداخلي عندما يتساوى الإدخار و الإستثمار، كشرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل.¹

المطلب الثاني: أنماط التوازنات الاقتصادية و أهمية التوازن الإقتصادي و مجالاته

يتخذ التوازن الإقتصادي أشكالا مختلفة باختلاف وجهات نظر الإقتصاديين إليه.

الفرع الأول: أنماط التوازنات الاقتصادية

أولا: التوازن قصير الأجل و التوازن طويل الأجل

و ينقسم هذا النوع إلى قسمين:²

1. التوازن طويل الأجل: و يتحقق في الفترات التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج، فتتغير بذلك

كفاية الإنتاج تغيرا كبيرا، كما يأخذ هذا التوازن في الاعتبار التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

2. التوازن قصير الأجل: و يقصد به توازن النشاطات الاقتصادية، ذات الطاقات الإنتاجية الثابتة

في المدى القصير.

ثانيا: التوازن الساكن و الديناميكي.

و ينقسم هذا النوع إلى قسمين:³

1. التوازن الساكن: يكون التوازن في حالة سكون، عندما تستقر قيم المتغيرات محل الدراسة،

فيكون بذلك النظام الاقتصادي خاليا من التراكمات، و تظل معدلات الإنتاج

و الإستهلاك ثابتة و متساوية، كما لا تتغير الأسعار و المخزون و لا صافي الإدخار.

¹ شريف محمد، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 82-83.

² شريف محمد، مرجع سابق، ص 72.

³ نفس المرجع السابق، ص 73.

2. التوازن الديناميكي: يهتم هذا النوع بدراسة المتغيرات و تطورها خلال الزمن، اي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير في المتغير التابع، و ينقسم هذا النوع من التحليل إلى:

- تحليل حركي على فترات: أي أن الزمن مقسم إلى تدفقات متتالية؛
- التحليل الحركي المستمر: و هو الذي يأخذ باستمرارية عنصر الزمن عكس الأول؛
- التحليل الحركي الراكد: الذي يأخذ بآخر إتجاه إتخذته بعض المتغيرات بفرض مرور الزمن دون انقطاع.

ثالثا: التوازن الكامل و التوازن الناقص

و ينقسم إلى قسمين¹:

1. التوازن الناقص: و هو ذلك التوازن الذي يتحقق رغم وجود طاقات تشغيلية معطلة، و يعتبر هذا النوع من التوازن صعب التحقق.
2. التوازن الكامل: و هو ذلك التوازن الذي يتحقق بفضل تدخل الدولة، بإعادة توزيع الموارد على الإستخدامات بمهدف دفع الإقتصاد إلى التوازن.

الفرع الثالث: أهمية التوازن الاقتصادي و مجالاته.

أولاً: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.

تعتبر فكرة التوازن الإقتصادي وسيلة منهجية في التحليل، و لا غنى عنها في الأبحاث العلمية كلية نظراً لفائدتها في التنبؤات الإقتصادية، و مساهمتها الفعالة في حل المشكلات الاقتصادية عن طريق²:

1. تحديد سير الاقتصاد و عوامل اختلاله: تكمن أهمية التوازن الاقتصادي عند البحث في المشكلة الاقتصادية، من أجل الوصول إلى مدى التباين او مدى التوافق بين المتغيرات الكلية، بمعنى البحث في مقومات التوازن الإقتصادي، من اجل القضاء على الإختلال و الوقوف على الوضع التوازني.
2. أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية: يتحقق التوازن الإقتصادي للسياسة المالية، عندما تتساوى المنفعة المقدمة للاقتصاد الوطني، و المنفعة التي حُجبت عن الدخل الوطني بفعل النفقات، التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق هدف معين للاقتصاد. و بالتالي فإن التوازن

¹ نفس المرجع السابق، ص 75.

² مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2004)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2005، ص ص (152-156).

الذي تقدمه السياسة المالية للدولة، يزيد من مردودية النظام الاقتصادي، و يساهم في تحقيق التوازن.

3. أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي: إن تدابير السياسة المالية تلعب دورا أساسيا في برامج الإصلاح، التي تعتمد كثيرا من دول العالم، عن طريق تحديد الإطار العام للأداء الإقتصادي أولا، ثم تحديد منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية. بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تخصيص الموارد، مع توجيهها إلى تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

4. أهمية التوازن في التخطيط الاقتصادي: "يقصد بتخطيط التنمية الاقتصادية و الإجتماعية حصر كافة الموارد و الإمكانيات المادية و البشرية و الطبيعية المتاحة في المجتمع، و تخصيصها بأنسب الطرق"،¹ و الواقع أنه كلما كان المستقبل مبهما كلما زادت الحاجة إلى التخطيط. و ليست الحاجة إليه بسبب نقص الموارد المتاحة، بل من أجل إستخدامها إستخداما عقلانيا، و قد إستخدم الإقتصاديون الموازين الكلية كأدوات فنية في التخطيط، و من أهمها:²

- ميزان الفجوة التمويلية: و يعبر عن الفرق بين الاستثمار الإجمالي المخطط، و الإدخار الاجمالي، و يعتبر ميزان الفجوة ذلك المرتبط بإقامة المشروعات الإستثمارية، لتوسيع ما هو قائم منها بغرض زيادة القدرة الإنتاجية المؤدية إلى النمو.

- ميزان القوى العاملة: و الذي يعبر عن القوى العاملة المتوفرة خلال فترة الإحتياجات، و التعرف على العجز أو الفائض، مع الأخذ بالتدابير و الإجراءات المناسبة لإحداث التوازن المطلوب.

5. أهمية التوازن الاقتصادي لتصحيح الصدمات الاقتصادية: إن الأزمات الاقتصادية وليدة التقلبات التي تحدث آثارا سلبية على إقتصاديات الدول، و تظهر أهمية التوازن الاقتصادي من خلال المعادلات التوازنية المستخدمة كنموذج تحليلي لهذه المراحل المتأزمة.³

ثانيا :مجالات التوازن الإقتصادي

1. التوازن الإقتصادي الداخلي:

يتمثل هذا التوازن في التساوي بين الطلب الكلي، و العرض الكلي للسلع و الخدمات، بمعنى أن التوازن يجب أن يتحقق في الأسواق الثلاثة: سوق السلع و الخدمات - سوق النقود - سوق الأدوات المالية.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية للطبع و النشر، مصر، 1987، بدون طبعة، ص 86.

² شريف محمد، مرجع سابق، ص 90.

³ نفس المرجع السابق، ص ص 90-91.

و يرى كينز، أن التوازن الداخلي يتحقق بالإستعمال الكامل لكافة عوامل الإنتاج المتاحة داخل الدولة، مقارنة بالمستوى العام للأسعار. و أن أي نقص في إستخدام عوامل الإنتاج، سيؤدي حتما إلى ظهور أزمات اقتصادية كثيرة كالبطالة و التضخم و تراجع الإنتاج، وعليه فإن إختلال التوازن الاقتصادي الداخلي يعد من الجوانب الهامة، في تحليل و تشخيص الإختلالات الاقتصادية، بتحليل مجموعة من العناصر التي تساهم في نشوء هذا الإختلال، والمتمثلة في الإنتاج، الإستثمار، توازن الميزانية العامة للدولة و التوازن النقدي.¹

يؤدي اختلال التوازن الإقتصادي و تحديدا اختلال الميزان التجاري إلى زيادة حدة عجز الميزانية العامة و لا يمكن تجاوزه إلا من خلال تحسن حصيلة صادرات الدولة عن وارداتها.

2. التوازن الإقتصادي الخارجي:

إن التوازن الإقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات، هو الذي يتعلق بالقيمة الكلية للجانب الدائن و القيمة الكلية للجانب المدين، لكل حساب من حسابات ميزان المدفوعات، فإذا كان المبلغان متساويان دلّ ذلك على ان الحساب المعني متوازن اقتصاديا، اما اذا حدث العكس فإنه يدل على إختلال إقتصادي. و عليه فإنه في كل مرة يتحدث عن التوازن أو الإختلال في ميزان المدفوعات، فإنه لا يقصد بذلك إلا التوازن أو الإختلال الاقتصادي.²

المطلب الثالث: ماهية ميزان المدفوعات و علاقته بالتوازن الإقتصادي

يعتبر ميزان المدفوعات ذو علاقة وثيقة بالتوازن الإقتصادي، وهو يعتبر إحدى الوثائق الهامة التي تتعلق بحسابات الدولة مثله مثل الميزانية العامة.

الفرع الاول: مفهوم ميزان المدفوعات الدولية، أهميته و عناصره.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات الدولية

1. تعريفه:

عرفه صندوق النقد الدولي على أنه "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات التغيرات بين قيمة أصول دولة ما و قيمة ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها تجاه العالم الخارجي خلال فترة زمنية عامة".³

أنه "مجموعة المعاملات الاقتصادية، المالية، و النقدية بين المقيمين في اقتصاد ما و غير المقيمين فيه خلال فترة معطاة و مقدم في وثيقة للاقتصاد الكلي و للاقتصاد المالي ذات طبيعة احصائية و في شكل محاسبي".⁴

¹ لعزازي حسيبة، دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التدبير، جامعة الجزائر 03، 2011، صص (58-60).

² عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة الاقتصادية للدار الجامعية، بدون بلد النشر، 1993، بدون طبعة، ص 121.

³ لعزازي حسيبة، مرجع سابق، ص 63.

⁴ G.morisson, l'équilibre macroéconomique et macro- financier en économie ouverte, institut bancaire et financier international, document pédagogique n° 4 ,nov 2010,banque de France, p 2.

أنه "جدول احصائي يلخص مجموعة من المبادلات الاقتصادية خلال فترة معينة بين المقيمين و باقي العالم الخارجي، ينجزه البنك المركزي لصالح الدولة".¹ و يستخلص من هذه التعاريف العناصر التالية :

- يبين ميزان المدفوعات الدولية مختلف المعاملات الاقتصادية، المالية و النقدية مع الخارج، بمعنى انه تستثني المعاملات التي تدخل في نطاق إقليم الدولة ؛
 - كما تدرج فيه كافة المعاملات بين المقيمين داخل الدولة و المقيمين خارجها؛*
 - يسجل ميزان المدفوعات، كل المعاملات التي تقوم بين الدولة والخارج خلال فترة معينة غالبا سنة؛
 - يتم التقييد في ميزان المدفوعات، وفقا لمبدأ القيد المزدوج ما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية ، كما يمكن أن تظهر به إختلالات من الناحية الواقعية.
- انطلاقا مما سبق، يمكننا أن نعطي تعريفا لميزان المدفوعات: هو جدول محاسبي تسجل فيه مختلف معاملات الدولة مع العالم الخارجي خلال سنة بالقيم النقدية، و يعطينا صورة عن الوضع المالي و الإقتصادي للدولة، وفق ما يمكن أن تحققها العناصر الاقتصادية من مبادلات.

2. أهميته:

يعتبر ميزان المدفوعات أداة فعالة تعتمد عليها كافة الدول، لمعرفة وضعيتها الخارجية و عليه، فإن أهميته تكمن في كونه:²

- يعكس مدى قوة اقتصاد الدولة، من حيث معاملاتها مع الخارج عن طريق معرفة صادراتها و وارداتها ؛
- يعكس قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية، كما يبين أثر السياسات الاقتصادية على التجارة الخارجية؛
- يساعد على بناء مخطط توجيهي للعلاقات الاقتصادية الخارجية، حيث تعتمد عليه الحكومات في وضع السياسات المالية و النقدية؛
- يقيس موقف الدولة من الأوضاع الخارجية، بحكم اندماجها في المحيط العالمي او الدولي؛
- وسيلة هامة للتحليل الاقتصادي، و أداة تشخيصية لقوة او ضعف الدولة؛
- يبين وضعية العملة الوطنية من حيث عرضها و الطلب عليها، أي أنه يوفر القيمة الفعلية للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي.

¹ Lazary, **la balance des payments** , dar el othmania, Algérie, 2005,p7.

* يعتبر المواطن مقيما اذا اقام في الدولة مدة ستة شهور فاكثر اما السياح الذين يأتون لفترة بسيطة فيعتبرون مقيمين في دولة الجنسية و ليست الدولة المضيفة بالإضافة إلى المشروعات و الهيئات التابعة للدولة اقتصاديا ولولم تكن تحمل جنسية الدولة، للمزيد من التفاصيل انظر: موسى سعيد مطر و اخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2003، ص 15.

² لعزازي حسبيبة، مرجع سابق، ص ص (66-67).

الفرع الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

أولاً: مكونات ميزان المدفوعات

تسمى عناصر ميزان المدفوعات بالموازنين الفرعية، و تتمثل في حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري، حساب العمليات الرأسمالية أو حساب راس المال، حساب التسوية لميزان المدفوعات أي صافي الإحتياجات الرسمية.

1. حساب العمليات الجارية (حساب الدخل):

يتضمن هذا الحساب، كل المعاملات الدولية المؤثرة في حجم الدخل الوطني سواء بالزيادة أو بالنقصان، و لذلك فهو يعد أهم بنود الميزان الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، لأنه يرصد حركة السلع و الخدمات من صادرات و واردات، و ينقسم إلى الحساب التجاري و حساب التحويلات.

● **الحساب التجاري:** و يضم كل العمليات التجارية الدولية، التي تتم بمقابل نقدي أو سلعي أو خدمي؛ و هو بدوره يضم حسابين هما ميزان التجارة المنظورة اي المادية، و ميزان التجارة غير المنظورة أي الخدمات.

- **ميزان التجارة المنظورة:** كما يطلق عليه ايضاً الميزان التجاري،

و يقصد به " الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية للدولة خلال الفترة محل الحساب فهو يشمل قيمة السلع او البضائع المادية و العينية التي تصدرها الدولة إلى الخارج، و قيمة تلك التي تستوردها في خلال فترة ميزان المدفوعات ذاتها." ¹

- **ميزان التجارة غير المنظورة:** "و يطلق عليه أيضاً ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات مع الخارج." ²

● **حساب التحويلات:** او ميزان التحويلات، "يكتسي هذا الحساب طبيعة خاصة كونه يتضمن كافة المبادلات التي تمت بين الدولة و الخارج بلا مقابل او ما يسمى بالعمليات غير التبادلية و أحادية الجانب مثل الهبات." ³

2. حساب العمليات الرأسمالية:

هو حساب الأصول المالية او ميزان العمليات الرأسمالية، و يسجل فيه "كافة العمليات التي تمثل تغيراً في حالة الدائنية و المديونية للدولة" ⁴. و ينقسم هذا الحساب إلى جزئين :

¹ مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، **اسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ط1، ص97.

² حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي- حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة-، ص6.

³ نفس المرجع السابق، ص8

⁴ عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 119.

- رأس المال طويل الأجل: يشمل هذا الحساب، حركات رأس المال طويل الاجل (لأكثر من سنة) عبر الحدود بقصد التوظيف.
- رأس المال قصير الأجل (الحساب النقدي): " يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الاصول، التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، و كذلك قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته"¹، و ذلك بالنسبة للأصول و الخصوم التي تقل مدتها عن سنة و يتعلق هذا الحساب بالأصول ذات السيولة المرتفعة و في مقدمتها النقود.

3. حساب عمليات التسوية: و يتضمن هذا الحساب:²

- صافي السهو و الخطأ: و يسجل في هذا البند الفارق بين الدائن و المدين، من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان، بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو و الخطأ، الذي يوضع بإشارة الجانب الاقل قيمة.
- صافي الإحتياطات الرسمية: و يطلق عليه الميزان الكلي، وهو القسم الأخير من ميزان المدفوعات و يعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الإحتياطات الدولية خلال فترة الميزان، و هو عبارة عن حساب يعمل على تعويض الإختلال الحاصل في الميزان بشكل اجمالي بين الجانبين المدين و الدائن، و الوصول به إلى حالة التوازن؛ و تتكون الإحتياطات الدولية من:
 - الذهب النقدي: و هو أهم وسيلة من وسائل الدفع الدولية.
 - الودائع و الأرصدة من العملات الاجنبية: و تتمثل في أرصدة الدولة من العملة الصعبة، و الودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية في البنوك التجارية الأجنبية، و في البنوك التجارية الوطنية.
 - الأصول قصيرة الاجل: و تتمثل في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل، التي تحوزها السلطات النقدية و التي تملك فيها حق التصرف بالبيع عند الضرورة.
 - موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي: تمثل أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة، و الإحتياطات من الذهب، التي يتم إيداعها لدى الصندوق كنصيب في العضوية. بحيث تمكن الدولة العضو من الحصول على قروض قصيرة الاجل، و تقيد التسديدات للصندوق في الجانب المدين و المقبوضات في الجانب الدائن منه.
 - الإقتراض من حكومات و هيئات أجنبية.

¹ مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، مرجع السابق، ص 102.

² حنان لعروق، مرجع سابق، ص ص(13-71).

المبحث الثالث: أثر عجز الميزانية العامة على التوازن الاقتصادي.

يعتبر عجز الميزانية العامة، من أخطر و أعقد المشاكل التي تصادف ميزانيات دول العالم خاصة منها الدول النامية، فهو يعد من أهم المحاور الواقعة في دائرة النشاط المالي لكل دولة، بالإضافة إلى أنه يرتبط ارتباطاً متيناً بكفاءة الدولة في إدارة المال العام.

المطلب الأول: عجز الميزانية، مفاهيمه و تطوره في الفكر الاقتصادي.

تتعرض حسابات الدولة إلى تغيرات عديدة تكون بفعل تأثير التقلبات الاقتصادية مما يجعلها تفقد حالتها التوازنية فقد تسفر حالة اللاتوازن هذه عن وجود عجز كما قد تسفر عن وجود فائض.

الفرع الأول: عجز الميزانية، مفاهيمه و علاقته بالسياسة المالية.

يعبر عجز الميزانية العامة، عن اختلال بين إيرادات الدولة العامة و نفقاتها العامة، بحيث يستحيل مع ظروف التزايد المستمر لحجم النفقات، أن يتم الوفاء بها بواسطة الإيرادات العامة، فينشأ هذا الاختلال. و تسارع الحكومات على اختلافها في محاولة تغطية العجز بوسائل شتى، تحدث كل منها آثاراً اقتصادية قد تغدو أخطر من العجز في حد ذاته، خاصة بعد أن تجاوز العجز في الميزانية العامة حدوده المعقولة، و أصبح يهدد الاستقرار المالي و النقدي للدولة، كما بات صفة لصيقة و دائمة بالهيكل الاقتصادي.

تعددت الدراسات و البحوث من أجل تحديد تعريف دقيق لعجز الميزانية العامة، لكن الواضح أن العجز هو مفهوم مقابل لتوازن الميزانية العامة، حيث يتم استخدامه كمؤشر يلخص أثر هذا التوازن في الاقتصاد. و رغم أن قياس العجز يعتبر مؤشراً مناسباً للآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية، إلا أن مجموعة الآثار التي يرغب متخذ القرار بتقييمها قد تحدد هي ذاتها المقياس الصحيح و المناسب للعجز.¹

أولاً: المفاهيم المختلفة لعجز الميزانية العامة

1. العجز الشامل(العجز التقليدي):

"يتمثل في الفارق بين جملة المصروفات و الإيرادات الحكومية." ² كما عرف على أنه العجز الذي "يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد و لكن غير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، و بين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية و غير الضريبية، و لكن غير مشتملة على الدخل من الاقتراض"³؛ وعليه فإن العجز الشامل، يعبر عن تلك الثغرة التي يجب تغطيتها بالقرض الحكومي، بما فيها القروض المحصل عليها من البنك المركزي. ولكن المشكلة الأساسية هنا هي غياب قواعد محاسبية معيارية للحكومات، الأمر الذي يجعل من المعلومات المقدمة خالية من الدقة المطلوبة.

¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ط1، ص118.

² حامد عبد المجيد دراز و سميرة إبراهيم ايوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، بدون طبعة، ص 198.

³ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 119.

ضف إلى ذلك الزمن الذي يتم خلاله استخدام هذه الموارد، من حيث اعتبارات التضخم، هذا إضافة إلى عجز باقي قطاعات النشاط العام من تحقيق الإنتاج المقابل لهذه القروض.

2. العجز الجاري:

يقيس العجز الجاري الفرق بين المصروفات الجارية و الإيرادات الجارية، حيث تعبر المصروفات الجارية، عن مجموع الإنفاق بدون الإنفاق الاستثماري، و تعبر الإيرادات الجارية عن الإيرادات العادية. و المنطق من وراء استثناء الإنفاق الاستثماري من المصروفات الجارية، هو أن زيادة النفقات الحكومية الاستثمارية، عن الإيرادات الحكومية الاستثمارية، لا يغير من وضع صافي أصول الحكومة، فالدين الجديد تقابله مباشرة أصول جديدة؛ ابتداء من سنوات الستينات عملت الدول على تمويل نفقاتها الجارية بواسطة الضرائب، في حين تمول الحكومة مشاريعها التنموية من خلال الديون، و وفقا لهذا المفهوم فإن العجز في الحساب الجاري، يوفر مقياسا للمدى الذي تعجز فيه الحكومة أن تكون إدارة حصيفة.¹

برغم من هذه الصعوبات التي تكتنف حسابه، إلا أنه تمت العودة إلى الاهتمام بهذا المقياس من جديد، بعد انتشار ظاهرة التمويل الخارجي بواسطة التصحيح الهيكلي في الدول النامية.

3. العجز الاساسي :

يتضمن العجز الأساسي العجز الجاري - وفقا للمفهوم الثاني - فوائد الديون "إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية و ليست حالية. و يعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد لتمكين من اعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية."² و يلاحظ على هذا المفهوم استبعاد مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية، و هي تشكل عبئا على كاهل الدول، خاصة منها النامية كما أنه يتحيز لمصلحة الدول الدائنة، حيث يؤدي الأخذ به، إلى ضرورة التركيز على تحقيق ميزان إيجابي، يتيح الفرصة للوفاء - ولو بجزء - من فوائد الدين الجاري.³

4. العجز التشغيلي

"يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار التضخم."⁴ هذا النوع من العجز، يمكننا من معرفة القيمة الحقيقية للعجز المقترن بالمديونية العمومية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 121.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، بدون طبعة، ص 207.

³ حامد عبد المجيد دراز و سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 199.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 207.

5. العجز الهيكلي:

"هو انحراف معدلات نمو الإيرادات العامة عن مواكبة معدلات نمو النفقات العامة بصورة دائمة و غير عارضة أو مؤقتة. أي أنه عجز مزمن يستبعد أثر العوامل الطارئة."¹ و يعتبر من أخطر أنواع العجزات على الإطلاق لأنه يدل على اختلال في التركيبة الهيكلية لاقتصاد الدولة كما يقتضي أمر تجاوزه فترة طويلة و إصلاحات عميقة تمس كل القطاعات الاقتصادية.

6. العجز الدوري:

" يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل للمستوى القاعدي (حالة الكساد) للدورة التجارية، حيث أن معدلات البطالة تكون كبيرة جدا، و من ثم تزداد النفقات العامة و يمكن العكس تكون البطالة منخفضة من قمة الدورة التجارية (حالة الراج)، لأن هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب و من ثمة يؤدي إلى خفض في النفقات العامة."²

و حسب اتفاقية ماستريخت للاتحاد الأوروبي، فقد تم تحديد مؤشر لحجم العجز المسموح به في الميزانية العامة للدولة، في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛ و رغم ذلك فإن الإقتصاديون يرون أنه يمكن تجاوز هذه النسبة إذ ما تم توجيه تمويل هذا العجز، إلى مشاريع إنتاجية أما إذا وجه إلى النفقات الجارية، فإنه لن يساهم سوى في رفع أعباء المديونية.³

بناء على ما تقدم، يمكننا ان نحدد مفهوما دقيقا للعجز: هو ذلك الإختلال المسجل في الميزانية العامة، الناشئ عن عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، فإذا ما اتصف هذا الإختلال بالديمومة، سمي عجزا هيكليا و هو الأخطر، أما اذا اقترن بظروف إقتصادية معينة اتصف بالدورية، و زال كلما استقرت مسبباته.

ثانيا: علاقة العجز الموازي بالسياسة المالية.

يعتبر العجز الهيكلي و الدوري من أهم أنواع العجز في الميزانية العامة للدولة، و يقيس الإقتصاديون الميزانية الهيكلية و الدورية على النحو التالي:⁴

يسجل في الميزانية الفعلية النفقات الفعلية و الإيرادات الفعلية، و من ثم العجز في فترة زمنية معينة. اما الميزانية الهيكلية، فتعتمد على تقدير الإيرادات و النفقات الحكومية و كذلك العجز، اذا ما وصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل؛ و تقاس الميزانية الدورية و من ثم العجز الدوري بالفرق بين الميزانية الفعلية في سنة معينة و الميزانية الهيكلية في نفس السنة.

¹ حامد عبد المجيد دراز و سميرة ابراهيم، مرجع سابق، ص 200.

² ايهاب محمد يونس، مرجع سابق، ص 6.

³ نفس المرجع السابق و نفس الصفحة.

⁴ محمود يونس واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، بدون طبعة، ص ص 190-191. - بتصرف -.

و لمعرفة اتجاه السياسة المالية (توسعية - انكماشية)، يتعين مراقبة العجز الهيكلي و ليس العجز الفعلي، فزيادة العجز الفعلي في سنة معينة، ليس مؤشرا على اتباع سياسة مالية توسعية فرما يكون سببه هبوط في النشاط الإقتصادي (العجز الدوري).

الفرع الثاني: عجز الميزانية في الفكر الإقتصادي

أولا :عجز الميزانية العامة لدى الفكر الكلاسيكي

تميزت النظرية الإقتصادية الكلاسيكية، بالأفكار الليبرالية القائمة على الحرية الفردية و المسلمة بفكرة (دعه يعمل أتركه يمر) العمل و المنافسة لتحقيق المنفعة العامة، دون الابتعاد عن الإطار العام للأمن و العدالة و الدفاع. و قد إهتم المفكرين الكلاسيك، أمثال دافيد ريكاردو و ويكسل في مجال المالية العامة بالضرائب و الرسوم، بينما كان الإهتمام بالنفقات محدودا، على اعتبار أنها عبء خطير و جب التقليل منه قدر الإمكان. فكان مبدؤهم الأساسي هو الإقتصاد في النفقة، لأنها كانت توجه فقط للقطاع الحكومي، و كلها قطاعات عقيمة و غير منتجة؛ أما بالنسبة للإيرادات فقد كانت تخضع لقيود صارمة، تتمثل في تغطية النفقات العامة فقط، و مبرر هذا الحصر هو ذلك الدور المحايد للدولة، المقتصر على وظيفتها الإدارية بدون تأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و لأجل هذا حرص الكلاسيك على ضرورة المحافظة على التوازن المالي، بين النفقات و الإيرادات خوفا من العجز الذي يعقد من السير الحسن للإقتصاد¹.

يتحدد عجز الميزانية وفقا لهذا الفكر، بدلالة النفقات العامة بمعنى أن تكون الميزانية العامة في حالة عجز إذا كانت الإيرادات أقل من النفقات، أو أن النفقات أكثر من الإيرادات ففي هذه الحالة، يتعين على الدولة اللجوء إلى حل لهذا العجز، إما بالاقتراض أو بالإصدار النقدي رغم خطورتهما على الإقتصاد². و قد مثل هؤلاء المفكرون هذا الخطر في :

1. خطر الإفلاس عندما تعجز الدولة عن تسديد إهتلاكات القروض و فوائدها؛

2. خطر التضخم عندما تصدر الحكومة عملة لا مقابل لها في المواد الإستهلاكية.

ثانيا :عجز الميزانية العامة لدى الفكر الاقتصادي الحديث

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان إقتصاد الحرب قد فرض مسؤوليات جديدة، سرعان ما تعاضمت بعد الأزمة العالمية، الأمر الذي حد من حرية نشاط الأفراد في القطاع الخاص، بل و أصبح ممنوعا في بعض الأحيان الأخرى، إلى أن ظهرت له بعض المحاولات، التي كانت سببا في ظهور إتجاهات جديدة، دفعت بالدول إلى تبنيها نظرا لتلك الفروقات في النفقات و الإيرادات (تشكل عجز الميزانية). فنشأ بذلك دور الدولة في إقامة التوازن الإقتصادي و الإجتماعي، و تشغيل مواردها المعطلة و كمثل على ذلك امريكا، عندما قام روزفلت بإصدار لوائح تحث على التوسع في الإنفاق العام، و سياسة الأشغال العامة. و يعد هذا أول خروج عن المفهوم

¹ بلباقي عبد الرحيم، الجبابة و تغطية عجز الميزانية، شهادة دراسات عليا في المالية، المعهد الوطني للمالية، 1990، الجزائر، ص 7.

² نفس المرجع السابق، ص 9.

المحاسبي للتوازن في الولايات المتحدة، ثم تلتها ألمانيا عندما اعتلى هتلر الحكم سنة 1933، و باشر بتفويض الاقتصادي الألماني شاخت، لهندسة و صياغة سياسة التدخل بهدف بناء الدولة القوية، و خرق قاعدة التوازن المحاسبي¹ و تظهر لنا جليا أسباب وجود عجز الميزانية في هذه المرحلة في النقاط التالية:²

1. تأثير الأفكار الكينزية، التي مفادها ان العجز في الميزانية العامة هو أداة للوصول إلى التشغيل الكامل؛
2. قلة العائدات الضريبية بسبب ضعف نمو الإقتصاد، و كثرة البطالة مع إستمرار ارتفاع النفقات العامة؛
3. العوامل السياسية الضاغطة على أفراد المجتمع، من أجل الضرائب و مقاومة المكلفين لإرتفاع التكلفة الضريبية عليهم.

و من بين النظريات التي إهتمت بمجال إحداث التوازن، بواسطة العجز الموازي خلال هذه الفترة :

- نظرية العجز المقصود؛
- نظرية الميزانية الدورية؛
- نظرية الاستقرار التلقائي.

1. نظرية العجز المقصود:

لقد عرف العجز المقصود، من خلال النظرية التي أقرها كينز و ويليام بيفرج (1879-1963)، و التي تهدف إلى تحريك و إنعاش الإقتصاد الراكد بإستخدام العجز الموازي، و ذلك عن طريق إنجاز الأشغال الكبرى، والعمل على إمتصاص البطالة إلى حد الوصول إلى التشغيل الكامل.³

2. نظرية الميزانية الدورية

ظهرت هذه النظرية وفقا للمبدأ الإقتصادي القائل، بأن هناك أزمات اقتصادية عامة تحدث بصورة دورية خلال أوقات تتراوح بين سبع و عشر سنوات، بحيث تحدث مراحل إزدهار تعقبها أزمات اقتصادية لتتبعها مرحلة إزدهار، و هكذا دواليك (تعرف هذه الدورة بدورة جوغلار) و تركز هذه النظرية على مبدئين :

- توضع الميزانية العامة في مدة قدرها سنة، و تبقى وثيقة هامة لدى السلطات العامة؛
- توازن الميزانية العامة يعني تساوي الإيرادات و النفقات، و يكون ذلك في إطار دورة اقتصادية.

وفقا لهذه النظرية، فإنه ينظر إلى كل ميزانية من ميزانيات الدورة الاقتصادية، من وجهة المحافظة على التوازن الإقتصادي، الذي ينشأ في زمن الأزمة، اي من خلال العلاقة الرابطة بين الميزانيات خلال الدورة، و ليس لكل ميزانية عامة على حدى. و بالتالي فإنه يتوجب ضبط سياسة الميزانية العامة على حركة الدورة الاقتصادية، بين

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف لخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر و التوزيع، الاردن، ط1، 2006، ص 156.

² عبد الرحيم بلباقي، مرجع سابق، ص ص (13-14).

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص202.

التوسع و الانكماش، حيث يجب على الدولة أن ترفع من إيراداتها، و تتجنب التبذير على أن يتم الاحتفاظ بالفائض لسنوات الأزمات.¹

3. نظرية الاستقرار التلقائي:

إن زيادة الإنفاق على المجالات الحيوية، يؤثر على الإقتصاد تأثيرات إيجابية من جهة، و سلبية من جهة أخرى. فالتأثير الإيجابي يتمثل في انتعاش الإقتصاد و إزدياد القدرة الشرائية للأفراد؛ أما التأثير السلبي فيكمن في ارتفاع الأسعار و إنخفاض القوة الشرائية للنقد، مما يستوجب الأمر اتخاذ سياسات مالية جديدة قادرة على اقامة التوازن، ومن شأنها أن تتجاوز الأزمات الإقتصادية؛ و تنطوي آلية الاستقرار التلقائي على التحكم في النفقات العامة بزيادتها، أو التقليل منها أو الإعتماد على آلية الضرائب بالرفع أو التخفيض في معدلاتها أو أوعيتها بدلالة الأوضاع الاقتصادية.²

المطلب الثاني: أسباب ظهور العجز في الميزانية العامة، طرق تمويله.

يظهر العجز في الميزانية العامة كحالة من عدم التوازن الإقتصادي التي يتوجب معرفة مسبقتها و كيفية علاجها و مصادر تمويلها تفاديا للوقوع فيها و ضرورة التعرف على تبعاتها الإقتصادية.

الفرع الأول: أسباب ظهور العجز في الميزانية العامة.

يحدث العجز في الميزانية العامة للدولة، نتيجة زيادة في الإنفاق العام أو تراجع في حجم الإيرادات العامة.

أولا: عوامل زيادة الإنفاق العام.

يرتبط تزايد معدلات الإنفاق العام في الدول النامية، بكثير من العوامل نذكر منها:³

1. إتساع نطاق نشاط القطاع العام ومن ثم تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الإستثماري على مشروعات البنية الأساسية وتدعيم الهيكل الصناعي؛
2. إطراد نسبة الإنفاق العام، الموجه للخدمات الإجتماعية استجابة لضغوط الطلب المحلي؛
3. التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه للقطاع العسكري؛
4. انتشار ظاهرة تزايد التوظيف بالحكومة؛
5. الأخذ بنظرية العجز المنظم، التي مفادها ان الزيادة في النفقات العامة في أوقات الأزمات خاصة الكساد، يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي، نظرا لكون الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع و الخدمات.⁴

¹ عبد الرحيم بلباقي، مرجع سابق، ص 19.

² نفس المرجع السابق، ص (23-25).

³ حامد عبد المجيد دراز و سميرة ابراهيم ايوب، مرجع سابق، ص (202-204).

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 205.

ثانيا :عوامل تباطؤ معدلات نمو الايرادات العامة

تشكل الإيرادات الضريبية أهم الموارد السيادية في الدول النامية، و مع هذا فإنها على الدوام ضئيلة من حيث حصيلتها، و غير قادرة على الوفاء بمتطلبات النشاط الإقتصادي و يعود ذلك إلى:¹

1. ضعف الجهد الضريبي نسبة إلى ضعف الدخل القومي؛

2. ارتفاع درجة التهرب الضريبي بسبب ضعف التأهيل الضريبي؛

3. كثرة الإعفاءات الضريبية؛

4. جمود النظام الضريبي؛

5. ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع لصالح الدولة.

الفرع الاول :طرق تمويل عجز الميزانية العامة.

يمكن تمويل عجز الميزانية، وفقا لعدة طرق و يمكن تقسيمها إلى:

أولا: التمويل الخارجي.

و يمكن أن يأخذ واحدا من هذه الأشكال:²

1. **المنح:** و يمكن ان تأخذ شكلا نقديا كما يمكن ان تكون في صورة سلع مادية، تباع هذه

الأخيرة محليا و المقابل النقدي المحصل عليه يستعمل في تغطية العجز.

2. **القروض الميسرة أو التفضيلية:** و تمنح من قبل دول او مؤسسات دولية لمواجهة نفقات

مشروعات محددة، بمعدلات أقل من تلك السائدة في السوق، وتتميز بأن لها فترة سماح

و فترة سداد طويلتان نسبيا.

3. **القروض التجارية الأجنبية:** وتأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، و هي

قروض طويلة المدى و تخصص لأغراض محددة أو عامة.

ثانيا: التمويل المحلي.

ويمكن أن يأتي بأشكال مختلفة:

1. **الإقتراض من القطاع المصرفي:** و يمكن ان يكون من البنك المركزي او من البنوك التجارية.

● الإقتراض من البنك المركزي:

يمكن للحكومة أن تقترض من البنك المركزي، حيث يلعب الإنفاق المحلي الممول بالاقتراض من البنك المركزي

دورا توسعيا على مستوى الطلب الكلي. و تتميز هذه الطريقة بأنها لا تؤدي إلى زيادة حجم الديون فهي تشبه

الضرائب، من حيث الآثار لأنه لا يترتب عنها مدفوعات للفوائد³.

¹ كرودي صابرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي – دراسة تحليلية مقارنة-، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، بدون طبعة، ص ص (142-144).

² عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 133.

³ نفس المرجع السابق، ص ص (123-124).

• الإقتراض من البنوك التجارية:

هذا النوع من الإقتراض لن يكون له أثر في الطلب الكلي، إذا ما كانت للبنوك التجارية إحتياجات فائضة عن حاجتها في المعاملات، و كل النفقات التي تؤدي بواسطة هذه القروض سيكون لها أثراً توسعياً، شبيهاً بالإئفاق الممول من البنك المركزي؛ أما في حال عدم وجود إحتياجات زائدة لدى هذه البنوك، فيمكن لها إقتراض الحكومة عن طريق الحد من الإئتمان للقطاع الخاص، الأمر الذي يولد ضغوطاً آنية، من شأنها أن تزيل أثر التوسع في الإئفاق العام. و عوض الحد من الإئتمان للقطاع الخاص، تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي لطلب المساعدة، وعند هذا الحد، تتحقق نتيجة مشابهة للحالة التي تحصل فيها الحكومة على قروض من البنك المركزي¹.

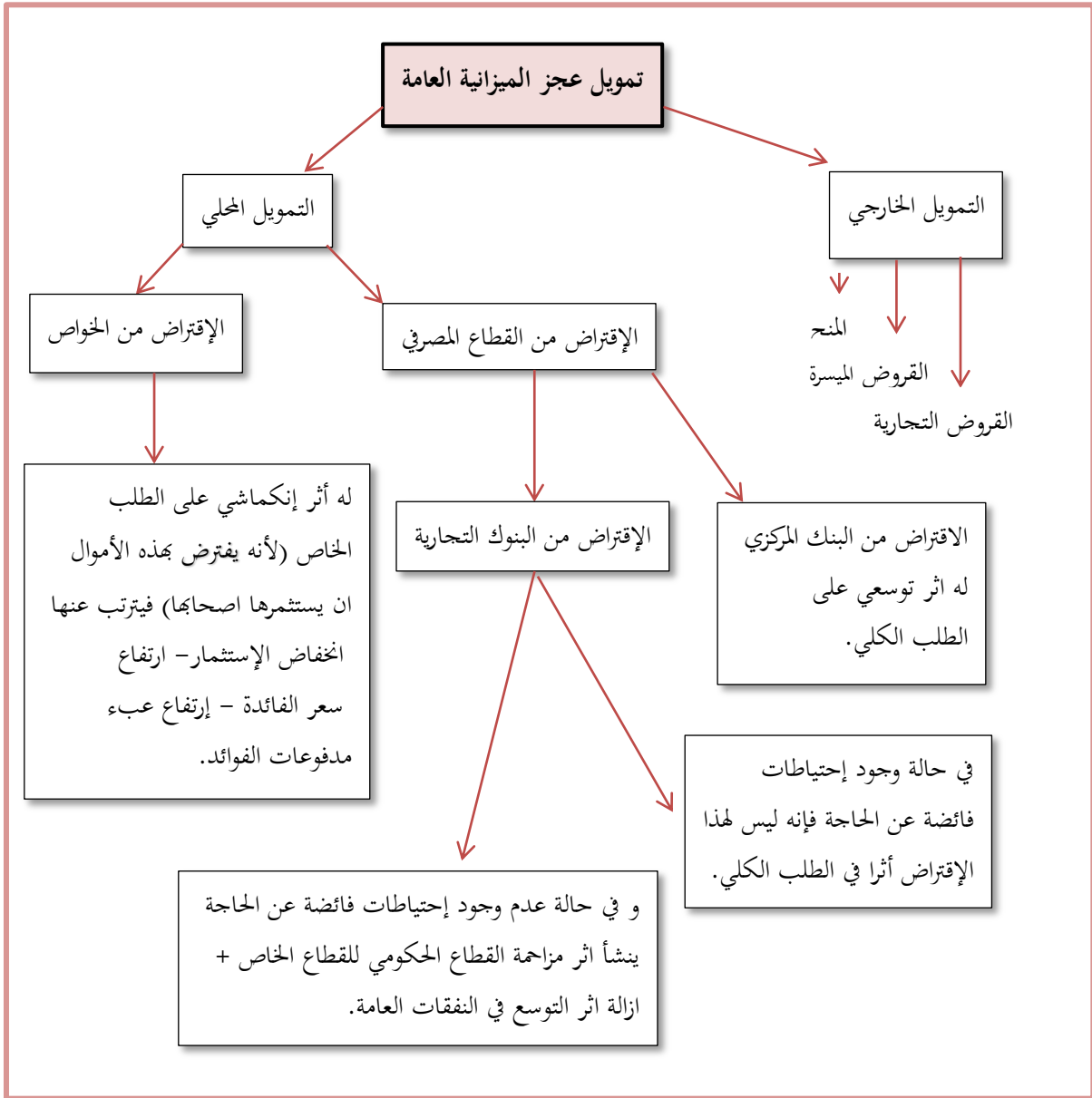
• الإقتراض من القطاع غير المصرفي:

يكون لهذا النوع من الإقتراض أثراً إنكماشياً في الطلب الخاص، الذي يتميز بمحدودية موارده المالية خاصة في الدول النامية، كما يعتقد بعض الإقتصاديين أن فكرة الإقتراض هذه، تؤثر على المدخرات التي يمكن أن تتاح للإستثمار من قبل القطاع الخاص، و من المحتمل أن يترتب على قيام الحكومة بالإقتراض من الأفراد، إرتفاع اسعار الفائدة و من ثم ينخفض حجم الإستثمار². و من أجل تبسيط صورة هذه الآثار على الطلب الكلي، أردنا تدعيمها بهذا الشكل:

الشكل رقم(01): تمويل عجز الميزانية العامة.

¹ نفس المرجع السابق، ص 134.

² محمود يونس و آخرون، مرجع سابق، ص 193.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجزء النظري.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة

تفاوتت الإجهادات في دراسة موضوع الآثار الاقتصادية لعجز الميزانية العامة، بعد أن أصبحت جل الدول النامية منها و المتقدمة، تعاني من هذه المشكلة و ما ينجر عنها من آثار سلبية، تنشأ عن طريقة تمويل هذا العجز، حيث أصبح علاجه و السياسات المقترحة لذلك، و النتائج المتمخضة عنها، و طبيعة الثمن الإجتماعي كلهم محور صراع فكري و إجتماعي و سياسي كبير.

الفرع الأول: الإصدار النقدي و تمويل عجز الميزانية العامة.

إن عملية سك النقود، توفر للحكومة مصدرا مهما من الإيرادات، و هي واحدة من طرق تمويل عجز الميزانية العامة، و لها أهمية خاصة في دول العالم النامي، التي تعتبر غير قادرة على تفعيل برامجها الضريبية، من أجل توفير الإيرادات العامة لخدمة التنمية الاقتصادية. و يرى الباحثون الاقتصاديون أن عجز الميزانية العامة، هو الأشد ضررا على الإقتصاد الكلي، من حيث تأثيره على مستوى الإستثمارات و التضخم.¹

كلما زاد ضخ النقود في الإقتصاد، تزداد معه معدلات الإنفاق العام بوتيرة أكبر من الزيادة في الإيرادات العامة، ما يضطر الحكومة إلى سك النقود من جديد. ويعود السبب في ذلك ان إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تعتبر ثابتة في المدى القصير، و قيمها الحقيقية تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالية. و في الوقت ذاته، فإن النفقات العامة ستؤدى بالقيم الحقيقية، بمعنى أن الإنفاق بالقيم الاسمية سيزداد بشكل مطرد مع زيادة الأسعار. و حتى لو تساوت الإيرادات العامة مع النفقات العامة في الأمد البعيد، فإن هيكل التباطؤ في آلية الميزانية العامة، تخلق عجزا بالقيم الحقيقية، و كذلك بالقيم الاسمية في ظل وجود التضخم؛² هذا و يمكن للإصدار النقدي الجديد أن يحقق ثلاث فرضيات:³

الأولى: هي أن الكتلة النقدية المسكوكة، سوف تجد مقابلا لها يتمثل في زيادة سريعة للإنتاج، في هذه

الحالة لا يكون هناك تضخم، لأن القاعدة الإنتاجية تستجيب تلقائيا لزيادة الطلب؛

الثانية: أن الإضافي النقدي يدخر، و في هذه الحالة ايضا لن يكون فيه تضخم إلا أنه يبقى هناك

احتمال لضخ هذه الأموال المدخرة، في الإقتصاد فتحدث صدمة تضخمية؛

الثالثة: أن هذه النقود المسكوكة ستوزع في شكل أجور ومزروعات، من شأنها أن تزيد من الطلب الكلي،

الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الإرتفاع فتتراجع معها الصادرات؛ ولذلك فإن هذا التضخم ذو المعدلات

المرتفعة سيعمل على تشييط العمل الإنتاجي، وزيادة الأرباح الناجمة عن المضاربة، فترتفع معدلات البطالة

و يحدث ما يطلق عليه التضخم الركودي*.

تؤثر أزمة التضخم سلبيا، على ميزان المدفوعات و بالتالي على التوازن الخارجي، لأنه يضعف من الموقف

التنافسي لصادرات الدول في السوق العالمية، خاصة فيما يخص المواد الأولية. فتنخفض الصادرات و تزداد

الواردات، لان السلع المحلية تصبح أغلى ثمنا من السلع المستوردة، فيحدث الإختلال في التجارة الخارجية و يتفاقم

* **التضخم:** هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة.

¹ مالك قاسم الخصاونة، *العلاقة بين الطلب على النقود و عجز الموازنة- دراسة تطبيقية حالة الاردن-*، مقالة بمجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58/ شتاء- ربيع 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 214.

² نفس المرجع السابق، ص ص 146-147.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 228.

* **يحدث التضخم الركودي** في فترات الركود عندما ينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، و إذا كان هناك احتكار كامل فلا أحد يستطيع إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض اسعار سلعها و خدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

عجز ميزان المدفوعات. كما يؤدي التضخم إلى تدهور سعر صرف العملة المحلية و يشجع هروب الأموال إلى الخارج، كما يعرقل قدوم الإستثمارات الأجنبية فتضطر الدول إلى الإستدانة.¹

الفرع الثاني: الضريبة و تمويل عجز الميزانية.

إن تمويل العجز في الميزانية بواسطة الرفع من معدلات الضريبة أو أوعيتها، قد يترتب عنه نقل هذا العبء من القطاع الخاص إلى المستهلكين، بواسطة الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى مطالبة مختلف النقابات برفع المرتبات استجابة لذلك، وبتقلص ربح المؤسسات الخاصة، فتضطر إلى إصدار أوراق مالية للإكتتاب، مع ما يشكله هذا الأمر من مخاطر؛ و مع ظروف الضغط الضريبي، تنشأ المقاومة الضريبية في صور شتى و هي:²

أولاً: الإضراب ضد الضريبة، و هذا ما يحدث غالباً في الدول المتقدمة؛

ثانياً: الزهد الضريبي، و يستخدم هذا المصطلح للدلالة عن أولئك الذين لا يقومون باحتجاجات أو بثورة تجاه الأعباء الضريبية، و لكنهم ينسحبون إلى أماكن أخرى، فيكون الوصول اليهم متعذراً حيث يتوقفون عن العمل، و يلجؤون إلى الأماكن المعزولة.

ثالثاً: الإقتصاد الموازي، و الذي يعني القيام بنشاطات غير مصرح بها هروباً من الضريبة.

رابعاً: الأحزاب المناهضة للضريبة وجماعات الضغط، فقد ظهر العديد من الأحزاب المناهضة للضريبة في دول أوروبا، بالإضافة إلى جماعات الضغط. (هي الجماعات التي تشكل ضغطاً على البرلمان عند وضع القوانين الضريبية).

الفرع الثالث: علاقة عجز الميزانية العامة بالدين العام.

يطرح عجز الميزانية العامة مشكلة تمويله، و يكون أمر تغطيته يتعلق بحل داخلي يمكن تسويته إما بطرح سندات للإكتتاب العام، أو عن طريق إصدار أذونات الخزينة، أو من خلال الاقتراض من البنك المركزي. كما يمكنه أن يتعلق بحل خارجي، يتمثل في اللجوء للاقتراض من المؤسسات الدولية، فإذا تم اختيار الحل الأول المتعلق ببيع الأوراق المالية، أي بواسطة بيع سندات الخزينة و الأذونات، و أهملنا تداولها في سوق الأوراق المالية؛ فإنه ينشأ عن هذا الدين اختلاف بين قيمته في الفترة t عن الفترة $t-1$ ، ذلك لأن حجم الدين العام يؤثر بدوره أيضاً في حجم عجز الميزانية العامة، لأن الفائدة على الدين ينبغي دفعها أيضاً. و من الناحية التحليلية تعد مدفوعات الفائدة للدين مدفوعات تحويلية من قبل الحكومة لحاملي السندات، و هكذا كلما كان حجم الدين العام كبيراً كلما انخفض مقدار صافي الضرائب (الضرائب - المدفوعات التحويلية)؛ بمعنى أنه كلما كان الدين كبيراً كلما زادت مدفوعات الفائدة، و كلما زاد العجز في الميزانية العامة.³

¹ قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، الديون الدولية... عوامل للتنمية ام عوائق لها، تقرير بمنندى الاعمال الفلسطيني، اغسطس 2011، ص ص 14-13، على الموقع الإلكتروني www.pbf.org.ps

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 231.

³ المرسي السيد حجازي، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الاسلامي - المشكلة و الحلول-، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي، المنعقد بقسم الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية، جامعة ام القرى، 2005، مكة المكرمة، ص 15.

أما اذا تم الإقتراض من المؤسسات الدولية، فنكون عندها أمام مشكلة المديونية، و قد لاقت فكرة القروض الخارجية قبولا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، على أساس أنها أقل مخاطرة من تلك الديون التي تقدمها مؤسسات الأعمال الخاصة؛ غير ان الأزمة العالمية لسنة 2008 قد غيرت إلى حد كبير هذا المفهوم، إذ أصبحت حتى الدول تتوقف عن سداد ديونها، مثل ما حدث مع اليونان التي تطورت بها الأوضاع المالية حتى الإفلاس، الأمر الذي إضطرها لطلب مساعدة الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي. رغم هذا إلا أن حل الديون السيادية يضل حلا آمنا بشكل عام، غير أن ضخامة الدين يجعل مخاطره كامنة، و مصاحبة له خاصة إذا ما تعرضت الدول المدينة إلى أزمة سيولة، و أصبحت غير قادرة على سداد أقساط ديونها، و الفوائد المترتبة عنها في الآجال المحددة لها.¹

إضافة إلى ذلك فقضية القرض هذه، تطرح مشكلة تحميل الجيل المستقبلي لأعباء مديونية الجيل الحالي، متمثلة في أقساط الدين و فوائده. و لا ينبغي النظر إليها على أساس أنها شر لا بد منه، بل يجب النظر إليها من وجهة إيجابية أيضا، خاصة إذا ما ترتب عن هذا القرض منافع، باعتباره وسيلة من وسائل صناعة الرفاهية في المجتمع و على أساس أنه يقدم قيمة مستقبلية للأجيال المقبلة. وبالتالي فإن الأثر الجوهري للدين، يعتمد على استخداماته على نحو يضمن عدم تعثر الدولة في خدمة فوائده.²

هذا و يوصي خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، على ضرورة التنسيق بين إدارة الدين والسياسات المالية و النقدية، كما يجب أن تتماثل أهداف إدارة الدين وأهداف السياسة الإقتصادية، لدى القائمين على إدارة الدين ومستشاري السياسة المالية ومحافظ البنك المركزي، نظرا للإعتماد المتبادل بين ما يستخدمونه من أدوات مختلفة للسياسة المالية و النقدية.³

الفرع الرابع: علاقة عجز الميزانية العامة بميزان المدفوعات

يمكننا إقامة علاقة محاسبية بين الميزانية العامة و ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات، انطلاقا من معدلات الناتج المحلي الخام.⁴

أن الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق يساوي:

$$PIB = C_p + I_p + G + X - M \dots \dots \dots (1)$$

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر استخدامات الدخل يساوي:

$$PIB = C_p + S_p + T + R \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

¹ قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، الديون الدولية... عوامل للتنمية ام عوائق لها، مرجع سابق، ص 9.
² محمد ابراهيم السقا، استدامة الدين العام، مقالة بمجلة: الاقتصادية، على الموقع الالكتروني: www.eleqt.com
³ خبراء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، 21 مارس 2001، ص 7.
⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 208-209.

I_p : الإستثمار الخاص.

C_p : الاستهلاك الخاص.

X : الصادرات من السلع و الخدمات.

G : الانفاق العمومي.

S_p : الادخار الخاص.

M : الواردات من السلع و الخدمات.

R : صافي تحويلات الخارج.

T : إيرادات الحكومة (الضرائب).

و انطلاقا من المعادلة 1 و 2 يمكننا كتابة:

$$C_p + I_p + G + X - M = C_p + S_p + T + R$$

و منه :

$$(I_p - S_p) + (G - T) = M - X + R$$

تبين هذه المعادلة أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، يساوي رصيد (الاستثمارات - الادخار)

للقطاع الخاص و العجز الشامل للميزانية. و منه فإن العجز الشامل في الميزانية لابد ان يقابل :

1. إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن استثماراته؛

2. أو بعجز في الحساب الجاري الخارجي؛

3. أو بفائض في مدخرات القطاع الخاص / و بعجز في الحساب الجاري الخارجي.

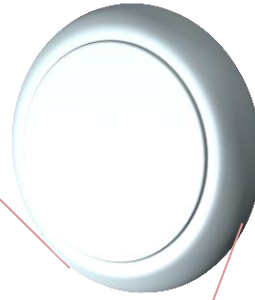
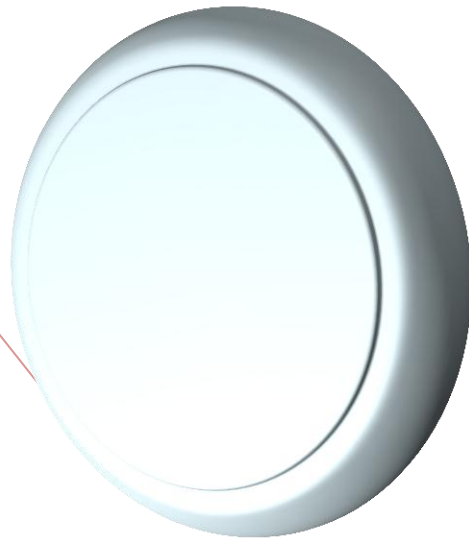
و تطرح هذه المعادلة، إمكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الميزانية العمومية، و عجز الحساب الجاري، لأنه كلما إزداد العجز في الميزانية العامة، كلما إزداد حجم الدين الخارجي، و إزداد معه عجز الميزان الجاري لميزان المدفوعات.

و بالتالي فإنه لا يمكن تخفيض عجز الميزانية العامة، إلا من خلال تخفيض عجز الميزان التجاري أي تخفيض حجم الواردات و الزيادة من حجم الصادرات، و لن يتحقق ذلك إلا بالإعتماد على قاعدة إنتاجية متينة.

الخلاصة:

لم تعد الميزانية العامة للدولة وثيقة محاسبية، تُعنى بحساب ما يُجبي وما يُنفق من أموال الدولة، ولم تعد قاعدة التوازن المحاسبي هي الهدف الأسمى، الذي يبحث فيه صاحب السلطة، بل أصبحت و مع توالي الأزمات الإقتصادية في العالم أداة ضرورية و فاعلة في تحقيق التوازن المالي.

كانت هذه التوجهات موضع إهتمام الكثير من المفكرين، و كان التوازن المالي أحد أهم الجوانب التي حظيت بالدراسة، لأنه لم يعد هدفا منشودا كما كان عليه لدى المدرسة الكلاسيكية، لأن ظروف الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 قد لعبت دورا كبيرا في تحديد نقائص هذا الفكر، كما مهدت لظهور فكر جديد يجعل من التوازن الإقتصادي، إلى جانب التوازن المالي هدفاً متلازمان في تحقيق ما تصبو اليه الحكومات. و لقد برهن العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال كينز، على أن إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة أو خرق قاعدة التوازن المالي، من شأنه أن يجعل من التوازن الإقتصادي ممكناً، و ذلك عن طريق إحداث عجز مؤقت في الميزانية العامة؛ و لا يمكن ذلك إلا بالتوسع في النفقات العامة وتحفيز الطلب الكلي، الذي يدفع بعجلة الإنتاج للوفاء بإحتياجات الطلب المحفز، لكن عملية التوسع في النفقات العامة، جعلت من الإيرادات العامة غير قادرة على تغطيتها، مما أدى إلى حدوث عجز في الميزانية العامة، باتت قضية تمويله محل جدل كبير لأن السبيل لتمويل العجز، يقتضي إتخاذ القرارات السليمة التي من شأنها أن تزيل حالة العجز، وفي نفس الوقت لا تؤثر على باقي المتغيرات الإقتصادية، التي تخلق مشكلات أعقد فيما بعد كالتضخم و المديونية، و لا يمكن أن يتحقق هذا إلا بالإعتماد على سياسة مالية رشيدة تعتمد بالدرجة الأولى على القدرات الذاتية خاصة في مجال الإنتاج.



الفصل الثاني

دور السياسة المالية في التحكم في التوازن المالي
للميزانية العامة

تمهيد:

تعتبر الآثار الاقتصادية للعجز في الميزانية العامة، إحدى الموضوعات المثيرة للخلاف بين المفكرين الإقتصاديين، خاصة بعد أن ذاع صيت موضوع تفاقم عجز في الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية، مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وتعمم في كثير من البلدان الأخرى، مما جعله مشكلة تستهدفها سياسات التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. وقد تميزت الحلول التي تقترحها هذه المنظمات العالمية باستخدامها لحزمة من السياسات الإقتصادية، الرامية إلى التخفيف من العجز في الميزانية العامة كما تؤكد ضرورة العمل في إتجاه تحقيق التوازن العام.

إستنادا لما تقترحه المنظمات العالمية، تتخذ السلطات العمومية لأجل ذلك، عدة إجراءات على مستوى السياسة الإقتصادية تعتبر السياسة المالية و السياسة النقدية واحدتان منها، و يتطلب أمر نجاحهما تحليلا للواقع الإقتصادي، من أجل حسن إدارة أدوات هذه السياسات بفعالية بهدف التأثير فيه، مع تتبع الآثار الناجمة عنها على المستوى الإقتصادي و الاجتماعي و المالي.

وعليه، فإن عملية توضيح ما سبق سيتفرع بيانه على ثلاثة مباحث أين سنتناول في المبحث الأول، ماهية السياسة المالية من خلال التعرض إلى تعريفها و تطورها في الفكر الإقتصادي، ثم التعرف على مختلف الأدوات التي تعمل في نطاقها، مع تحديد موقع السياسة المالية من برامج الإصلاح الإقتصادي؛ أما المبحث الثاني، فهو عبارة عن دراسة تحليلية لآلية السياسة المالية، في معالجة المشكلات الإقتصادية الطارئة، ثم التطرق إلى الآثار الإقتصادية المترتبة عن أدواتها؛ و نخرج في الأخير بالمبحث الثالث الذي خصصناه، دور السياسات الإقتصادية في الحد من عجز الميزانية العامة، بالتعرض إلى السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف و سياسة التجارة الخارجية، مع ضرورة التركيز على دور التنسيق بين هذه السياسات، لتحقيق هدف السياسة الإقتصادية المتمثل في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

إرتبطت السياسة الاقتصادية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياساتها، الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية، بفضل جملة من الأدوات التي تعمل ضمن نطاق هذه السياسة، و تؤثر في مختلف الجوانب الاقتصادية تأثيرات مختلفة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و تطورها في الفكر الاقتصادي.

بعد شيوع فكرة تدخل الدولة في النظام الاقتصادي بعد أزمة 1929، تغيرت بموجبها مبادئ المالية المحايدة إلى مبادئ متدخلة في النشاط الاقتصادي نادت بها تيارات فكرية تؤيد منطق إصلاح الاختلالات و معالجة الازمات، بفضل السياسات الاقتصادية الرامية إلى التغيير.

الفرع الأول : السياسة المالية، مفهومها، محدداتها و العوامل المؤثرة فيها.

كانت السياسة المالية ترادف في معناها كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، حيث يرد لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة (fisc) و تعني حافظ النقود او الخزينة، و مع تطور مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبح هذا المصطلح يضيق مقارنة مع الوظائف التي أسندت للدولة في المجال الاقتصادي.

تعزز استخدام مصطلح السياسة المالية على نطاق أكاديمي واسع، عندما نشر كتاب (السياسة المالية و دورات الاعمال) للبروفيسور Hansen alvain (1887-1975)، الذي جاء فيه مفهوم السياسة المالية العاكس لأهداف المجتمع و تطلعاته، من إشباع للحاجات العامة وكيفية تمويلها من الميزانية العامة. مما أدى إلى التركيز على كيفية إعدادها و ضمان توازنها، و نظرا لكون عملية إشباع هذه الحاجات العامة تتطلب عملية اتخاذ قرارات، فإن هذه الأخيرة قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا، فتنشأ مشكلة التوفيق فيما بين هذه الأهداف، و على ضوء هذه التوفيقات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.¹

أول ا: مفهوم السياسة المالية

- يزخر الفكر الاقتصادي بمفاهيم مختلفة للسياسة المالية، و هذه بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:
- تعبر السياسة المالية على "مجموعة الأهداف و التوجهات و الاجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الإقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام و نميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة." ²
- هي "تلك السياسات و الاجراءات المدروسة و المعتمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، و بمستوى و هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى." ³

¹ عبد الرحيم شبيبي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 2.

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2010، ط1، ص 190.

³ محمد اريا الله، السياسة المالية و دورها في تفعيل الإستثمار -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، 2011، ص 3 .

- كما يقصد بالسياسة المالية "سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة و من جهة أخرى، تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام)، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة".¹
- بتحليلنا للمفاهيم السابقة نستنتج أن السياسة المالية هي :
- عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تتبناها الدولة؛
- تلك الإجراءات المسطرة وفقاً لنمط الإنفاق العام و هيكل الإيرادات العامة ؛
- السياسة التي تتبعها الحكومة في عملية تحصيل الإيرادات العامة، و صرف النفقات العامة.
- إنطلاقاً من المفاهيم السابقة، يمكننا أن نستنتج بأن السياسة المالية هي: جملة التدابير الاجرائية التي تتخذها الحكومة، من أجل تحصيل إيرادات الدولة و إنفاقها، ضمن الإطار الذي يؤثر في الحياة الاقتصادية.

ثانياً: العوامل المحددة للسياسة المالية

تتوقف السياسة المالية في أي دولة، على عوامل تتحدد من خلالها الاداة الواجب إستخدامها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة نبرزها كالآتي:²

1. مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: حيث تعتمد الدولة في إيراداتها العامة على الضرائب، و تتناسب هذه الأخيرة طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي، كما تعتمد الضرائب إضافة إلى الطاقة الضريبية؛ على كفاءة الجهاز الإداري المكلف بالجباية، الذي يلعب دوراً هاماً في ترسيخ الوعي الضريبي لدى الفرد، مع ضرورة تمكنه من إكتشاف حالات التهرب الضريبي و المعاقبة عليها.
2. مدى تقدم المؤسسات العامة و كفاءتها: لا شك أن المؤسسة العامة هي المنفذ المباشر للنفقات المسطرة بالميزانية العامة، و يشترط من أجل أدائها الحسن أن تكون في المستوى المطلوب، من حيث الكفاءة و النزاهة و الأهلية، و هو ما يراعى في عملية التخطيط للسياسة المالية.
3. وجود سوق مالي: إن وجود سوق مالي منظم، يسمح بتوفير مجال واسع عند وضع السياسات المالية و النقدية المناسبة.

¹ جيمس جوارتيني و ريجارد ستروب، الإقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، بدون طبعة، ص 185.

² حريي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد، دار وائل للنشر، الاردن، 2006، ط1، ص ص (186-187).

4. وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: أي ضرورة

توفر جهاز مصرفي كفؤ، من أجل تنفيذ السياسات المالية لأن هذه الأخيرة تمر عبر هذا الجهاز.

ثالثا: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

تعمل السياسة المالية في ظروف مختلفة، و لذلك فهي تؤثر و تتأثر بمجموعة من العوامل، تتمثل هذه العوامل في:¹

1. العوامل السياسية:

ظلت السياسة المالية منذ زمن ليس بالبعيد الخادمة للسياسة العامة، التي تمولها بالإيرادات من أجل تغطية كافة مصروفاتها، أما في الوقت الحالي، فقد أصبحت السياسة المالية تسير جنبا إلى جنب مع السياسة العامة، و باقي الميادين الأخرى . ويبدو هذا الأثر المتبادل بين السياسة المالية والسياسة العامة من خلال:

● أثر السياسة المالية على السياسة العامة :

فكل نظام سياسي له إختصاصات مالية، تمثل بالنسبة له سلطة اعلى من السلطة المخولة له قانونا، و مثالنا على ذلك سلطة البرلمان و اختصاصاته المالية، و سلطة وزير المالية و اختصاصه المالي، بالتالي فإن السياسة المالية تؤثر في النظام السياسي من خلال الاحداث المالية.

● أثر السياسة العامة على السياسة المالية:

يبدو هذا الأثر من خلال ما يمكن ملاحظته من وجهتين، حيث تتمثل الأولى في تأثير النظام السياسي على السياسة المالية، من أجل فرض سيطرتها عليه عن طريق الضرائب و النفقات العامة؛ اما الثانية فتتمثل في انعكاس الاحداث السياسية على الاوضاع المالية، فعند اتخاذ الحكومة لقرارات عسكرية فإن ذلك سيؤثر على إيرادات الدولة ، و كذلك عند اتخاذ قرار يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، فهو يؤثر على النفقات العامة، أو من خلال الحملات الانتخابية...الخ.

● التأثير المتبادل بين الميزانية العامة و العوامل السياسية :

و يتمثل هذا التأثير في تفوق السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالميزانية العامة.

2. العوامل الإدارية: إن الجهاز الاداري يؤثر و يتأثر بالسياسة المالية من خلال :

● تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية :

إن البنية الإدارية تحتاج إلى مرافق شتى و عدد كبير من الموظفين، الأمر الذي يؤثر في النفقات العامة و في الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى تأثير النظم الإدارية التي تعتمد هذه المرافق .

¹ مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر- (1990-2004)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2005، ص ص (64-68).

● تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية :

يؤثر الجهاز المالي في المؤسسات الإدارية تأثيرا كبيرا، لأن الحكم على استقلالية الهيئة الإدارية يتبع مدى استقلاليتها المالية.¹

● تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية :

و يتضح بالنسبة للجماعات المحلية و المنشآت العامة، حيث أن نشاط هذه الهيئات محكوم باعتبارات مالية، و تبقى كفاءة السياسة الإدارية متوقفة على مدى كفاءة الجهاز الإداري، و قدرته على إدارة المال العام .

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الإقتصادي.

أول 1: السياسة المالية في المجتمعات القديمة.

سجل التاريخ في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع، كما تميزت هذه الحقبة من الزمن بعدم وجود إطار واضح المعالم حول السياسة المالية للدولة، و تأثيرها على النشاط الإقتصادي. الا أننا نجد في الفكر الفلسفي أن أفلاطون (429 ق م-423 ق م) و أرسطو (384 ق م -322 ق م) قد اهتموا بموضوع تدخل الدولة، حيث أكد أفلاطون على أنه يتوجب على الدولة أن تتدخل في مراقبة الأسعار، و منع الاحتكار، و تحقيق العدالة، بالإضافة إلى تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب...)؛ أما أرسطو فقد اعتبرها عملية تتم بين الأفراد، على أساس الحب و الصداقة بدون تدخل الدولة؛ كما لم يتعرضا لأفلاطون و لا أرسطو لموضوع الضرائب و الرسوم، و تعرض لها أورسم (orasm) الذي يعتبر أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي، و التي تعرضت فكرتها لكثير من الجدل بين المفكرين آنذاك.²

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

تأثر الفكر الكلاسيكي بفلسفة الحرية الإقتصادية، التي تضع حدودا لتدخل الدولة في مجالاتها المختلفة، حيث اقتصر دورها على خدمات الدفاع و الأمن و العدالة، فكانت فلسفة الكلاسيك تعكس مذهباً إقتصادياً يعتمد على مفهوم المالية المحايدة، و يقوم على قانون ساي للمنافذ الذي مفاده (العرض يخلق الطلب عليه)، و اليد الخفية لآدام سميث، و بيئة تنمو فيها كل مقومات الحرية الإقتصادية و المنافسة الكاملة دون تدخل من طرف الدولة. لأن تدخل الدولة يخل بالتوازن الطبيعي، للقوى التلقائية و يحول جزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى، التي لا يحققها الا القطاع الخاص. و يتحدد دور السياسة المالية في ظل هذا الفكر، في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية الخدمات السالفة للذكر، دون أن يكون لها غرض إقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.³

¹ نفس المرجع السابق، ص 68.

² عبد الرحيم شيبى، الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ص (4-5).

³ نفس المرجع السابق، ص ص (53-55).

تقوم السياسة المالية التقليدية على قواعد تتمثل في:¹

1. تنحصر أوجه الإنفاق العام لدى الكلاسيك، فيما يطلق عليه الأرامل الأربعة: الدفاع،

الأمن الداخلي، العدالة و المرافق العامة، لكن هذا التحديد لأوجه الإنفاق العام، لا يعني

تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي للأفراد و القطاع الخاص.

2. دور الدولة الحيادي، بمعنى أن لا يؤثر النشاط الإقتصادي على تصرفات الأفراد و القطاع

الخاص.

3. ضمانا لمبدأ الحياد الإقتصادي، فإنه يتوجب مراعاة الدولة لمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا

(ما بين الإيرادات و النفقات)، مع رفض اللجوء إلى القروض التي تسد العجز الناجم عن

النفقات الإستهلاكية، وتضرر بالاستثمارات الخاصة. و له آثار تضخمية بالإضافة إلى

رفض الاقتراض من الأفراد، لأنه من المفترض أن أموال الخواص توجه نحو الإستثمار في

القطاع الإنتاجي.

هذا، و قد أكد الكلاسيك أن التمسك بالسياسة المالية، سيؤدي إلى تفاقم الازمات و ازدياد حدتها كما يحول

دون تحقيق السياسة النقدية لأهدافها.

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكينزي.

بعد أن اجتاحت الكساد أوروبا مع حلول سنة 1929، عجزت المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد الحلول له،

فكرست فكرة ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي؛ ليتغير معها مفهوم السياسة المالية المحايدة إلى السياسة

المالية المتدخلة، بفضل أفكار كينز الرافضة لفكرة التوازن التلقائي، و التي تستوجب على الحكومة التدخل بفضل

السياسة المالية من أجل الوصول إلى حالة التوازن، كما ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي من أجل تحقيق

هدفين معا، و هما هدف التشغيل الكامل و هدف التوازن نظرا لكون الإقتصاد القومي يتميز بعدم الإستقرار.²

و هكذا كانت النظرية الكينزية تقوم على نقد النظرية الكلاسيكية، إذ لم تعد السياسة المالية تستخدم لأغراض

مالية فقط، بل أصبحت أداة رئيسية للتأثير على مستوى النشاط الإقتصادي، كما أنها أداة رئيسية و مسؤولة عن

تحقيق التوازن؛ و قد انعكست أفكار النظرية الكينزية على النظرية المالية في ما يلي:

➤ حلول التوازن الإقتصادي محل التوازن المالي كغاية للسياسة المالية ؛

➤ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي؛

➤ تعد الأدوات المالية بصفة أساسية أدوات إقتصادية.

¹ نفس المرجع السابق، ص (5-6).

² مسعود در اوسي، مرجع سابق، ص ص (55-58).

كما تجدر الإشارة أيضا في نفس المرحلة من التطور، إلى دور مدرسة هانسن (استنادا إلى المدرسة الكينزية)، التي اعتمدت أسسا جديدة للسياسة المالية، تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها و هي السياسة المالية التعويضية، التي بموجبها يمكن أن يتم تدخل السياسة المالية وفق مرحلتين :

1. السياسة المالية المحضرة

مؤدى هذه النظرية، أنه يتوجب على الدولة في مرحلة الكساد أن تنفذ برامج، تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة عن طريق الاقتراض، التي يكون من شأنها أن تعطي الدفعة الأولى للإقتصاد الوطني من أجل النهوض به بالاعتماد على مصادر غير نشيطة (كي لا تخصم من القوة الشرائية النشيطة)، و يفترض بهذه الطريقة أن تعطي علاجا سريعا و معجلا؛ فيزداد الإنتاج لأن الموارد المتاحة و غير المستخدمة ستشتغل بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة، كما تفترض هذه النظرية دوام الازدهار بعد توقف إمداد النفقات، فيظل الإقتصاد في الحركية و التقدم بفضل قوته الذاتية و المحركة، و تعد هذه النظرية الجرعة الأولى للإقتصاد في حالة إنكماش، و هي وسيلة فعالة في علاج الخلل المؤقت و الطارئ.¹

2. السياسة المالية المعوضة:

ظهرت هذه السياسة، لعدم كفاية السياسة المحضرة في مسايرة التقلبات الإقتصادية، سواء كانت إنكماشية او تضخمية؛ ففي حالة الإنكماش الإقتصادي حيث تسود البطالة الاجبارية، فإن السياسة المالية التوسعية تخفف من حدة البطالة عن طريق تحفيز الطلب الكلي. و في حالة التضخم، فإن السياسة المالية الإنكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي، و بالتالي انخفاض الإنفاق الكلي و إمتصاص التضخم.²

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تعمل السياسة المالية بواسطة أدواتها التي تمكنها من التأثير في النشاط الإقتصادي، حيث تكون فعالة فيه بواسطة السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية .

الفرع الأول: السياسة الضريبية

أولا : تعريف السياسة الضريبية

تعبر السياسة الضريبية، عن " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، و التأثير على الوضع الإقتصادي و الاجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد من جهة ثانية،"³ و تعرف الضريبة على أنها، " فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة تبعا لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة."⁴

¹ عبد الرحيم شبيبي، مرجع سابق، ص ص (8-9).

² محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الإقتصادي-حالة الجزائر-(1970-2011)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص ص (54-55).

³ محمد اريا الله، مرجع سابق، ص 21.

⁴ عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة نشر، دون طبعة، ص 88.

و تستخدم السياسة الضريبية في الاساس ، كأداة تمويلية حيث تؤثر على الضرائب العامة للدولة بواسطة أدواتها. من خلال التعريف السابق للسياسة الضريبية فأنا نخلص إلى خصائصها التالية :

1. أنها عبارة عن مجموعة من التدابير؛
2. أنها تعتمد على أدوات معينة لتنظيم التحصيل الضريبي؛
3. أنها تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

بناء عليه، فإن السياسة الضريبية، هي مجموعة من الاجراءات التقنية التي تتفاعل مع بعضها في إطار النظام الضريبي العام، الذي يعمل على تنظيم التحصيل من أجل تغطية النفقات العامة، كما يسعى إلى التأثير على الوضع الإقتصادي حسب رغبة السلطة العامة و أهدافها.

ثانيا :أهداف السياسة الضريبية

تعتبر أهداف السياسة الضريبية جزءا من أهداف السياسة المالية، و تتمثل في:¹

1. **توجيه الإستهلاك:** حيث يمكن للضريبة، ان تؤثر على السلوك الإستهلاكي للمواطن بواسطة الأسعار النسبية للسلع و الخدمات، بحيث يمكنها بواسطة هذا الهدف من تحويل الطلب من سلعة لأخرى .
2. **توجيه قرارات أرباب العمل:** يمكن للضريبة أن تخلق توازن بالكميات التي يرغب رب العمل في انتاجها؛ هذا بالإضافة إلى استخدامهما للتأثير على هيكل الإستثمارات بتوجيهها الوجهة التي تبتغي الحكومة التأثير فيها، او تشجيعها كخلق مناصب شغل مثلا.
3. **زيادة تنافسية المؤسسات:** يؤثر انخفاض الضريبة على تنافسية المؤسسات، فيساعد على زيادة الإنتاج، و يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج و التكاليف الكلية له.²
4. **تصحيح اخفاقات السوق:** تعمل سوق المنافسة الكاملة على التخصيص الامثل للموارد، الا ان هذه السوق غير موجودة في الواقع، و هو مبرر عجز الأسواق غير التنافسية على ذلك، بسبب المؤثرات الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد، و لأجل ذلك تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح هذه الآثار.
5. **السياسة الضريبية أداة للاندماج الإقتصادي:** من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي، تسعى الكثير من الدول إلى توحيد أنظمتها الضريبية، من خلال عملية التنسيق بينها فيما يخص المعدلات، الإعفاءات و التعويضات.
6. **إعادة توزيع الدخل:** تؤثر السياسة الضريبية، على الحصة النسبية للدخل القومي الموجهة لمختلف فئات المجتمع من أجل تخفيف الفوارق بين المداخيل، أين تلعب الضريبة دور

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، دون طبعة، ص ص 169.

² محمد اريا الله، مرجع سابق، ص 24.

المصحح. الأمر الذي يضع صناع القرار، أمام اختيار كفاءة تخصيص الموارد أو اختيار العدالة الضريبية.

7. تمويل التدخلات العمومية: فالضريبة هي المورد الأساسي و الأول الذي تعتمد عليه السلطات العامة من أجل تغطية كافة نفقاتها، و هو الهدف الأسمى للسياسة الضريبية.
8. توجيه المعطيات الاجتماعية: أو ما يعرف بشخصية الضريبة، التي تراعي المواقف الاجتماعية الرامية إلى تحفيز الزواج، أو تشجيع الإنجاب... الخ.

ثالثا: أدوات السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية أدوات يمكن لها أن تحقق بفضلها أهدافها الإقتصادية و تتمثل في:¹

1. الإعفاءات الضريبية: تعبر الإعفاءات الضريبية، عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.
2. التخفيضات الضريبية: سواء شملت الوعاء الضريبي أو معدل الضريبة، و ذلك مقابل الالتزام ببعض الشروط.
3. نظام الإهلاك: حيث يعتبر الإهلاك مسألة ضريبية من حيث تأثيره على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية .
4. إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: من أجل المحافظة على رأسمال الشركة من التآكل، فإنه يستخدم تقنية امتصاص آثار الخسائر المحققة في سنة معينة، بتحويلها إلى السنوات اللاحقة.

رابعا: النظام الضريبي الفعال

1. الضغط الضريبي: هناك مصطلحات كثيرة تستعمل للإشارة إلى العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية و الناتج الداخلي الإجمالي، فهناك من يطلق عليه الضغط الضريبي، و هناك من يسميها مستوى الجباية و البعض الآخر يسميها معدل الاقتطاع الإجباري. و مهما اختلفت المسميات، فإن الضغط الضريبي يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الإقتصاد الوطني، و يعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية. و هو يشير إلى الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية، للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون أحداث ضرر بالإقتصاد الوطني، ودون إلحاق الضرر بالفرد، و ذلك باختيار الأسعار الملائمة و البحث عن الأوعية الممكنة، التي يفترض بها أن تتزايد مع تزايد النتائج الإيجابية على صعيد التنمية

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 173.

الإقتصادية؛ نظريا تتحدد نسبة الضغط الضريبي الإجمالي ب 25 في المائة حسب الإقتصادي الأسترالي كولن كلارك، إلا أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الإقتصاديات المتقدمة و تهمل الحالات الاستثنائية كالحروب و الازمات.¹

2. **مؤشرات النظام الضريبي الجيد:** يحدد فيتوتانزي مجموعة من المؤشرات، التي يجب الإعتماد عليها لتصميم نظام ضريبي فعال في النقاط التالية:²

- **مؤشر التركيز:** يعني ضرورة تأتي جزء كبير من إجمالي الإيرادات الضريبية من عدد محدود نسبيا من الضرائب، و المعدلات الضريبية لتفادي تضخم تكاليف الإدارة، و تفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.
- **مؤشر التشتت:** و يعني الابتعاد عن الضرائب المزعجة قليلة الإيراد، من أجل تبسيط النظام الضريبي دون المساس بمردوديته.
- **مؤشر التآكل:** يتعلق هذا المؤشر، بما إذا كانت الاوعية الضريبية الفعلية قريبة من الاوعية الممكنة، لأنه كلما اتسع الوعاء الضريبي زادت الإيرادات رغم انخفاض المعدلات؛ و أن الافراط في الاعفاءات الضريبية يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي، مما يدفع بالمشروع إلى زيادة معدلات الضرائب طمعا في زيادة حواصل الإيرادات الضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى تهرب المكلف عن أداء واجبه الضريبي.
- **مؤشر تأخيرات التحصيل:** يدل على ضرورة اتخاذ الاجراءات الصارمة للحد من تأخر تحصيل الإيرادات الضريبية، التي تنخفض قيمتها الحقيقية مع الوقت بفعل التضخم.
- **مؤشر التحديد:** و نغني به تحديد معدلات الضريبة عن طريق إحلال بعضها محل الأخرى ، او اختصارها في ضريبة معينة .
- **مؤشر الموضوعية:** يدل هذا المؤشر على ضرورة جباية الضرائب من اوعية يتم قياسها بموضوعية، الأمر الذي يسهل على المكلف تقدير مبلغ التزامه أمام مصلحة الضرائب . و هو مؤشر يصب ضمن مبدأ اليقين لآدم سميث، و المتعلق بحماية حقوق المكلف تجاه المصالح الضريبية.
- **مؤشر التنفيذ:** يتعلق هذا المؤشر، بمدى نجاح النظام الضريبي في القيام بتنفيذ التشريعات بفعالية و بدقة، في التقديرات و التنبؤات فضلا على مدى معقولية هذه التشريعات و قابليتها للتنفيذ في أرض الواقع.

¹ حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مقالة بمجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، 2004، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، ص 282.

² عبد الرحيم شبيبي، السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازي - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص ص (96-97).

- **مؤشر تكلفة التحصيل:** و يتعلق هذا المؤشر، بمبدأ الإقتصاد في النفقة الذي يكفل الوفرة في الحصيلة الضريبية، و لا يؤثر على مستواها و لا يجعل من كلفة تحصيلها باهظة.

الفرع الثاني: السياسة الإنفاقية

أولاً: تعريف النفقة العامة

تعتمد الدولة عند قيامها بوظيفة الإنفاق العام، على استخدام مبالغ نقدية من أجل تحقيق هدف المنفعة العامة، و تعرف النفقة العامة على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها بقصد اشباع حاجة عامة."¹

كما تعرف النفقة العامة أيضاً، على أنها "المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة."²

في هذا الإطار يتضح أمامنا أن النفقة العامة هي:

- كم قابل للتقويم النقدي؛
 - الأمر بالنفقة هو جهة حكومية؛
 - أن يكون الهدف منها هو إنفاقها لإشباع حاجة عامة.
- و بناء عليه: النفقة العامة هي مبلغ نقدي تدفعه السلطات العامة من أجل تحقيق المنفعة العامة.

ثانياً: أشكال النفقة العامة

تتخذ النفقات العامة أحد الأشكال الأربعة التالية:³

1. **الرواتب والأجور:** هي مبالغ تدفعها الدولة للعمال و الموظفين في أجهزتها، على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية والسابقة (المتقاعدين).
2. **أثمان مشتريات الدولة:** هي مبالغ تدفعها الدولة لقاء الحصول على مختلف السلع و الخدمات، التي تحتاجها الدولة لسير مرافقها.
3. **الإعانات و المساعدات:** هي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة و خاصة، دون الحصول على مقابل، و الهدف من تقديمها تدعيم الصناعات الوطنية وتدفع بشكل دفعات نقدية أو عينية.
4. **تسديد الدين العام وفوائده:** وتتمثل في الأموال التي تحصل عليها الدولة في صورة قروض، لتمويل مشاريعها أو ميزانيتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض

¹ عبد الكريم صادق بركات، الإقتصاد المالي، الدار الجامعية، بدون بلد النشر، 1987، ص 243.

² محمد البنا، إقتصاديات المالية العامة – مدخل حديث، الدار الجامعية، 2009، ص 267.

³ أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر، 2008، الاردن، دون طبعة، ص 62.

المحلية والدولية، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على عاتق الدولة لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها، ودفع فوائد عنها في آجالها و الا يترتب عنها عبء إضافي.

ثالثا: تقسيمات النفقات العامة

هناك عدة تصنيفات للنفقات العامة، فهناك من صنفها على أساس معيار سياسي، و منه من صنفها على أساس معيار إداري، و منه من صنفها على أساس معيار قانوني، او على أساس معيار إقتصادي. و بهدف دراسة الآثار الإقتصادية للنفقات العامة، يمكننا ذكر تقسيم حديث يمتاز عن التقسيمات التقليدية، بحصر النفقات العامة ضمن مجموعات، تختلف آثارها الإقتصادية الناتجة عن كل مجموعة، و تتشابه الآثار الناتجة عن مفردات المجموعة الواحدة. و يتضمن هذا التقسيم أربعة أقسام رئيسية هي كالتالي:¹

1. المنح و الإعانات النقدية: و هي نفقات نقدية تقدمها الدولة دون مقابل مادي، لكن

يمكن ان تحصل على نظير لها لكنه معنوي، كتأييد السياسة العامة او كسب أصوات انتخابية . و ينقسم هذا النوع إلى ثلاثة اقسام:

• المنح و الإعانات النقدية للشركات و منتجي القطاع الخاص: كإعانات

التي تمنح لتشجيع بعض الصناعات لإنتاج سلع معينة، او دعما لنشاط معين.

• المنح و الإعانات النقدية للحكومات المحلية: و هي مبالغ تحول مباشرة

من ميزانية الحكومة المركزية، إلى ميزانية الحكومة المحلية.

• المنح و الإعانات النقدية للعالم الخارجي: و هي التي تقدم في صورة

مساعداً، او هبات لدول آخرى.

2. مشتريات الدولة من السلع و الخدمات: و هي نفقات يترتب عنها حيازة بعض الموارد

الإقتصادية عكس النوع الأول، لأن هذه المشتريات سيقابلها سلع أو خدمات، وقد تكون إستهلاكية كما قد تكون إنتاجية، ك شراء الآلات الإنتاجية مثلاً .

3. المنح و الإعانات العينية: و هي تلك النفقات التي تتحملها الدولة من أجل توفير بعض

السلع و الخدمات، إما مجاناً أو بأسعار منخفضة لكل أفراد المجتمع كالصحة و التعليم،

و يدخل ضمن هذا النوع، المنح و الإعانات العينية للعالم الخارجي.

4. سداد الدولة للأصل و فوائد القروض العامة: و ينقسم هذا النوع من الإنفاق إلى ثلاثة

أقسام:

• سداد أصل و فوائد القروض العامة الخارجية؛

• أصل و فوائد القروض العامة الداخلية؛

¹ عبد الرحيم شبيبي، الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص (12-13).

• أصل و فوائد القروض العامة الداخلية الزائفة.

رابعاً: حدود الإنفاق العام.

إن للإنفاق العام حدوداً تتحكم فيها ثلاث محددات، و هي الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي، و تقلبات النشاط الاقتصادي، و المقدرة المالية للدولة. و سيتم شرح كل واحدة منها كالآتي:¹

1. الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:

إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع و الدولة، هي التي تحدد النظام الاقتصادي ونمط الدولة. ففي ظل الدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة، والتي تنحصر مهامها في الوظائف الأساسية للدولة (الامن، الدفاع، القضاء)، فإن حدود الإنفاق العام سوف تضيق لتقتصر على تمويل نشاط الدولة، في تنفيذ المهام الأساسية المشار إليها سابقاً و تتناسب مع شكل الدولة الحارسة؛ أما في ظل الدولة المتدخلة فهي تستخدم أسلوب المالية الوظيفية، التي تسعى إلى تحقيق دور مؤثر في النشاط الاقتصادي، لذلك فهي تستدعي حدوداً أوسع للنفقات العامة لكي تتناسب مع الدور التدخلي للدولة؛ فيزداد التخصيص المالي للنفقات العامة في مرحلة الدولة المتدخلة، بشكل يفوق ما هو عليه في الدولة الحارسة. وينطبق التحليل نفسه في ظل الدولة المنتجة التي تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع، والتي تستخدم أسلوب التحليل المالي، حيث تتسع حدود النفقات العامة، لكي تصبح قادرة على استيعاب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة، ومنه الفلسفة الاقتصادية هي التي توضح ملامح شكل الدولة، و هذا الأخير يرسم حدود وحجم النفقات العامة.

2. تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية:

عادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى مجموعة من التقلبات، تتبع حركة الدورة الاقتصادية التي غالباً ما تأخذ المسار الآتي: الراج ثم الانتعاش ثم الركود ثم الكساد ثم الراج و هكذا. إن الركود والانتعاش الاقتصادي، له تأثير واضح في رسم حدود النفقات العامة، وهذا ما تعكسه النفقات من درجة استجابتها لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي، و الذي يعرف بحساسية النفقات العامة، هذه الأخيرة تختلف تبعاً لنوعية القطاع المعني بالإنفاق العام.

3. المقدرة المالية للدولة:

وهي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق العام، أي هي بمثابة السيولة المالية المتاحة للتخصيص المالي للإنفاق العام، و تتعلق بمستوى الحصيلة الضريبية و مستوى الضغط الضريبي؛ كما تتعلق أيضاً بطبيعة الدخل و مدى إستقراره، و بطرق استخدام الفرد لدخله من حيث التفضيلات و درجة الانشباع. هذا بالإضافة إلى القدرة الإقتراضية للدولة، و المتمثلة في قدرة تحصيلها للإيرادات المالية اللازمة، عن طريق طرح سندات حكومية للإكتتاب مثلاً.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد الطيف الخشالي، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الاردن، 2005، ط1، ص (43-50).

خامسا: ظاهرة تزايد النفقات العامة

عجزت نظريات النمو الإقتصادي و كذا نظريات الرفاهية، عن وضع أساس سليم لتفسير سلوك الإنفاق العام خلال دوره التاريخي. و في هذا الصدد لابد من ان نشير إلى دور الدراسات السابقة في هذا المجال، و على رأسها دراسة الإقتصادي الألماني ادولف فاجنر (1835-1917)، عندما قام بدراسة التاريخ المالي الإقتصادي في عدد من الدول الأوروبية. حيث توصل من خلال دراسته التطبيقية، إلى أنه كلما تزايد النشاط الإقتصادي للدولة، تزايد معه الإنفاق العام، و معنى ذلك ان حجم الإنفاق العام الجاري و الحقيقي، يتجه نحو الزيادة مع التطور الإقتصادي للمجتمع، و من المحتمل أن يتساوى معدل نمو الإنفاق العام على الأقل مع معدل نمو الدخل القومي في الأجل الطويل.¹ هناك عدة عوامل حقيقية و أخرى ظاهرية من شأنها ان تؤثر في الإنفاق العام و تتمثل في :

1. العوامل الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

و من أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق العام بشكل حقيقي:²

● التطورات الفنية و التكنولوجية:

رغم أن التطور التكنولوجي يمكنه أن يخفض من تكاليف الإنتاج، و يرفع من مستوى الإنتاجية، الا أنه في مجال اشباع الحاجات العامة، يزيد من أعباء الحكومة لأنه يعمل على تعقيد وسائل الاشباع و رفع تكلفتها، مما يستلزم المزيد من النفقات على الوسائل و الاجهزة المختلفة؛ بالإضافة إلى تأثير التطور الفني من جانب العرض في النفقات العامة، و ما تؤدي إليه من ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات العامة، فأنها تحمل أيضا تأثيرا على جانب الطلب من حيث خلق مجالات جديدة للحاجات العامة، خصوصا في المجالات التي يتفوق فيها القطاع العام على الخاص، في تقديم هذه الخدمة مثل إنشاء المطارات و الموانئ و غيرها .

● إتساع نطاق نشاط الدولة :

إن تطور الدولة، و ازدياد نطاق تدخلها في الحياة الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وسّع من قاعدة الحاجات العامة التي تتولى الدولة اشباعها، و تزايد معها حجم الإنفاق العام.

2. العوامل الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:

أما العوامل المؤثرة بشكل ظاهري، فتتمثل في:³

● تغيير قيمة النقد:

إن ارتفاع الأسعار الناجمة عن انخفاض القدرة الشرائية للنقد، يستدعى المزيد من الإنفاق العام للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات، و هذه الزيادة ظاهرية في جزء منها، و أن كان هذا الجزء يتوقف على حجم هذا الانخفاض.

¹ محمد البنا، مرجع سابق، ص 277.

² نفس المرجع السابق، ص ص 278-279.

³ نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد الطيف الخشالي، مرجع سابق، ص ص (56-57).

● تغيير قواعد الفن المالي:

يقود تغيير القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة أحيانا، إلى زيادة ظاهرية غير حقيقية في النفقات العامة للدولة، ومن ثم تستدعى المسألة عند القيام بالمقارنة، أو إجراء دراسات حول تلك الفترة أو خلال فترة زمنية معينة، التأكد من أن تلك القواعد التي اتبعت في إعداد الميزانية العامة بقيت ثابتة.

● إتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان:

تؤدي زيادة مساحة الدولة إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، تبرزها عدم زيادة نصيب الفرد من هذه النفقات، رغم ازدياد أرقامها (مثلا ظاهرة اتحاد الشمال مع الجنوب)؛ كما أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة و في الهيكل السكاني.

المطلب الثالث: السياسة المالية و موقعها ضمن برامج الإصلاح الإقتصادي

نظرا للاختلاف بين مميزات الإقتصاديات النامية و المتقدمة، فإن السياسات المالية التي تستخدمها كالأهمما تختلف تبعا للظروف الإقتصادية التي تعيشها كل واحدة منهما.

الفرع الأول : السياسة المالية في الإقتصاديات المتقدمة و النامية

أول 1: الإقتصاد المتقدم

كانت السياسة المالية في مراحلها الأولى، تستخدم لمكافحة الكساد و منع حدوثه، كما كان يُعتقد ان نفس الاساليب المستخدمة في الدول المتقدمة، هي نفسها المستعملة في الدول النامية، لكن سرعان ما تبين خطأ هذا الافتراض على ضوء الاختلافات في المستويات النسبية للتنمية¹.

فالإقتصاد المتقدم، يتميز بسيطرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و العمل المأجور، كما يتميز بالنمط غير المتساوي لتوزيع الدخل القومي، بين فئات المجتمع خاصة في المرحلة المعاصرة، و التي تميزت بالطابع الاحتكاري او شبه الاحتكاري للملكية ووسائل الإنتاج و تمرّكه، و تنظيم نقابات عمالية للمطالبة بحقوق هذه الطبقة؛ كما يلاحظ من خلال الوزن النسبي لقطاعات النشاط الإقتصادي، غلبة الطابع الصناعي و اتساع حجم قطاع الخدمات.

و قد ترتب على هذا الهيكل، ان طريقة الأداء التلقائي للإقتصاد الرأسمالي، تجعله يتطور من خلال التقلبات الإقتصادية. ابتداء من أزمة الكساد الكبير، أخذت مكونات السياسة المالية في التبلور من خلال أفكار كينز التي كانت تهدف في المقام الأول إلى الخروج من الأزمة، ثم بعد ذلك الإهتمام بسياسة مالية فعالة في علاج الركود المؤمن بالإقتصاد الرأسمالي، كما جاء به هانسن، الأمر الذي يعني الإعتراف بالحاجة إلى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور في الزمن البعيد². و بعد انتهاء الحرب إنتقل إهتمام السياسة المالية إلى تحقيق هدفين:³

¹ محمد اربا الله، مرجع سابق، ص 13.

² مجدي شهاب، اصول الإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، 2004، دون طبعة، ص ص (419-422).

³ نفس المرجع السابق، ص 422.

1. الإحتفاظ بمستوى العمالة، الذي تحقق أثناء الحرب عن طريق سياسة إنفاقه، تظهر أهميتها خاصة في مجال التسليح، و سياسة إيرادية تتحقق عن طريق أثر الضرائب على الإنتاج و الإدخار و الإستثمار.

2. الإهتمام بمشكلات التطور الإقتصادي، خاصة بعد توسع قطاع الدولة الذي لعب دورا كبيرا في الحياة الإقتصادية (من خلال السياسة المالية)، و أثر توسع تدخل الدولة من خلال تراكم رأس المال و التقدم الفني و نمو السكان و انتاجية العمل، و دورها في تحقيق التوافق بين النشاط الفردي و نشاط الدولة.

ثانيا: الإقتصاد النامي

تعتبر السياسة المالية في الإقتصاد النامي، فعالة جدا في دفع عجلة الإنتاج نحو الحركية من جهة، و نحو حل المشاكل الإقتصادية التي تعترض الدولة أثناء مشاريعها التنموية من جهة أخرى؛ و في هذا الصدد يمكن حصر مجالات تأثير السياسة المالية في النقاط التالية¹:

1. التأثير في حجم الإستثمار عن طريق تحريك الضرائب العامة؛
 2. التأثير في مستوى الرفاه الإقتصادي و الاجتماعي عن طريق المؤسسات الخدمية؛
 3. التأثير في التشغيل من خلال خلق مناصب عمل و مداخل لأفراد المجتمع؛
 4. تنويع مصادر الدخل القومي و عدم اقتصرها على المجال النفطي.
- و بالنظر إلى هذه المجالات التي يمكن للسياسة المالية التأثير فيها، نجد مجموعة من القيود و الصعوبات التي تواجهها أثناء ذلك، و من أهمها تعدد الخطوات اللازمة لاتخاذ القرار و تنفيذه، مما يؤدي إلى طول الفترة ما بين اختيار الاجراء المناسب و اقراره و تنفيذه من جهة، و إلى تغير الظروف لتصبح غير مناسبة للوضع الحالي من جهة أخرى.

و مع كل هذا تبقى الأهمية النسبية للسياسة المالية في الدول النامية، تفوق أهميتها في الدول المتقدمة و تتوقف هذه الأهمية على مدى تطور الاجهزة الإدارية ، وعلى الادراك الكامل للمشكلة الإقتصادية . هذا بالإضافة إلى مدى تأثر القرارات المالية الحكومية بالاعتبارات السياسية.

الفرع الثاني: السياسة المالية و برامج الإصلاح الإقتصادي

أول ١: مفهوم سياسات الإصلاح الإقتصادي

سياسات الإصلاح الإقتصادي هي " الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين اداء النشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا(آلية السوق مثلا)، و يتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تناوله بين الضيق و الاتساع تبعا لعمق المشكلات و الاختلالات القائمة"².

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد، دار وائل للنشر، الاردن، 2006، ط1، ص ص (184-185).

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، دون طبعة، ص 270.

كما تعرف على أنها: "الحزمة من القواعد و الأدوات و الاجراءات و التدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي و بالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة و عجز في ميزان المدفوعات و تضخم كبير في المديونية الخارجية".¹

إنطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج:

- أنها سياسات تستهدف تحسين أداء النشاط الإقتصادي؛
 - أنها سياسات تتحدد إنطلاقاً من عمق المشكلات الإقتصادية التي تعانيها الدولة؛
 - أنها مزيج من السياسات النقدية و المالية؛
 - أنها تستخدم لمعالجة اختلالات توازنية داخلية و خارجية.
- و عليه فإنه يمكننا أن نعرف سياسات الإصلاح الإقتصادي، بأنها جملة السياسات التي تنتقيها السلطات الإقتصادية، بهدف تقديم حلول جذرية لجملة من المشكلات الإقتصادية التي تعيشها الدولة، و التي ينشأ بسببها إختلالات توازنية داخلية و خارجية.

ثانياً: مكونات سياسات الإصلاح الإقتصادي

إن سياسات الإصلاح الإقتصادي تتكون من²:

1. سياسات التثبيت: و تركز على إدارة جانب الطلب و تهدف إلى :

- كبح جماح التضخم ؛
- تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة؛
- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ؛
- تحرير سعر الصرف و رفع أسعار الفائدة النقدية إلى حدود مضبوطة.

2. سياسات التصحيح او التكييف الهيكلي: و تركز على إدارة جانب العرض و تهدف إلى :

- إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني ؛
- زيادة الإستثمار و زيادة الصادرات و زيادة دور القطاع الخاص؛
- إزالة التشوهات السعرية و التحول إلى آليات السوق ؛
- تحرير التجارة الدولية.

ثالثاً: أهداف سياسات الإصلاح الإقتصادي

تهدف سياسات التثبيت و التصحيح الهيكلي معاً إلى:³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، المطبعة العمرانية للاؤفست، الجيزة، 1997، دون طبعة، ص 409.

² نفس المرجع السابق، ص ص (416-417).

³ نفس المرجع السابق، ص ص (415- 416).

1. تحقيق التوازن المالي الداخلي، عن طريق تخفيض عجز الميزانية إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي؛
 2. تحقيق الاستقرار في الأسعار بتخفيض معدل التضخم؛
 3. تحسين وضع ميزان المدفوعات، وإعادة التوازن الخارجي من خلال تنمية الصادرات، و تحرير سعر الصرف و التجارة الخارجية؛
 4. زيادة معدل النمو الإقتصادي من خلال سياسة الإستثمار، بالإضافة إلى الاعتماد على القطاع الخاص.
- تأتي سياسات الإصلاح الإقتصادي، بعد محاولات الإصلاح التي تقوم بها السلطات الإقتصادية داخل الدولة، و بعد فشل هذه المحاولات تلجأ الدول إلى المنظمات الدولية، المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للأنشاء و التعمير.
- و يعرف صندوق النقد الدولي، على أنه " المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار و علاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الاعضاء فيه." ¹
- كما يعرف البنك العالمي على أنه " المؤسسة الإقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الإهتمام بتطبيق السياسات الإقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية للدول الاعضاء. ولذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية و الإستثمارات، و سياسات الإصلاح الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص... كما يهتم بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض في سوق المال." ²
- و تتحدد مهام صندوق النقد الدولي، في تقديم المشورة بشأن السياسة الإقتصادية، و المساعدة الفنية للبلدان الاعضاء في مجال القروض، كما يساعدها على وضع برامج لسياساتها الإقتصادية من أجل حل مشكلة إحتلال موازين مدفوعاتها؛ كما تتحدد أيضا مهام البنك العالمي، في العمل على تشجيع التنمية الإقتصادية طويلة الأجل، و الحد من الفقر، من خلال توفير الدعم الفني و المالي لمساعدة البلدان الاعضاء على اصلاح قطاعات معينة، او تنفيذ مشروعات محددة، حيث تتميز مساعدات البنك العالمي بطول الأجل و تمول من مساهمات البلدان الاعضاء من خلال إصدار سندات. ³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية للطبع و النشر، الاسكندرية، بدون سنة نشر، بدون طبعة، ص 84.

² نفس المرجع السابق، ص 94.

³ موقع صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، ص1، على الموقع الإلكتروني www.imf.org

رابعاً: مضمون برامج التصحيح الهيكلي المدعم من طرف المنظمات الدولية.

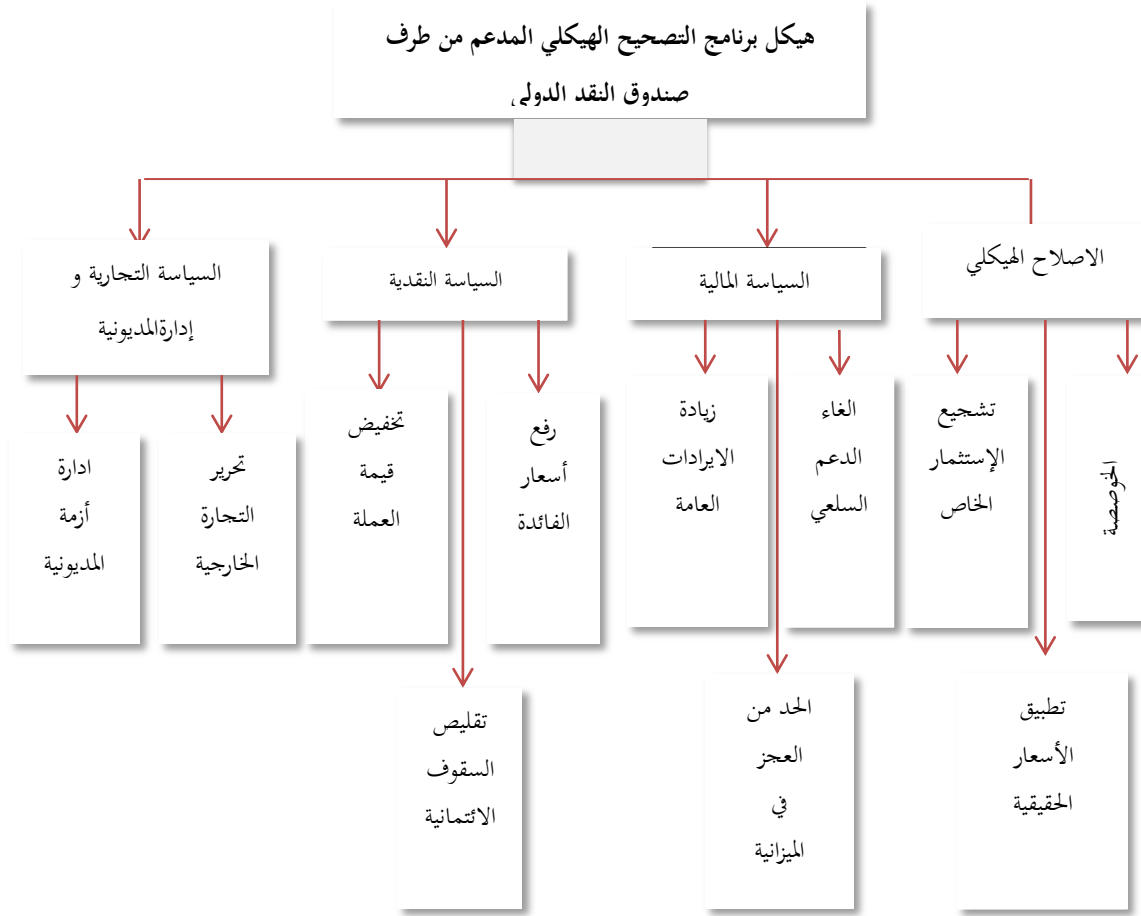
تعرف برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، على أنها مجموعة من الاجراءات المستعملة من طرف الدولة يكون الدافع اليها، " وجود اختلالات توازنية بين العرض الكلي و الطلب الكلي، و التي تنشئ ضغوطات تضخمية و/ أو الحاجة إلى مستويات أعلى من الاقتراض الاجنبي. و في بعض الحالات يكون العجز الخارجي كامناً) ضعف النشاط الإقتصادي المحلي، أو التقييد المفرط للتجارة الخارجية و نظام الصرف)، و هو يعكس ضعفاً بنيوياً في الإقتصاد يعوق التحقيق المتزامن للتوازن الكلي و معدل نمو إقتصادي ملائم. و في كل هذه الحالات بإمكان الدول المعنية طلب نصائح خبراء الصندوق و مساعدتهم أثناء اعداد البرامج التصحيحية.¹ كما تهدف برامج التصحيح الهيكلي، على المدى القصير إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الضغط على الطلب الداخلي، بالإضافة إلى اجراءات أخرى على المدى الطويل، من أجل تطوير العرض الداخلي للسلع و الخدمات، و تحسين مستوى أداء القاعدة الإنتاجية، و الحد من هدر الموارد المتاحة و دعم القدرة التنافسية.² أما مضمون هذه البرامج فيوضحه الشكل التالي :

¹ شكري بن زعور، الإطار التحليلي لبرنامج التصحيح الهيكلي، مطبوعة أكاديمية على الموقع الإلكتروني :

mpira. Ub.uni-muenchen de/8583، ص 1.

² مصطفى العبد الله الكفري، الاصلاح الإقتصادي و التحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية، مطبوعة أكاديمية على الموقع الإلكتروني : www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/9islah.pdf، ص 169.

الشكل رقم (02): هيكل برامج التصحيح الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي



المصدر: عبد العزيز شاربلي، برامج التصحيح الهيكلي و اشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحث مقدم لندوة فكرية نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، بدون سنة نشر، ص78.

تنقسم هذه البرامج من حيث التدابير المتخذة، إلى تدابير مالية من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات و هي من اختصاص صندوق النقد الدولي، و تدابير تستهدف إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية الداخلية، عن طريق تنميتها و القضاء على التشوهات مع إرساء قواعد إقتصاد السوق، و هي من اختصاص البنك العالمي. حيث تتراوح المدة المحددة لتطبيق هذه البرامج، من سنة إلى سنتين بالنسبة لبرامج الإستقرار الإقتصادي، و ثلاث إلى خمس سنوات بالنسبة لبرامج إعادة الهيكلة، و تقوم هذه البرامج على مرتكز نظري للمدرسة النيوكلاسيكية.¹

¹ عبد العزيز شاربلي، برامج التصحيح الهيكلي و اشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحث مقدم لندوة فكرية نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، بدون سنة نشر، ص ص77-78.

المبحث الثاني: آلية السياسة المالية

تعتمد السياسة المالية على أدواتها المتمثلة في النفقات العامة، و الإيرادات العامة، من أجل التأثير على الواقع الاقتصادي و حسب الخطة الاقتصادية المسطرة.

المطلب الأول : أهداف السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، التي تؤثر بها على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و لذلك فأنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

الفرع الأول : تحقيق العدالة الاجتماعية

تسعى السياسة المالية، إلى تحقيق العدالة بين كل طبقات المجتمع دون تمييز، تدعيما لمفهوم العدالة الاجتماعية الذي ارتبط منذ القديم بالمساواة، و مع زمن الديمقراطية أصبحت سلطة الحاكم المنتخب، مرهونة بأصوات الناخبين من المجتمع، و لأجل ذلك تخاف الحكومات الاستبداد و الظلم و تخاف نصرة طبقة عن الأخرى. و من أجل تكريس قواعد الديمقراطية في الدولة، استوجب تحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد كل المجتمع في مجال الضريبة، و تعد العدالة الضريبية احد أهم أدوات السياسة المالية، لأنها تدفع بهم إلى المساهمة في الابعاء العامة.

الفرع الثاني: تحقيق التوازن الاقتصادي

تستطيع السياسة المالية نظرا لما تمتلكه من أدوات، ان تؤثر على العرض الكلي و الطلب الكلي، فمن خلال الإنفاق العام تؤثر على العرض، و من خلال الضرائب تؤثر على الطلب.

أولا: الإنفاق العام

يتكون الإنفاق العام من: الإنفاق الجاري و الإنفاق الإستثماري، فكلما زاد الإنفاق العام بشكل عام، زاد معه الطلب الكلي، أما إذا اردنا زيادة الإنفاق الجاري ازدادت معه المداخيل، فإذا كان العرض منخفضا تحقق التضخم، أما إذا كان العرض أكبر من الطلب، فسوف يؤدي الرفع من الإنفاق الجاري إلى تحريك الطلب الكلي و نحصل على التوازن.

يتكون الإنفاق الإستثماري، من مجموع مشتريات الدولة من السلع و المواد المستخدمة في الإستثمار، فإذا كان هدف السلطات هو تشجيع القطاع الخاص و كان العرض منخفضا، تعمل السلطات على زيادة هذا النوع من الإنفاق لحدوث التوازن، و بالتالي كان على الحكومة إختيار الحل الأفضل.

ثانيا: الضرائب

تساهم الضرائب المباشرة و غير المباشرة في إعادة توزيع المداخيل بين الأفراد، فإذا ما اعتمدت الحكومة على الضرائب غير المباشرة، فإن ذلك يعني إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء من المجتمع، أما إذا ركزت على الضرائب

¹ محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة: 1970-2010، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص ص (60-69).

المباشرة فهي حكومة تطمح إلى تحقيق العدالة الضريبية، و العدالة الاجتماعية، و كانت الضريبة وسيلة لتحقيق الانصاف الاجتماعي، و يتم ذلك كما يلي:

1. إذا كان العرض أكبر من الطلب، فإن الإقتصاد في حالة ركود و ينبغي إنعاشه عن طريق تحفيز الطلب بواسطة:

- زيادة الإنفاق الجاري بما في ذلك زيادة الأجور؛

- تخفيض الضرائب فترتفع المداخليل المتصرف فيها بمقدار هذا الانخفاض.

و بالتالي فإن زيادة الإنفاق العام و تخفيض الضرائب يحفز الطلب الكلي.

2. إذا كان الطلب أكبر من العرض، فإن الإقتصاد في حالة تضخم، و ينبغي إما تخفيض حجم الإنفاق الجاري، او زيادة الضرائب، لتخفيض حجم الأرباح و المداخليل فينخفض بذلك الطلب الكلي.

و عليه فإن زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق العام، يؤثران على الدخل فينخفض مقابل العرض و يحصل التوازن الإقتصادي الكلي.

الفرع الثالث: تخفيض عجز الميزانية

يمكن للسياسة المالية أن تعمل على التخفيف من حدة عجز الميزانية، بواسطة أدواتها وبدلالة الوضع الإقتصادي؛ ففي حالة الركود ينبغي زيادة حجم الإنفاق العام، و تخفيض الضرائب الأمر الذي يعزز عجز الميزانية العامة لكنه يبقى مؤقتان لأنه يحقق دفعا نوعيا للخروج من حالة الركود بغض النظر عن تكلفة الاموال و العجز؛ أما في حالة الرواج (التضخم)، فإنه يتم العمل على تخفيض الإنفاق العام و زيادة الضرائب للتخفيف من حدة التضخم، كما يمكن الدولة من تحقيق فائض في الميزانية العامة، يستخدم في فترات الركود إستنادا لمبدأ الميزانية الدورية.

الفرع الرابع: تحفيز النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي مقياسا لتقدم الدولة و درجة تطورها، و قد كان محل إهتمام العديد من المفكرين عبر التاريخ، و هو يعني التغير المسجل في حجم النشاط الإقتصادي لفترة من الزمن، و يتطلب تقديره تحديد المتغير الذي يتم على أساسه قياسه.¹ عادة ما يتم إحسابه من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام.* يمكن للمتتبع لمؤشرات النمو الإقتصادي، أن يلاحظ انعكاسه على الدخل القومي، و تعتبر السياسة المالية الاداة الفعالة في توزيعه على فئات المجتمع، وفقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، و وفقا لمعايير تختلف من دولة نامية عنها عن دولة متقدمة؛ ففي الدول النامية، يستعمل هذا الدخل في تدعيم مسيرة التطور الإقتصادي عن طريق

¹ كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر- للفترة: 2001-2009، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010، ص ص (67-68).

* الناتج الداخلي الخام هو القيمة النقدية السوقية لمجمل السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و ذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة و التي تتشكل من عوامل وطنية و أخرى خارجية.

بناء الهياكل القاعدية، التي تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج أو بناء مصانع هامة لم يتمكن القطاع الخاص من إنشائها، أو تقديم إعانات لتحفيز الاستثمار أو تخفيض الضرائب؛ أما في الدول المتقدمة فأُنْشِئت مجالات أخرى لتحفيز النمو، وذلك عن طريق تقديم إعانات للبطالين، من أجل حث الطلب الكلي أو تنفق من أجل الرفاهية كبناء المركبات السياحية و المنتجعات مثلا.

الفرع الخامس: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتوفرة، و تجنب التغيرات الحادة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث تلعب السياسة المالية دورا مهما في اوقات الكساد و الراج، لقدرتها على التأثير في المستوى العام للأسعار و مستوى التشغيل الكامل و مستوى الدخل الوطني، ذلك بالنظر إلى أسباب و مصادر الاختلالات التي تهدد الاستقرار الاقتصادي، و يمكن ردها إلى زيادة الطلب الكلي أو عجزه في الإقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، و إلى وجود قوى احتكارية تهدد قواعد المنافسة و تنفرد بتحديد الأسعار و الأجور في ظل انخفاض مرونة عوامل الإنتاج بالدرجة الثانية.¹

أولا: السياسة المالية و الكساد الاقتصادي.

يظهر الكساد في الإقتصاد، عندما ينخفض مستوى الطلب الكلي الذي يقترن بعجز تصريف المنتجات، ويعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية و بطالة بأنواعها، فنقول ان النشاط الإقتصادي يمر بحالة تباطؤ²، أو بأسلوب آخر، يقال بأنه توجد فجوة إنكماشية عندما يقل إجمالي الطلب الكلي عن إجمالي الإنتاج الوطني، مما يتسبب في انخفاض مستويات أسعار السلع و الخدمات المختلفة، بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الإنكماشية³، و في هذه الحالة فإن السياسة المالية تعمل على النحو التالي:

1. زيادة مستوى الإنفاق الجاري بشكل عام، على دخول الأفراد من أجل تحفيز الطلب لديهم، و في ذلك الحين، تضطر المؤسسات الإنتاجية للرفع من انتاجيتها لمواجهة الطلب المحفز، الأمر الذي يؤدي إلى توظيف أيادي عاملة جديدة تحوز على مداخيل، تؤهلها لطلب المزيد من السلع المنتجة.

2. يمكن اللجوء إلى تخفيض الضرائب، أو منح إعفاءات فيزداد الدخل الفردي المتاح للتصرف فيه من جهة، و يزداد معه الميل إلى الاستثمار من جهة أخرى، و يبقى الهدف واحدا و هو حل مشكل البطالة و التخلص من حالة الكساد.

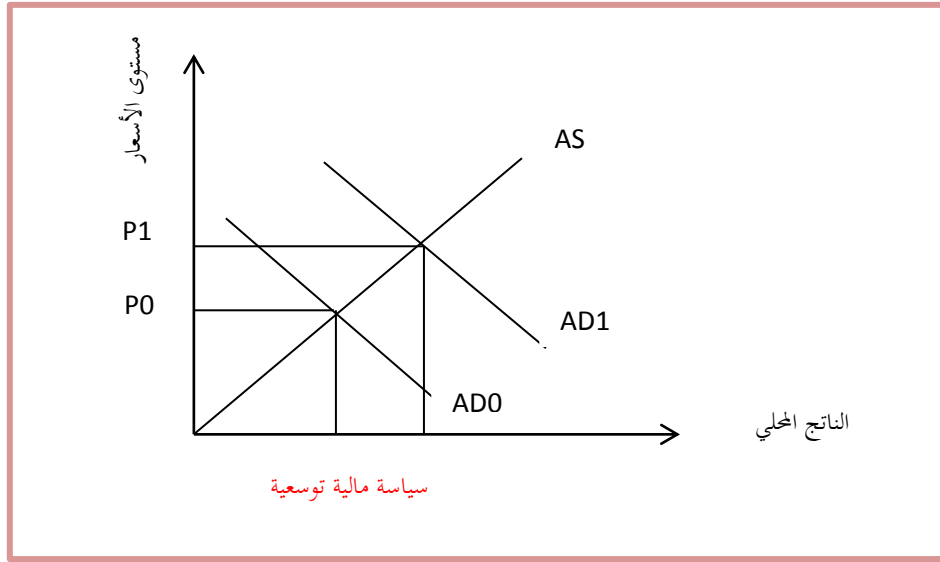
¹ داود سعد الله، أثر تقلبات سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة: 2000-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص ص (120-121).

² خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، إعادة ط7، ص 327.

³ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الاردن، 2010، ط2، ص 194.

3. يمكن استخدام الاليتين معا، أي الرفع من الإنفاق الجاري و تخفيض الضرائب، و تسمى السياسة المالية في هذه الحالات، سياسة مالية توسعية او سياسة ميزانية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): السياسة المالية التوسعية



المصدر: خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 328.

حيث ان:

AS: هو العرض الكلي.

AD1: هو الطلب الكلي بعد اتباع السياسة التوسعية.

AD0: هو الطلب الكلي قبل اتباع السياسة التوسعية.

و نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، انتقال منحني الطلب الكلي من المستوى AD0 إلى المستوى AD1 ، نتيجة سياسة مالية توسعية.

ثانيا: السياسة المالية و الرواج الإقتصادي

تلعب الأسعار في إقتصاد المنافسة، دورا مهما في تحديد أنواع الأنشطة التي يقبل الأفراد عليها، و نظرا لقدرة النشاط المالي على تغيير العلاقة بين القوة الشرائية و كمية السلع و الخدمات، فإنه يمكنه ان يؤثر في كمية الإنتاج وكيفية استغلال الموارد المتاحة، بالإضافة إلى قدرته على التأثير في مستويات الأسعار، بالتحكم فيها بواسطة الضرائب، و هو ما يثبت كفاءة النشاط المالي في التخفيف من حدة التضخم.

يقال أن هناك فجوة تضخمية، عندما يتحقق التوازن في الإقتصاد الوطني عند مستوى توازن للدخل يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة¹؛ بمعنى ان هذه الفجوة التضخمية ناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.

ففي هذه الظروف، تلعب السياسة المالية دورا إنكماشيا على مستوى الطلب و القدرة الشرائية، و تسمى هنا السياسة المالية الإنكماشية و تعمل وفق هذه الخطوات²:

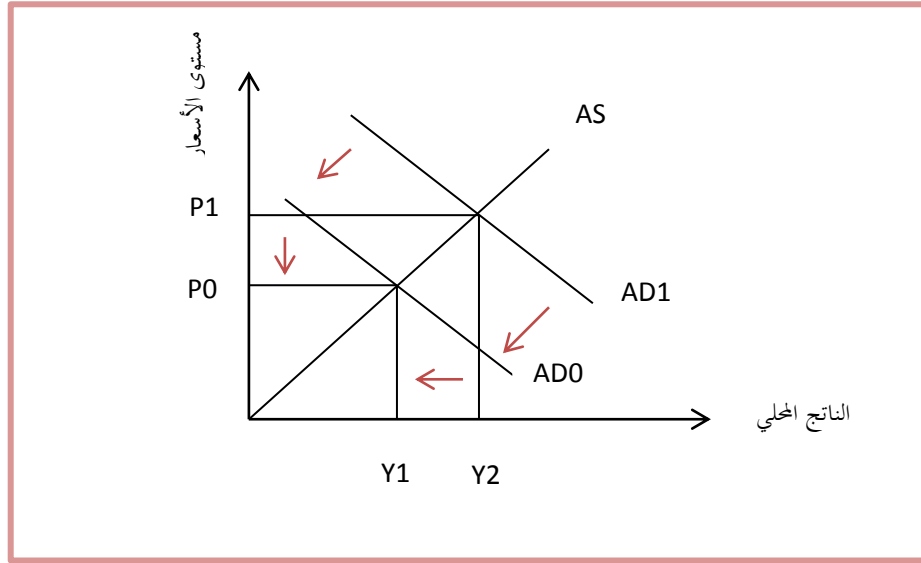
1. تخفيض مستوى الإنفاق العام، الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الإستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب، و يكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

2. رفع مستويات الضرائب، مما يخفض من القدرة الشرائية للأفراد، و يؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

3. مزيج من الحالتين: أي خفض الإنفاق و زيادة الضرائب.

و بالتالي فإن السياسة المالية الإنكماشية، تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع، كما تسيطر على مستويات الطلب الكلي و الأسعار.

الشكل رقم (04): السياسة المالية الإنكماشية



المصدر: خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 329.

حيث ان:

AS: هو العرض الكلي.

AD1: هو الطلب الكلي قبل اتباع السياسة الإنكماشية.

¹ محمود يونس و آخر ون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، بدون طبعة، ص 172.

² خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 329 .

AD0: هو الطلب الكلي بعد اتباع السياسة الإنكماشية.

نلاحظ من خلال الشكل السابق، انتقال منحني العرض الكلي من مستواه AD1 إلى AD0، والذي ترتب عنه انخفاض في مستوى الدخل من 2Y إلى 1Y، و انخفاض في مستوى الأسعار من P1 إلى P2 بفضل سياسة مالية إنكماشية.

المطلب الثاني: السياسة المالية و الظروف الاقتصادية.

رغم الرخاء الذي حققه إقتصاد السوق، فإن النمو الإقتصادي كان دائما مصحوبا بكساد. وقد أثبت كينز أن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الاساسي لعدم الإستقرار الإقتصادي، فإذا تمكنا من تحقيق الإستقرار في الطلب الكلي، و المحافظة عليه عند مستوى ينسجم مع التوظيف الكامل، نكون قد تمكنا من ازالة اغلب أوجه القصور الشديد في إقتصاد السوق. وقد أبرز التحليل الكينزي أهمية الميزانية العامة، من جانب توفيرها لصناع القرار الاداة هامة للتأثير في الإقتصاد الوطني.

إن السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية، وجب أن تتحددا من خلال احتياجات الطلب في الإقتصاد، و ليس لمجرد تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة، و قد أكد كينز ان السياسة المالية يجب ان تكون اداة لتحقيق الإستقرار، و اداة تنظيمية تؤكد أهمية معدل الإنفاق وحده لتحقيق التوظيف الكامل، و لكن ليس بمعدل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يتوجب على الحكومة ان تراعي نقطتين عند اتخاذ القرار :

➤ التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية ؛

➤ أثر العوامل الاقتصادية و السياسية على توقيت و إتجاه التغيرات المالية.

وخلافا للرأي الكلاسيكي في ضرورة توازن الميزانية، أكد كينز إمكانية إفتعال عجز في الميزانية العامة عن طريق التوسع في الإنفاق العام، من أجل القضاء على حالة الركود(سياسة ميزانية)؛ و بالمثل في حالة التضخم فإنه بإمكان الحكومة، استعمال سياسة مالية إنكماشية عن طريق خلق فائض في الميزانية العامة¹.

الفرع الأول: العجز المخطط و العجز الفعلي

إن السياسة المالية ليست المؤثر الوحيد في الظروف الاقتصادية، بل الظروف الاقتصادية تؤثر أيضا في مستوى الإيرادات الضريبية و الإنفاق الحكومي، و هو ما يؤدي إلى عدم التوافق بصفة دائمة بين الظروف و السياسة. إن السياسة المالية، قد تولد آثارا غير مخططة و مضرّة بالإنتاج. فعندما يكون الإقتصاد عند مستوى تشغيلي أقل من الكامل، فإن عملية تخفيض الضرائب يترتب عنها عجز أقل مما هو متوقع؛ و في الوضع العكسي للحالة السابقة، اين تتزايد الضرائب او يتناقص الإنفاق العام لمنع حدوث عجز في الميزانية، نلاحظ أن العجز قد يستمر، و إذا افترضنا ان الحكومة تفضل فكرة توازن الميزانية، و تعمل على الزيادة في الضرائب و تخفيض الإنفاق العام، في هذه الحالة تندهور الظروف الاقتصادية، لأن الرفع من الضرائب يؤدي إلى انخفاض الدخل الممكن التصرف فيه، فيتناقص الإستهلاك و الطلب الكلي.

¹ جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، مرجع سابق، ص ص(299-300).

أما بالنسبة لتخفيض الإنفاق العام، فيؤدي مباشرة إلى تناقص الطلب الكلي، و مع هذا التناقص في الطلب الكلي فإن الدخل ينحرف بشدة عن الوضع التوازني، فتسجل إيرادات الضرائب مستوى أقل من المتوقع، حتى لو رفعنا من معدلاتها. و عند هذا الحد نكون قد وقعنا في حفرة العجز، الذي أردنا تجنبها في البداية؛ و هو تماما ما وقع في أمريكا في عهد الرئيس إيزنهاور سنة 1959، عندما حاولت الحكومة إيجاد توازن للميزانية فحدث عجز غير مخطط بمقدار 12.9 بليون دولار.

و مع كل هذا فإن مفهوم عجز الميزانية يبقى مفهوما معقدا، من حيث الكشف عن مصدره أو من حيث تعبيره عن اتجاهات السياسة الاقتصادية للدولة، عما إذا كان هذا العجز مخططا، او ناتجا عن سياسة مالية غير ملائمة للظروف الاقتصادية. و كمحاولة لحل هذه المشكلة ابتكر الإقتصاديون ملخصا إحصائيا، لعزل أثر الميزانية على الإقتصاد، عن أثر الإقتصاد على عجز او فائض الميزانية، عن طريق فكرة ميزانية العمالة الكاملة، التي تعبر عن تقدير للمستوى الذي يجب أن تكون عليه، الإيرادات و النفقات عند مستوى التوظيف الكامل¹.

الفرع الثاني: محددات إدارة الطلب

تكمن الأهمية النسبية للطلب الكلي، في المحافظة على مستواه المناسب، و يدخل في هذا الصدد القوى الاقتصادية و السياسية، فرغم فعالية السياسة المالية في معالجة مشكلة الكساد، فإن احتمال هيمنتها على القوى الاقتصادية يضعف من نتائجها بسبب²:

أولا : الأخطاء المتوقعة نتيجة الاسراع في اتخاذ القرارات، و الفجوات الزمنية بين اتخاذ القرارات و المصادقة عليها.

ثانيا: عند وقوع ظرف إقتصادي معين (إنكماش أو تضخم)، و خص هذا الظرف قطاعا معينا من قطاعات الإقتصاد، فإنه لا يجوز تعميمه ليشمل كل القطاعات، فقد يفيد القطاع المتضرر كما قد لا يفيد، وقد يؤثر بشكل سلبي او حتى ايجابي في القطاعات الأخرى .

ثالثا: إن السياسة المالية المرنة، و حسب نظرية الإختيار العام تكون لها آثار تضخمية، لذلك توجب على هذه السياسة ان تراعي الظروف الاقتصادية المتغيرة، نظرا لكون الإختيارات المالية يغلب عليها الطابع السياسي (لأن السياسيين يهتمون بتأثير السياسة المالية على مستقبلهم الإنتخابي)، كما أن نظرية الإختيار العام تميل إلى السياسة التوسعية عنه إلى السياسة الإنكماشية، فإن تخفيض الضرائب وتوسيع برامج الإنفاق (و من ثم عجز الميزانية)، يتيح للسياسيين فرصة تقديم منافع لأتباعهم و هذه المنافع، ستنتشر بين الناحيين، الأمر الذي يعمل على تنفيذ عمل مالي غير متوازن.

رابعا: إن التأثيرات الثانوية للسياسة المالية، تضعف من الآثار المتوخاة منها عند إتخاذ قرار توسعي في الإنفاق العام، ستضغط وسائل الإقراض و ترتفع معدلات الفائدة، و في المدى البعيد ينخفض الإستثمار

¹ نفس المرجع السابق، ص ص (308-311).

² نفس المرجع السابق، ص ص (313-315).

الخاص و يقل الأثر التوسعي للنفقات العامة الاضافية، وهي ذاتها النتيجة التي تترتب عن إتباع سياسة مالية إنكماشية، عن طريق الرفع من معدلات الضرائب (انخفاض الإستثمار الخاص) و التخفيض من النفقات العامة من أجل امتصاص فائض الميزانية. فينخفض الطلب على القروض و تنخفض معدلات الفائدة معه و يرتفع الطلب على الإستثمار الخاص، و في النهاية يضعف أثر السياسة المالية الإنكماشية.

الفرع الثالث: عوامل الإستقرار الذاتية للسياسة المالية

رغم العوامل الجانبية التي تؤثر في السياسة المالية، إلا أنه هناك عوامل أخرى توصف بأنها تلقائية، لكنها تضفي نوعا من الإستقرار فيها، كما تعالج مشكلة التوقيت الصحيح . و دونما الحاجة إلى الأعمال التشريعية، فهي تؤدي تلقائيا إلى تعزيز عجز الميزانية خلال الكساد، و تدعم فائض الميزانية خلال فترات الازدهار التضخمي، حتى بدون تغيير السياسة المالية و تتمثل في:¹

أولا: تعويضات البطالة

عندما ترتفع البطالة تنخفض العوائد الضريبية و ترتفع معها تعويضات البطالين و هو ما يبرر عجزا تلقائيا، أما إذا انخفضت معدلات الضرائب، تزايدت الحصيلة الضريبية و تنخفض معها التعويضات و يحدث الفائض تلقائيا أيضا .

ثانيا: الضرائب على أرباح الشركات

إن هذا النوع من الضرائب يعمل عكس الدورة الإقتصادية، و هو الأكثر فعالية من العوامل الأخرى ، لأنه في الكساد تناقص أرباح الشركات و معها مدفوعات الضرائب، فيزداد العجز في الميزانية؛ و العكس في فترات الانتعاش تزداد الضرائب لإرتفاع أرباح الشركات.

ثالثا: ضرائب الدخل التصاعدية

في فترات التوسع الإقتصادي يزداد دخل المستهلك فتندفع الدخول المرتفعة إلى فئات الشرائح المرتفعة الدخل، و بالتالي تزداد الحصيلة الضريبية و العكس صحيح؛ وعند حدوث تضخم خلال فترة الكساد، فإن التأثير المضاد للدورة الإقتصادية يزول، لأن التضخم سيدفع بأصحاب الدخول المرتفعة إلى شرائح ضريبية أعلى، رغم تناقص دخلها الحقيقي. أما في أثناء التضخم الركودي، فإن هذا النوع من الضرائب سيحدث أثرا سلبيا على الطلب الكلي.

المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة

تعمل السياسة المالية بفضل أدواتها المتمثلة في النفقات العامة و الإيرادات العامة، على التأثير في النشاط الإقتصادي حيث تحدث آثارا متفاوتة على مختلف المتغيرات الإقتصادية.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص (315-317).

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة

تمثل الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة، في ذلك الأثر الذي تتركه النفقات العامة عند زيادتها أو تخفيضها على المتغيرات الاقتصادية، و تتلخص الآثار المباشرة في:¹

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة على الإنتاج الوطني

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني، عن طريق تأثيرها في رغبة الأفراد في الإدخار و الإستثمار، و كذا في قدرتها على تحويل العناصر الإنتاجية من قطاع لآخر . و يقصد بالإنتاج الوطني، مجموع السلع و الخدمات المنتجة في الوطن، خلال فترة زمنية تقدر عادة بسنة و تُثَمَّن نقداً.

تعمل النفقات العامة الموجهة للقطاعات العامة كالصحة و الخدمات و التعليم، على تحسين المردودية الإنتاجية للفرد، بحيث تسمح له بالعمل ضمن أحسن الظروف، مما يزيد من حجم الإنتاج الوطني، و يحسن من مدخول العامل بحيث تزداد مدخراته. كما تسمح الإعانات المقدمة من طرف الدولة بتحفيز الإستثمار ضمن ما يسمى بالنفقات الإستثمارية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاج الوطني.

هذا و تعمل النفقات العامة، على تحويل استخدام الموارد الاقتصادية بتأثيرها على عناصر الإنتاج، فتجعلها تتحول من فرع إنتاجي إلى آخر، و من مكان لآخر، كالإنفاق العسكري الذي يسحب اليد العاملة من القطاع الفلاحي و الزراعي إلى الميدان الحربي.

ثانياً: الآثار الاقتصادية المباشرة على الإستهلاك الوطني.

هو ذلك الإنفاق الذي تقوم به الدولة، من خلال زيادة مرتبات و أجور العاملين، التي توجه في أغلبها لإشباع حاجات إستهلاكية؛ هذا و يمكن للدولة أن تقدم مداخل تأخذ صورة إعانات لصالح بعض الصناعات، بهدف تخفيض أسعار منتوجاتها، و يترتب عن هذا السلوك زيادة في الطلب على هذه السلعة، و بالتالي زيادة في استهلاكها.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية المباشرة على التشغيل.

يمكن للدولة بفضل النفقات العامة، أن تشجع العمل لدى القطاع العام، عن طريق إغراء الفرد بواسطة جملة من التسهيلات في مجال السكن مثلاً، او في بعض الامتيازات التي يمكن توفيرها من قبل الدولة كالنقل، فالنفقات العامة هنا تحول الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة.

لننفقات العامة آثاراً غير مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية و تتمثل في :

¹ محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص (47-53).

أولاً: أثر المضاعف (le multiplicateur)

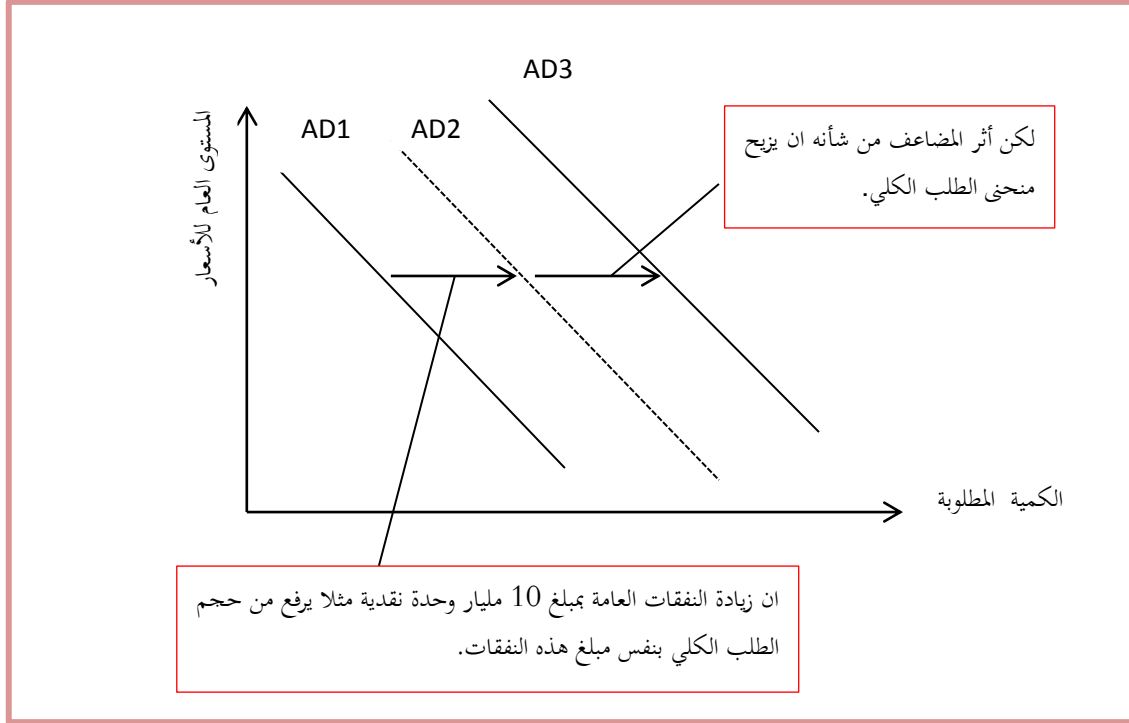
يمكن للإنفاق العام أن يؤثر بشكل غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية حسب النظرية الكينزية، بواسطة الآثار المتتالية على الإنتاج و الدخل و الإستثمار و الإدخار، من خلال سلسلة المداخل النقدية التي يثيرها الإنفاق العام الأولي¹. ونظراً لكون الدخل القومي يتحدد بمستوى الطلب الفعلي على الإستهلاك و الإستثمار، فإن أي زيادة في هذه المكونات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، و بفضل السياسة المالية التوسعية (سياسة الميزانية)، يمكن التأثير في الطلب الفعلي من أجل تحقيق التشغيل الكامل بتأثير من المضاعف و المعجل. يعرف أثر المضاعف على أنه "المعامل العددي، الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الإنفاق على الإستثمار"² أو بمفهوم أبسط "هو التغير الناشئ في الطلب الكلي، الناجم عن الرفع في المداخل و الرفع في النفقات الإستهلاكية بفعل سياسة مالية توسعية"³. و يتمثل الأثر الناشئ عن زيادة الطلب الإستهلاكي، في تحفيز المؤسسات المنتجة على إنتاج سلع إضافية، من شأنها استيعاب طاقة الطلب المحفز بفضل هذه السياسة المالية، الأمر الذي يدفع بهذه المؤسسات المنتجة إلى استعمال طاقات بشرية إضافية، و التمثيل البياني التالي يبين أثر التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلي.

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2003، بدون طبعة، ص 75.

² محمد دويدار، دراسات في الإقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، بدون طبعة، ص 128.

³ Gregory N. Mankiw et mark p. Taylor, **principes de l'économie**, traduction d'Elise Tosi, 1ere édition de Boeck université, Bruxelles, 2010, p 928.

الشكل رقم (05): أثر التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلي.



La source: Gregory N. Mankiw et Mark P. Taylor, principes de l'économie, traduction d'Elise tosi, 1ere édition de Boeck université, Bruxelles, 2010, p 929.

تمثل المنحنيات أعلاه:

AD1: منحني الطلب الكلي الفعلي قبل الإنفاق الأولي .

AD2: منحني الطلب الكلي المحفز بواسطة إنفاق أولي مقداره 10 وحدة نقدية مثلاً .

AD3: منحني الطلب الكلي بعد الإنفاق الأولي.

يمثل المنحنى البياني أعلاه، أن الارتفاع في النفقات العامة بمبلغ 10 وحدات نقدية، من شأنه أن يزيج منحني الطلب الكلي AD1 إلى AD2 تماماً بنفس المبلغ، و عندما يحفز الطلب الاستهلاكي للأفراد، ينزاح مجدداً منحني الطلب الكلي إلى المستوى AD3 .

إن أثر المضاعف الناتج عن إرتفاع الطلب الاستهلاكي للأفراد، يدعم استجابة المؤسسات من أجل كفاية هذا الطلب، إلى تحفيز الطلب الاستثماري الخاص بالآلات و المعدات و هو ما يطلق عليه **المعجل الاستثماري**¹.

¹ Gregory N. Mankiw et Mark P. Taylor, op.cit, p 928-929.

يعرف أثر المعجل انطلاقاً من أنه " يترتب على الإستثمار المبدئي، سلسلة من تيارات الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري، تحدد في مجموعها الأثر الكلي للتغيرات على الدخل القومي، خلال فترة زمنية معينة. و حينما يشترك تأثير مضاعف الإستثمار، مع مضاعف الإستهلاك، نكون بصدد المعجل أو ما يمكن تسميته المضاعف المزدوج.¹"

فإذا أردنا أن نأخذ في الاعتبار، الآثار الكلية للإنفاق الأولي على الإستثمار و الإستهلاك، أو فيما يتعلق بالطلب على الإستثمار، وجب أن نراعي التفاعل بين هذين الأثرين بحيث يترتب عنهما آثاراً تراكمية إقتصادية على الدخل، الإنتاج، الإستهلاك و الإستثمار.

1. البناء الرياضي لأثر المضاعف:

يدخل الميل الحدي للإستهلاك ضمن البناء الرياضي لهذا الأثر، و هو عامل أساسي و نرسم له ب (PMC)؛ و تفسير ذلك أن الفرد يستهلك أكثر مما يدخر، فإذا اعتبرنا أن الفرد يستهلك $\frac{4}{3}$ من دخله و يدخر الربع أي $\frac{1}{4}$ ، فإن مبلغ النفقات التي تضخها الدولة من أجل تحفيز الطلب الكلي، يتلقاها الأفراد العاملون في مداخلهم، و سوف يتوجه سلوك إنفاقهم نحو ثلاث أرباع دخلهم للإستهلاك والباقي للإدخار. فإن هذا يعني أن مبلغ النفقات العامة سيضرب في $\frac{4}{3}$ ، - إذا اعتبرنا مثلاً أن هناك زيادة في النفقات العامة ب 10 ملايين وحدة نقدية - (10مليار وحدة نقدية $\times \frac{4}{3}$)، كما يدل هذا على ارتفاع مبلغ المداخل و المرتبات في كافة القطاعات، التي تم تحفيزها بفعل هذا الإنفاق العام أي: $PMC \times \text{قيمة مبلغ النفقات العامة}$. كما تعمل هذه الزيادة في طلب السلع و الخدمات الإستهلاكية، على الرفع في مداخل منتجي هذا النوع من السلع أي بالقيمة: $PMC \times (PMC \times \text{قيمة مبلغ النفقات العامة})$ و هكذا يتولد أثر المضاعف.

بالتالي :

¹ يونس أحمد البطريق و عبد العزيز على السوداني، إقتصاديات النشاط الحكومي، الدار الجامعية- مركز الدلتا للطباعة-، الإبراهيمية، 1996، بدون طبعة، ص 256.

أول تغير: تغير النفقات العامة للدولة بالزيادة.

ثاني تغير: التغير الأول ي للنفقات الاستهلاكية أي: $10 \times PMC$ مليار وحدة نقدية.

ثالث تغير: التغير الثاني في مبلغ النفقات الاستهلاكية أي: $10^2 \times PMC^2$ مليار وحدة نقدية.

رابع تغير: التغير الثالث في مبلغ النفقات الاستهلاكية أي: $10^3 \times PMC^3$ مليار وحدة نقدية.

.

.

.

التغير الإجمالي في مستوى الطلب يعبر عنه بالعلاقة:

$$(1 + PMC + PMC^2 + PMC^3 + \dots) \times 10 \text{ milliards UM}$$

و عليه يمكننا أن نكتب أثر المضاعف كالتالي:

$$\text{Multiplicateur} = 1 + PMC + PMC^2 + PMC^3 + \dots (1)$$

و تدل هذه العلاقة عن ما يمكن أن تخلقه 1 وحدة نقدية إضافية منفقة من طرف

الدولة، كما تعبر العلاقة (1) عن متتالية حسابية غير منتهية و تكتب:

$$1 + PMC + PMC^2 + PMC^3 + \dots = 1/(1 - PMC).$$

و بالتالي فإن قيمة المضاعف تعطى بالمعادلة:

$$\text{Multiplicateur} = 1/(1 - PMC).$$

و في مثالنا، الميل الحدي للإستهلاك يعادل ثلاث أرباع دخل الفرد، فإن قيمة المضاعف ستساوي

$$1/(1 - 3/4) = 4، \text{ بمعنى أن زيادة النفقات العامة بمبلغ } 10 \text{ مليار وحدة نقدية، سيخلق طلب على السلع}$$

و الخدمات بمبلغ 40 مليار وحدة نقدية¹.

وعليه فإذا أرادت الحكومة دعم أحد القطاعات الإقتصادية، فإنها سترفع من مقدار حصة هذا القطاع من

النفقات العامة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الإستثمار فيه. و بما أن الهدف الأول من العملية الإنتاجية هو

تحقيق أكبر عائد ممكن، فإن هذا القطاع سيشهد ازدهارا بفعل آلية المضاعف (زيادة مداخيل المنتجين). ولذلك

فإنه يشترط لنجاح هذه الآلية أن تكون القاعدة الإنتاجية متينة و مرنة لتسهيل عملية الإستجابة.

ثانيا: أثر مزاحمة القطاع الخاص

يفترض الكثير من الإقتصاديين، بأن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الإقتراض العام، هو عبارة

عن تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى الحكومة؛ و أن زيادة الإنفاق الحكومي سيكون ذا أثر محفز للإقتصاد

فقط إذا تم تمويله عن طريق خلق نقود، و في المقابل فإن النظرية الكينزية قد افترضت من خلال نظرية المضاعف،

¹ Ibid, p (929-931).

أن الزيادة في النفقات الحكومية أو التخفيض في معدلات الضريبة، يولدان تغييرات مضاعفة في الإنفاق الكلي بصرف النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الميزانية العامة.

و الواقع أن هذه النظرية هي إحدى القضايا الهامة، التي تفرق بين مدرستين رئيسيتين في الإقتصاد الكلي و هما المدرسة الكينزية و المدرسة النقدية، و الفرق الأساسي بينهما يتركز حول قيمة المضاعف حين يتم تمويل النفقات الحكومية عن طريق الدين العام .

فإذا تم تمويل الإنفاق العام، من خلال زيادة الضرائب على الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص، فإن هذا الأخير سيلجأ من أجل المحافظة على مستوى ربحيته، إلى تحويل هذه التكاليف إلى المستهلك من خلال رفع الأسعار، و في المقابل فإن العمال سيطالبون بالرفع من معدلات الأجور استجابة للغلاء (ارتفاع معدلات التضخم).

عادة ما يقوم رجال الأعمال و المؤسسات الخاصة، بتمويل إستثماراتهم الجديدة (شراء إستثمارات جديدة أو اقتناء تجهيزات ذات تقانة عالية)، عن طريق إعادة توظيف الأرباح، ومع انخفاض هذه الأخيرة، تنخفض معدلات الإستثمار. و عندما يتم تمويل الإستثمارات الخاصة عن طريق إصدار أسهم جديدة، فأنهم سيواجهون مشكلة تصريف هذه الأسهم في ظل الاعتقاد بإتجاه أرباح الشركة إلى الانخفاض.

أما في حال الاقتراض بمعدلات فائدة منخفضة، فسيؤدي إلى تراكم الديون و من ثمة إخفاق المؤسسة و إفلاسها. و في المقابل فإن انخفاض معدلات الإستثمار سيؤدي إلى تدهور معدلات نمو الإنتاجية، كما أن التقدم التقني سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة بدلا من زيادة معدلات الإنتاج، هذا و قد لوحظ أن زيادة معدلات الأجور بفعل ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي إلى زيادة تكلفة القوى العاملة، بينما يؤدي لجوء المؤسسات الخاصة إلى الاقتراض نتيجة انخفاض الأرباح إلى زيادة تكلفة رأس المال.

أما في حال لجوء الدولة لتمويل نفقاتها العامة إلى القروض أو الاصدار النقدي الجديد، فإن الآثار المترتبة عن تمويل النفقات العامة بهذه الوسائل، تعتمد بالضرورة على الأغراض المخصصة لها، أي لمقابلة زيادة معدلات الإستثمار أو فقط لأجل الإنفاق الجاري.

عموما فإن تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة خلق النقود، غالبا ما يحمل في بعض جوانبه ارتفاعا في معدلات التضخم، هذا الأخير سيعمل على زيادة معدلات الضرائب التي تقتطعها الحكومة من دخل الفرد، مما يجعل المكلف بالضريبة ينتقل من فئة دخلية إلى فئة دخلية أعلى تنطبق عليها ضرائب أعلى.

أما عملية التمويل من خلال الدين العام فمن الأرجح أن يكون لها آثار طارئة أو مزاحمة، فالأموال التي اكتسب بها القطاع الخاص، كان بالإمكان توجيهها للإستثمار أو زيادة الإستهلاك، الذي من شأنه تحفيز الإنتاج،

و بالتالي فإن لها آثارا إنكماشية؛ و لتشجيع الاكتتاب في الدين العام الذي يعوض في جزء منه ارتفاع معدلات التضخم، و انخفاض القوة الشرائية للنقود، فإن السلطات قد تلجأ إلى الرفع من أسعار الفائدة، و النتيجة هي انخفاض الإستثمار الخاص و ارتفاع معدلات التضخم من جديد. و إلى جانب ذلك فإنه لتمويل الإنفاق العام

بمذه الوسائل له آثارا سياسية كبيرة، لأنها تعطي السلطة الحاكمة القدرة على زيادة الإنفاق العام، دون اللجوء إلى زيادة الضرائب كي لا تخضع لمساءلة المؤسسات النقابية و التشريعية.

و خلاصة ذلك، أن كل زيادة في الإستهلاك العام عند مستوى محدد من الناتج الوطني، يجب أن تكون على حساب الإستهلاك الخاص و الإستثمار، و يمكن ذلك أن يتم على حساب الاختلال في المدى القصير في ميزان المدفوعات أو السحب من المخزون، و يكون ذلك أكثر وضوحا في الحالات التي لا يوفر فيها نشاط القطاع العام سلعا سوقية أو تبادلية، أين يشكل التوسع في النفقات العامة ضغطا متزايدا و استنزافا للموارد الإقتصادية الأخرى.¹

الفرع الثالث: الطفرات النفطية و أثرها على الإنفاق العام.

أول ا: فرضية المرض الهولندي

تتميز الدول المصدرة للنفط كدول الخليج و فينزويلا و الجزائر، بتقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدول الصناعية، لأن نسبة صادراتها و وارداتها إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية جدا، ذلك لأن التقلبات الحاصلة في مستوى صادراتها تتأثر مباشرة بالدخل الوطني، و ان هذا الدخل يعود إلى الحكومة، لذلك فإن السياسة المالية هي أداة شديدة التأثير في سلوك القطاعات الإقتصادية. غالبا ما يتجه سلوك هذه الحكومات، إلى محاولة إمداد القطاعات المنتجة للسلع التبادلية بأوجه مختلفة من الدعم، عن طريق الإعفاءات الضريبية و تخفيض معدلات الفائدة على القروض و غيرها، و رغم كل هذه الحوافز، إلا أن حصة هذه القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي، تبقى منخفضة بشكل ملحوظ.

هذه الظاهرة توافق بعض الظواهر الإقتصادية المشابهة، التي حدثت في بعض البلدان التي عرفت احدى قطاعاتها الإقتصادية طفرة واضحة، و هو ما يطلق عليها **المرض الهولندي** (dutch disease) و سبب التسمية يعود إلى الظواهر التي شهدتها الإقتصاد الهولندي، عندما تم اكتشاف الغاز بكميات كبيرة خلال ستينيات القرن العشرين، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في سعر الصرف الحقيقي للعملة الهولندية مقابل العملات الأخرى ، و السبب في ذلك هو ارتفاع الأجور الاسمية مقارنة بالدول المجاورة، و في النتيجة انخفضت الصناعات التصديرية نظرا للمنافسة الدولية الشديدة، و انخفض معها نشاط القطاع الصناعي عامة.²

¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ط1، ص ص (154-160).

² نفس المرجع السابق، ص 37.

الجدول رقم (01): تطور المؤشرات الإقتصادية للمرض الهولندي.

البيان	قبل الصدمة النفطية (1965-1970)	بعد الصدمة النفطية (1971-1977)
نمو الأرباح في الدخل الوطني	16.8%	3.5%
نمو البطالة	1.1%	5.1%
الرصيد السنوي للحساب الجاري	-130 مليون دولار	2 مليار دولار

Source: Nakoumdé Ndoumtara , Boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandais au Tchad: Une approche par la modélisation en équilibre général calculable , thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, centre de recherches sur le développement International CERDI, France, juin 2007,p58.

لقيت فرضية المرض الهولندي، إهتماماً واسعاً لدى الباحثين الإقتصاديين، الذين اختلفت وجهات نظرهم انطلاقاً من الزاوية التي ينظر إليها كل فوج؛ يرى الفوج الأول أن أثر المرض الهولندي، يتمثل في نشوء أزمة في القطاع الصناعي، ناتجة عن اكتشاف مورد جديد أو ارتفاع في أسعاره مما يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات العامة للدولة، أما الفوج الثاني فيركز على انعكاس المرض الهولندي على مسار النمو الإقتصادي، كما يؤكد أنصار هذا الفوج على توفر قاعدة من الحوافز الخاصة بالنشاط الربحي التي تؤدي عموماً إلى الفساد.¹ ترتكز هذه النظرية، على إعادة التخصيص القطاعي للعناصر الإنتاجية استجابة لصدمة إيجابية، سببها اكتشاف مورد طبيعي أو ارتفاع أسعاره في السوق الدولية و إذا ما تم إنفاق مداخله فإن الآثار المترتبة عنه تكمن في :

- سحب عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يعمل بها القطاع المزدهر (booming sector)؛
- سحب عناصر الإنتاج من القطاعات المنتجة للسلع التبادلية المعدة أساساً للتصدير، كقطاع الصناعة و الزراعة إلى قطاع البناء و التشييد و قطاع الخدمات، و انكماش القطاعات المنتجة للسلع التبادلية يشار إليها بالمرض الهولندي.

و في حال الدول المصدرة للنفط، فإن مداخل هذا القطاع تعود معظمها إلى الحكومة، و بالتالي فإن أثر الإنفاق سيكون له وقع كبير على الكمية المعروضة، من سلع و خدمات في القطاعين التبادلي (الصناعة و الزراعة) و غير التبادلي (البناء و التشييد)، و بالتالي فإن زيادة الطلب الحكومي ستترجم في شكل واردات من السلع الصناعية و الزراعية، و لذلك ستبقى أسعارها ثابتة نسبياً. أما القطاعات غير التبادلية (غير التصديرية) فإن زيادة الطلب على منتجاتها، ستجعل من أسعارها ترتفع بسبب عدم القدرة على الاستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في مداخل عوامل الإنتاج و الأجور في هذه القطاعات، فتنتقل عوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى القطاعات غير التصديرية .

¹ Soumayeh Mardaneh, Inflation Dynamics in a Dutch disease Economy, working paper num 12/25, department of Economics, university of Leicester, UK, November, 27, 2012,p p 6-8.

و يعتبر عامل التوازن مهما في هذه العملية، و هو ذلك المعبر عنه بسعر الصرف الحقيقي، حيث أن القطاع التبادلي يتمتع بإستقراره نسبيا لأنها سلع مستوردة من الخارج؛ أما التوازن في أسعار القطاع غير التبادلي فستخضع لقواعد العرض و الطلب، ذلك لأن قطاع الموارد الطبيعية هو قطاع منعزل، لا ينافس القطاعات الأخرى على الإنتاج، بسبب اعتماده على التقنية العالية ضف إلى أنه لا يستوعب إلا عددا قليلا من اليد العاملة. و يعرف سعر الصرف هنا، بأنه السعر النسبي للسلع غير التبادلية، إلى السعر النسبي للسلع التبادلية. بحيث أنه كلما ازدادت القدرة الإنفاقية المحلية، فإن ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي هذه، ستؤدي إلى تحول في الإنتاج نحو القطاع غير التجاري، و تحول في الطلب لصالح السلع التجارية؛ الأمر الذي يسمح بزيادة الدخل الحقيقي على شكل زيادة في القدرة الاستيعابية للسلع غير التجارية، و زيادة في السلع المستوردة نظرا لتدهور واضح في القطاع الصناعي.¹

المبحث الثالث: دور السياسات الإقتصادية في الحد من عجز الميزانية العامة

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه السياسات الإقتصادية، من حيث التنسيق فيما بينها في تحقيق الأهداف الإقتصادية، أردنا أن نسلط الضوء في هذا المبحث على فعالية هذا التنسيق في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول : السياسات الإقتصادية ذات العلاقة بعجز ميزانية الدولة

لا يمكن للسياسة المالية وحدها أن تحقق أفضل النتائج، إلا بالتنسيق مع السياسات الإقتصادية الأخرى في مجال سعر الفائدة، و تنويع الصادرات الجزائية من خلال سعر الصرف، كما لا يمكنها المحافظة على تنافسية المنتج الوطني إلا من خلال سياسة التجارة الخارجية و تضمن توفير موارد مالية متنوعة من شأنها تمويل النفقات العامة للدولة.

الفرع الأول : مفهوم السياسة النقدية و أهدافها

أولا: مفهوم السياسة النقدية :

تعرف السياسة النقدية على أنها : "مجموع التدابير و الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الإقتصاد و من أجل ضمان إستقرار الأسعار و الصرف".² من التعريف السابق يمكننا أن نخلص إلى :

- أنه للسياسة النقدية تأثير في مستوى الأسعار و الصرف؛
- أن السياسة النقدية آلية فعالة لمراقبة كمية النقود المتداولة، لتحقيق الأهداف الإقتصادية؛
- أنها تستخدم من قبل أجهزة نقدية في الدولة كالبنك المركزي.

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص (38-41).

² الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، بدون طبعة، ص 138.

و عليه، فإن السياسة النقدية هي الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية، ممثلة في البنك المركزي و المتعلقة بالإصدار النقدي، و ضبط العملة والصرف، من أجل ضمان الإستقرار الإقتصادي للدولة.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

تتلخص أهداف السياسة النقدية في النقاط التالية:¹

1. تحقيق الإستقرار النقدي و الإقتصادي، من خلال مواجهة التغير في المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على العملة الوطنية؛
2. محاولة تحقيق تنمية إقتصادية على مستوى كل القطاعات الإقتصادية، مما ينعكس على زيادة حجم كل من الدخل الوطني و نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
3. إيجاد التوازن في ميزان المدفوعات، و المساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها؛
4. المساهمة في إنشاء أسواق مالية و نقدية متطورة؛
5. زيادة نسبة الإستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني، لتحقيق النمو الإقتصادي.

الفرع الثاني: سياسة الصرف و أهدافها

أولاً: مفهوم سياسة الصرف

يعرف سعر الصرف على "أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى."² يتحدد سعر الصرف في سوق العملة، تبعا للكميات المعروضة و المطلوبة من الصرف الأجنبي على العملة الوطنية. يتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، بينما يمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات، و يعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. إن ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها و العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها.

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة سعر الصرف إلى:³

1. مقاومة التضخم: إن تحسن سعر الصرف يخفض من مستوى التضخم المستورد و يحسن من تنافسية المؤسسات، و في المدى القصير يكون للانخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

¹ بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء و الفعالية، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم التجارية و الحقوق، جامعة مستغانم، ص ص (2-1).

² هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 30.

³ نفس المرجع السابق، ص ص 41-42، بتصرف.

2. **تخفيض الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي (سعر الصرف السائد في السوق مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم) إلى تحويل الموارد لقطاع السلع الدولية (التصدير).
3. **توزيع الدخل:** عند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية بحيث يعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال، بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال. و العكس عند انخفاض سعر الصرف الإسمي، (سعر العملة الجاري دون الأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية في الخارج) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور و انخفاض ربح أصحاب رؤوس الأموال.
4. **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف، من أجل تشجيع الصناعة الوطنية مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من طرف البنك المركزي يحمي السوق من المنافسة الخارجية ويشجع الصادرات.

الفرع الثالث: سياسة التجارة الخارجية و أهدافها

تعتبر سياسة التجارة الخارجية إحدى السياسات ذات التأثير في حجم إيرادات الميزانية العامة للدولة

أولاً : مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تعتبر سياسة التجارة الخارجية عن مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية و التي تسري بهدف تدعيم و تنمية الجانب الإقتصادي.

ثانياً : أهداف سياسة التجارة الخارجية

تهدف سياسة التجارة الخارجية إلى:¹

1. تحقيق التوازن الخارجي أي التوازن في ميزان المدفوعات؛
2. حماية المنتج الوطني من المنافسة الوطنية؛
3. تشجيع الإستثمار لدعم الصادرات و زيادة العمالة؛
4. حماية الصناعة الناشئة و الصناعات الإستراتيجية؛
5. التعامل مع التقلبات الخارجية من خلال التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني: دور التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة

الإقتصادية

تعتمد السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها على حزمة من الإجراءات، تتمثل في مزيج من السياسات النقدية و المالية، التي تعمل في تناسق تام.

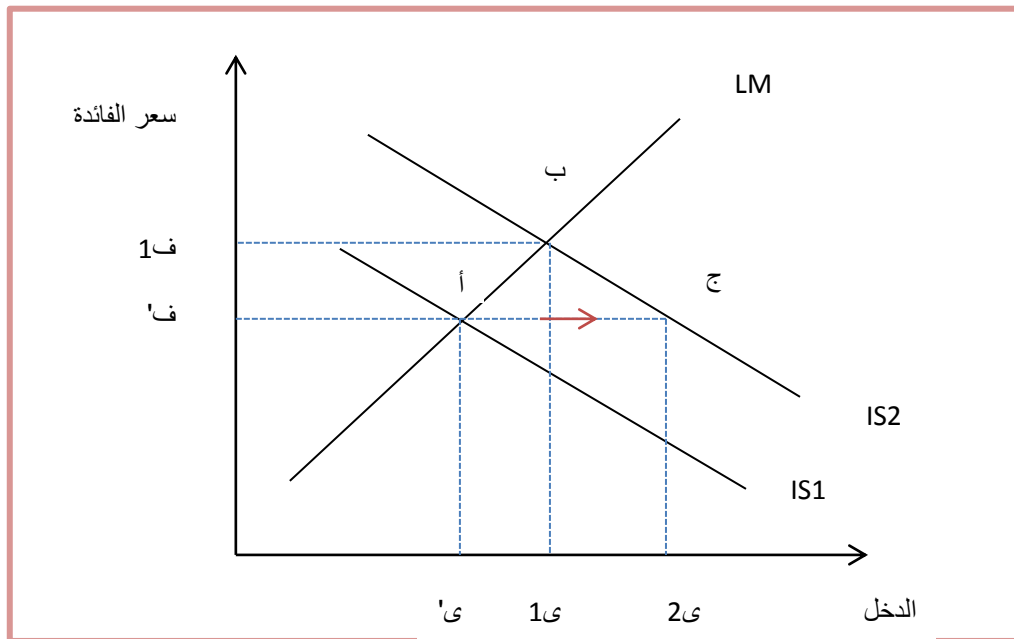
¹ عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة - حالة الجزائر -، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2012-2013، ص 12، بتصرف.

الفرع الأول : فعالية كل من السياسة المالية و النقدية، في التأثير على النشاط الإقتصادي.

أولا : فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الإقتصادي.

تستخدم الدولة السياسة المالية، من أجل التأثير على الدخل و سعر الفائدة لتحقيق أهداف إقتصادية مختلفة، ففي فترات الكساد، تستعمل السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و من ثم زيادة الدخل، بعكس فترات التضخم أين تستخدم الحكومة سياسة مالية إنكماشية من أجل تخفيض مستوى الدخل و كبح التضخم. بالتالي فإن التفاعل بين سوقي الإنتاج و النقود يضع قيودا على فاعلية السياسة المالية، في إحداث التأثير المرغوب فيه على مستوى النشاط الإقتصادي.¹

الشكل رقم(06): العوامل المحددة لفعالية السياسة المالية



المصدر: أحمد رمضان نعمه الله و آخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 198.

يؤدي التوسع في النفقات الحكومية إلى انتقال منحنى $IS1$ إلى $IS2$ ، الأمر الذي يسمح بارتفاع مستوى الدخل من $1ى$ إلى $2ى$ ، و حدوث اختلال في سوق النقود المعبر عنه، بارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات، فيرتفع معه سعر الفائدة من $ف1$ إلى $1ف$ ؛ كما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإستثمار و تراجع مستوى الدخل التوازني، من $2ى$ إلى $1ى$ ، بفعل أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وبسبب ارتفاع النفقات الحكومية. و عليه، فإن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الدخل من $1ى$ إلى $2ى$ ، و ارتفاع سعر الفائدة من $ف1$ إلى $1ف$.

¹ أحمد رمضان نعمه الله و آخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر، بدون طبعة، ص ص(192-207).

و يمكننا أن نقول، أن فعالية السياسة المالية ترتبط بعلاقة طردية مع ميل منحنى IS، و ترتبط بعلاقة عكسية مع ميل منحنى LM. و ان للسياسة المالية أثرا نقديا، يتمثل في التأثير على سعر الفائدة، حيث يزيد هذا الأخير في حالة اتباع سياسة مالية توسعية، و ينخفض في حالة اتباع سياسة مالية إنكماشية. معنى ذلك أن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى التقليل من الأثر التوسعي للنفقات الحكومية.¹

و تجدر الإشارة هنا، إلى أنه عندما يكون منحنى LM افقيا يقع الإقتصاد في فخ السيولة، حيث يسقط الأثر الكامل لزيادة الإنفاق الحكومي على الدخل التوازني، و عندها لا يتغير سعر الفائدة و يظل مستوى الإنفاق الحكومي كما هو عليه، أي لا يحدث الأثر الإنكماشى، عندها تتأكد فعالية السياسة المالية، من خلال زيادة الدخل الوطني بينما تفقد السياسة النقدية تأثيرها تماما.²

أما في الحالة التي يكون فيها منحنى LM عموديا، تفقد السياسة المالية تأثيرها على مستوى الدخل و تنعكس على سعر فائدة التوازن، أي أنه حينما يزيد حجم الإنفاق الحكومي، فلا بد أن يكون أحد مكونات الطلب الكلي قد انخفض بنفس المقدار. و في هذه الحالة فإن ارتفاع سعر الفائدة، يكون قد أدى إلى تخفيض الإنفاق الإستثماري، و يطلق على هذه الحالة أثر المزاحمة أي مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار؛ و لأجل ذلك عارضت المدرسة النقدية فكرة السياسة المالية التوسعية، لأنها تساهم في زيادة عجز الميزانية نظرا لتأثيرها في حجم الإدخار و الاستثمار.³

ثانيا: فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي

تستخدم السلطات النقدية (البنك المركزي)، من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية سياسة نقدية توسعية، تستهدف زيادة المعروض النقدي في فترات الكساد، كما تلجأ إلى سياسة نقدية إنكماشية عن طريق تخفيض العرض النقدي، من أجل السيطرة على معدلات التضخم .

و تنطوي عملية التوسع النقدي، على خطوتين أساسيتين: ففي البداية يؤدي التوسع في العرض النقدي، إلى اختلال في سوق النقد عند سعر الفائدة و مستوى الدخل السائدين، عندها يحاول الأفراد التخلص من كمية النقود الزائدة بالحصول على اصول مدرة للدخل، و يؤدي الطلب على هذه الاصول إلى ارتفاع أسعارها و انخفاض العائد منها، بمعنى ان زيادة العرض النقدي تؤدي إلى تغير أسعار الفائدة. و في الخطوة الموالية يؤدي تغير سعر الفائدة إلى تغير في حجم الطلب الكلي، لأن الإستثمار يستجيب لتغيرات سعر الفائدة، و من ثم تغير الناتج و الدخل نتيجة تغير الطلب الكلي.⁴ و يمكننا أن نبين فعالية السياسة النقدية التوسعية على مستوى الدخل و سعر الفائدة بيانيا كالتالي:

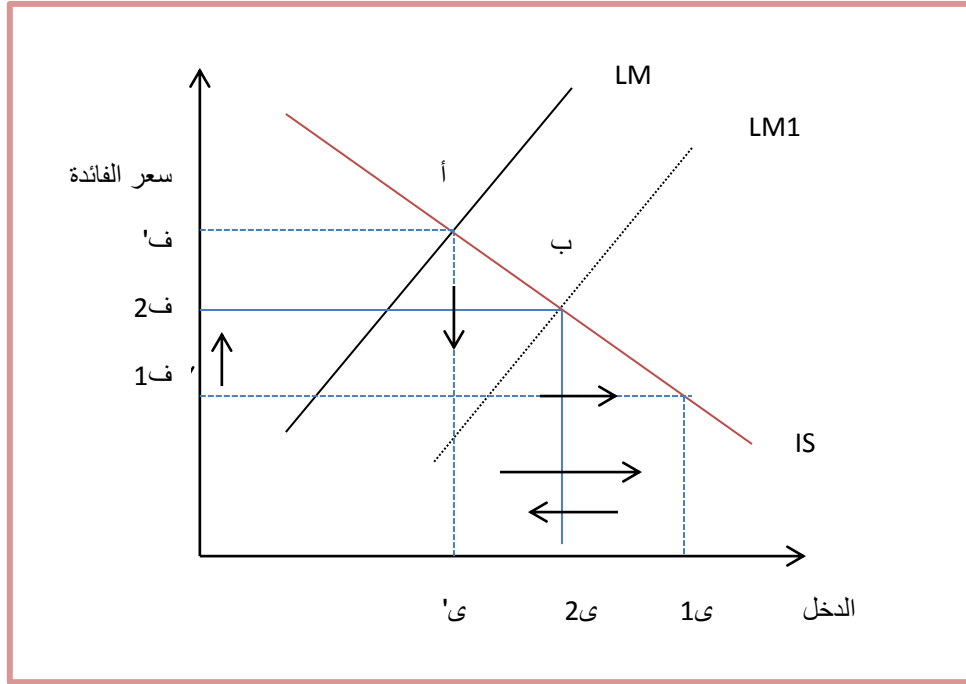
¹ نفس المرجع السابق، ص ص (197-200).

² عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الإقتصادية الكلية، بدون دار النشر، الإسكندرية، بدون سنة النشر، بدون طبعة، ص 127.

³ نفس المرجع السابق، ص ص (128-129).

⁴ نفس المرجع السابق، ص ص (120-121).

الشكل رقم (07): فعالية السياسة النقدية التوسعية على مستوى الدخل و سعر الفائدة.



المصدر: أحمد رمضان نعمه الله و آخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون سنة نشر، ص 212.

انطلاقاً من الشكل البياني أعلاه:

في المرحلة الأولى 1ى، تؤدي زيادة العرض النقدي إلى خلق فائض في هذا العرض، الذي يسمح بإنخفاض سعر الفائدة من 'ف' إلى '1ف' عند نفس مستوى الدخل، الأمر الذي دفع بمنحنى LM إلى الانتقال إلى اليمين. إن هذا الانخفاض في أسعار الفائدة من 'ف' إلى '1ف'، سيرفع من حجم الاستثمار الخاص الذي يرفع الدخل من '1ى' إلى '2ى'.

و في المرحلة الثانية تؤدي زيادة الدخل إلى إرتفاع في الطلب على النقود، التي ستدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع من '1ف' إلى '2ف'، فينخفض حجم الاستثمار و بالتالي ينخفض الدخل من '2ى' إلى '1ى'.

نلاحظ اتجاهها متعاكسا في المرحلتين، إلا أن الأثر في المرحلة الأولى 1ى أقوى من المرحلة الثانية، و لذلك ففعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي، تتوقف على ميل المنحنيين IS و LM، كما أن فعالية السياسة النقدية ترتبط طردياً مع ميل منحنى LM، و كلما زاد ميل هذا المنحنى، زادت فعالية السياسة النقدية و العكس صحيح.² و بناء عليه، ينتقل تأثير التوسع النقدي إلى مستوى النشاط الإقتصادي. و تجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا ما تعطلت استجابة أسعار الفائدة لتغيرات العرض النقدي، أو تعطلت استجابة الطلب الإستثماري لتغيرات

¹ أحمد رمضان نعمه الله، مرجع سابق، ص ص (213-214).

² نفس المرجع السابق، ص 219.

سعر الفائدة، فلن تؤدي السياسة النقدية التوسعية، أو السياسة المالية الإنكماشية إلى زيادة أو انخفاض الناتج أو الدخل.

و من المهم أن نشير أيضا في هذا الصدد، إلى فخ السيولة الذي أشار إليه كينز في نظريته، و الذي يعني رغبة الأفراد في الاحتفاظ بما لديهم من نقود، مهما كان معدل الفائدة السائد، وأنه في هذه الحالة لا ينتقل منحى LM من موضعه لأن عمليات السوق المفتوحة لا تحدث أثرا في مستوى الدخل أو سعر الفائدة، و بالتالي فإن التوسع في العرض النقدي لن يكون له تأثير عليهما، و هو مبرر كينز من عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي.

الحالة المناقضة لهذه الحالة تتمثل في الحالة الكلاسيكية، و تشير هذه الحالة، إلى أنه يتحدد الطلب على النقود بمستوى الدخل فقط، و لا يتأثر بسعر الفائدة إطلاقا حيث ترتبط هذه الحالة بالنظرية الكمية للنقود (أو نظرية كمية النقود)، التي تقر أن مستوى الدخل النقدي يتحدد فقط بكمية النقود، و لا ينطوي الافتراض بأن منحى LM رأسي على أن للسياسة النقدية تأثير فعال على مستوى الدخل فقط، و إنما أيضا على أنه ليس للسياسة المالية أي تأثير على مستوى الدخل.¹

ثالثا: التوليفة المثلى من عناصر السياستين المالية و النقدية

تعتبر عملية الاختيار بين عناصر كلا من السياستين المالية و النقدية، من أهم و أعقد الموضوعات التي تواجه الإقتصاديين لأنه هناك اختلاف كبير في مرونتهما و فعاليتهما، و السرعة التي يمكن معها استخدام أيًا منهما كأداة (للاستقرار الإقتصادي). و نظرا للفرق الشاسع بينهما فأنا سنكتفي بتوضيح أثر هذه السياسات على مكونات الطلب الكلي.

تؤثر السياسة النقدية في عناصر الطلب الكلي، التي تكون شديدة الحساسية لتغيرات سعر الفائدة، كالإنفاق الاستثماري و الاستثمار في المباني السكنية خاصة؛ و بالعكس فإن تأثير السياسة المالية يتوقف على نوعية السلع التي تشتريها الحكومة كالسلع التموينية أو معدات الدفاع، و على أنواع الضرائب على الأرباح و المدفوعات التحويلية المختلفة كإعانات البطالة مثلا. و هي تختلف عن السياسة النقدية في تأثيرها على قطاعات الإنتاج أو الفئات المختلفة للمستفيدين، فمثلا عندما نخفض في الضرائب فإن الإنفاق الاستهلاكي يرتفع مباشرة.

إن عملية اختيار التوليفة المثلى بين السياسات المالية و النقدية، يتوقف على مضمون التوازن بين القوى الاجتماعية - السياسية، التي قد تتوجه ليس فقط لمواجهة مشكلة نمو الناتج، و لكن العمل في نفس الوقت على تغيير هيكله و نمط الإنفاق، و على حل المشكلات الأخرى مثل اختلال ميزان المدفوعات.²

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص ص (121-122)

² نفس المرجع السابق، ص ص (134-136).

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية

أولاً: السياسة النقدية و علاج التضخم

ترى المدرسة النقدية بزعماء ميلتون فريدمان (1912-2006)، أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم، هو علاج التضخم، و تكمن فعاليتها في مدى قدرتها على معالجة هذه الأزمة. و يعمل البنك المركزي بواسطة أدوات السياسة النقدية، على بيع الأوراق الحكومية للبنوك و الأفراد رغبة، في امتصاص ارصدهما من التداول، فيتقلص دور البنوك التجارية في خلق الائتمان، إلى أن ينخفض عرض النقود ومعه الأسعار و معدل التضخم. كما يمكن للبنك المركزي أن يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، أو يرفع من سعر الخصم كعلاج تدريجي لهذه الأزمة¹.

ثانياً: السياسة النقدية و علاج الإنكماش

في حالات الإنكماش الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية و الأفراد، فتزداد أرصدة البنوك، الأمر الذي يسمح لها بالتوسع في الائتمان، و بالتالي يزداد عرض النقود إلى أن تنتهي حالة الإنكماش. كما يمكن للبنك المركزي و دائماً من أجل دفع عجلة الإقتصاد و القضاء على الإنكماش أن يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، أو يخفض من سعر الخصم فيزيد عرض النقود و تزول الأزمة².

الفرع الثالث: فعالية السياسة النقدية في الإقتصاديات المتقدمة و النامية

أولاً: فعالية السياسة النقدية في الإقتصاد المتقدم

تعتمد الدول المتقدمة على الأدوات الكمية في سياساتها النقدية، من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي و بالتالي على الائتمان. و لكي تنجح في ذلك، فأنها تعتمد على التعاون و الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية و البنك المركزي هذا من جهة و على أسواقها المالية والنقدية من جهة أخرى. الأمر الذي يجعل من سياساتها النقدية أكثر فعالية في التأثير على النشاط الإقتصادي، لأنها تزيد من فعالية عمليات السوق المفتوحة على الائتمان، هذا بالإضافة إلى أن النقود المتداولة في هذه الإقتصاديات، تشكل فيها النقود المصرفية جزءاً كبيراً وهاماً، معنى ذلك أنه إذا ما دعمت هذه الأدوات الكمية بالأدوات النوعية كانت السياسة النقدية فيها أكثر تأثيراً و فاعلية³.

ثانياً: فعالية السياسة النقدية في الإقتصاد النامي

تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية، أقل فعالية عنها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي تشهدها هذه الإقتصاديات، بالإضافة إلى التغيرات التي تتأثر بها من العالم الخارجي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مطبعة العمرانية للاؤفست، الجيزة، بدون سنة النشر، بدون طبعة، ص (308-309).

² نفس المرجع السابق، ص 310.

³ نفس المرجع السابق، ص ص (311-312).

و لذلك فإن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية، كسعر الخصم و عمليات السوق المفتوحة، ليس لها الأثر الكبير بل لا يكاد يذكر، و أنه يتم الاعتماد فقط على نسبي الاحتياطي و السيولة مع الأدوات النوعية الأخرى هذا من جهة، و من جهة أخرى، يتميز البنك المركزي بمحدودية دوره و عدم فاعليته في هذه الدول، الأمر الذي يجعل من هذه السياسة غير قادرة على أداء دورها الإقتصادي. و أهم هذه الاسباب:¹

1. نقص أو ضيق الأسواق المالية و النقدية، و ضعف نشاطها و عدم التعامل بالأوراق

التجارية نظرا لضعف الوعي المالي، و المصرفي مما أدى إلى تقييد حركة البنك المركزي في استخدام أدوات السوق المفتوحة و إعادة الخصم؛

2. انتماء بعض الدول إلى العالم الخارجي من حيث العملة الصعبة، جعل التطور النقدي للبلد النامي مقرونا بالتطور النقدي للبلد المتبوع؛

3. عدم مرونة الإستثمارات في هذه الدول، نظرا لتغيرات سعر الفائدة و ارتفاع درجة المخاطر و انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال؛

رغم كل هذه الاسباب التي تحد من فعالية السياسة النقدية بهذه الدول، إلا أنه لا يمكنها الاستغناء عنها، بل ان برامج الإصلاح التي تتبناها مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، تشير إلى ان هذه السياسة أحد المحاور الرئيسية لهذه البرامج.

المطلب الثالث: دور سياسة الصرف في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية

تشمل ميزانية الدولة جانبين، جانب النفقات العامة و جانب الإيرادات العامة و للجانبين علاقة بالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

الفرع الأول: أثر تخفيض سعر الصرف على النفقات العامة

إن وضع الميزانية العامة ينعكس مباشرة على وضع ميزانها التجاري، نظرا لكون عجز الميزانية العامة هو سبب عجز هذا الميزان و يؤدي تلقائيا إليه. و لذلك كانت الصفات التي يقدمها صندوق النقد الدولي، هي صفات تميل إلى التأثير في الميزانية العامة أول ا عن طريق سعر الصرف؛ بحيث يتأثر الطلب و الإستهلاك المحلي قبل تأثر الميزان التجاري، أي أن الميزان التجاري يتأثر بتأثر تغيرات سعر الصرف في الأجل الطويل.

و مكمن هذا التأثير يكون من خلال إرتفاع أسعار السلع المستوردة، و نظرا لصعوبة إحلال المنتج المحلي بالمنتج المستورد، تتأثر مداخيل الأسر ذات الدخل المحدود بالدرجة الأول ى، دون قدرة الدولة عن الإستغناء عنها أو إحلالها. فتتأثر الميزانية العامة للدولة ويختل توازنها الداخلي، مما ينعكس مباشرة عل وضع ميزانها التجاري. تتأثر الأجور بسياسة تخفيض سعر الصرف، من خلال تأثير هذه الأخيرة في المستوى العام للأسعار، و منه الأجور الحقيقية للأفراد، مما يؤدي إلى إثقال كاهل الميزانية العامة. و عليه "فإن سياسة تخفيض قيمة العملة تمارس

¹ نفس المرجع السابق، ص ص (312-313).

تأثيرها على هذه النفقات كلما ازداد اعتماد الدولة على العالم الخارجي.¹ و في حال الدول النامية، قلما تستجيب اقتصاداتها لحالة الإرتفاع في فواتير وارداتها، بواسطة سياسة تخفيض سعر الصرف. مما يؤدي الى تعويض هذا الأثر السلبي على النفقات العامة، بواسطة التمويل بالعجز للوفاء بمتطلبات الإنفاق العام على المواد المستوردة. و بنفس الطريقة يثقل كاهل الميزانية العامة بفعل التضخم، من جراء ارتفاع مدفوعات التحويلات الاجتماعية و كذلك مدفوعات دعم الدولة للسلع المستوردة ذات الإستهلاك الواسع، و كذا مدفوعات أقساط القروض العامة و فوائدها.

الفرع الثاني: أثر تخفيض سعر الصرف على الإيرادات العامة

تتشكل إيرادات ميزانية الدولة من إيرادات الحصيلة الضريبية بنسبة كبيرة، و إيرادات في شكل إعانات أو في شكل فوائد عن قروض مستحقة و غيرها. كل هذه الإيرادات تتأثر بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، وأكثرها تأثراً، تلك الإيرادات الناشئة عن معاملات خارجية؛ بحيث تزيد من قيمة الواردات و الصادرات المقومة بالعملة المحلية، الأمر الذي يزيد من الحصيلة الضريبية؛ مثل ما حدث في السودان سنة 1978 أين شكلت رسوم الواردات و الصادرات ما نسبته 70 في المائة من إجمالي إيرادات السنوات الممتدة من 1975 إلى 1981² و هو تفسير مدى مساهمة قطاع التجارة الخارجية في تمويل خزينة الدولة. عموماً مثلما تشكل سياسة تخفيض سعر الصرف تأثيراً إيجابياً على إيرادات الدولة فهي تشكل أيضاً تأثيراً سلبياً على نفقاتها العامة.

¹ عبد الحق بوعتروس، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، مقالة بمجلة العلوم الإنسانية، العدد: 31، المجلد-ب-، جوان، 2008، ص 108.
² نفس المرجع السابق، ص 111.

الخلاصة:

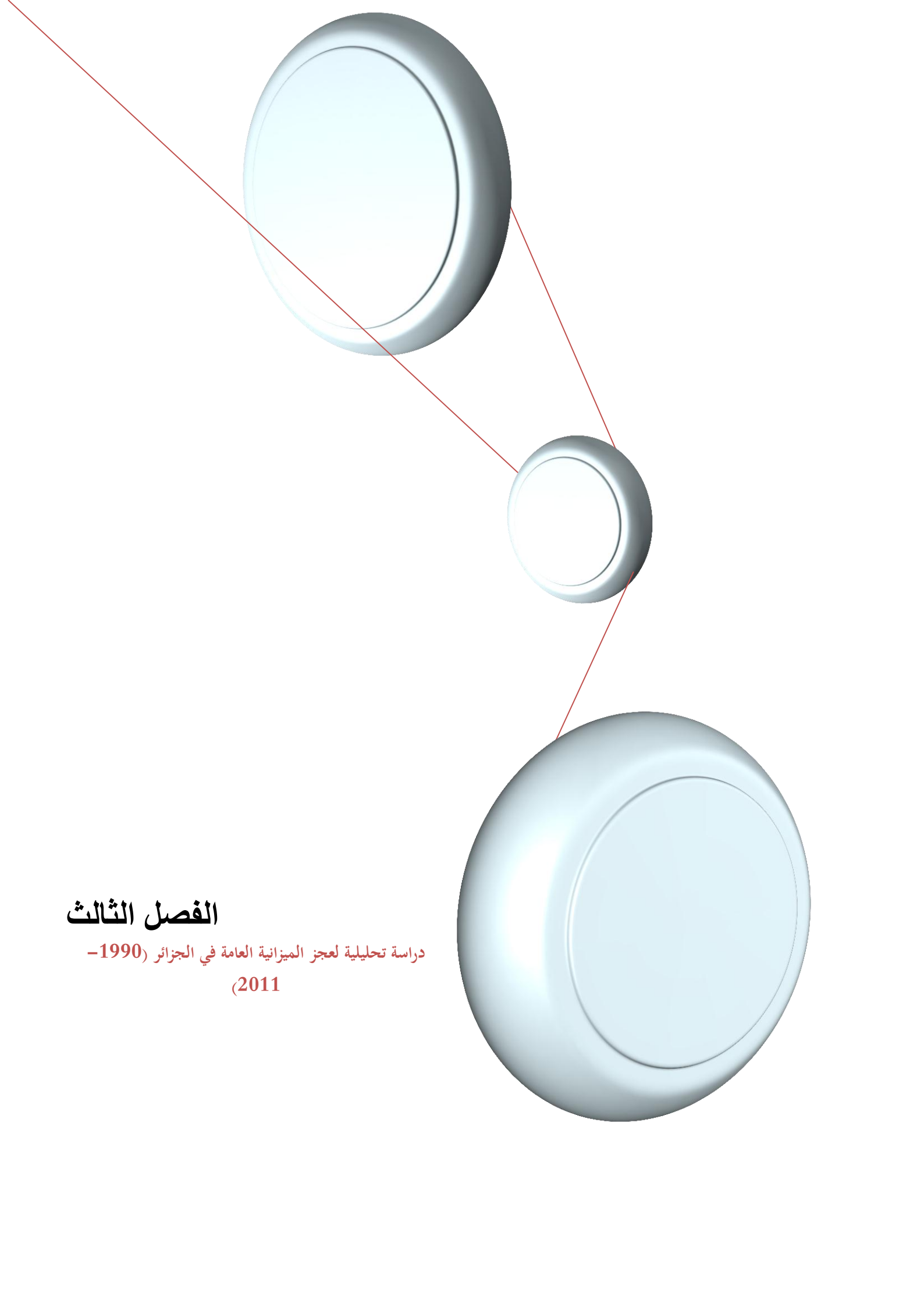
تعتبر السياسة المالية عن جملة التدابير الإجرائية، التي تتخذها الحكومة من أجل تحصيل إيرادات الدولة و إنفاقها، ضمن الإطار الذي يكفل تحقيق الأهداف المسطرة، بالتأثير على الحياة الإقتصادية. و قد عرفت السياسة المالية تطورات كثيرة في تاريخ الفكر الإقتصادي، فمن السياسة المالية المحايدة التي سادت الفكر الكلاسيكي، إلى السياسة المالية المتدخلة التي شهدها الفكر الكينزي وصولاً إلى الفكر المالي المعاصر، الذي استخدم أدوات السياسة المالية في التأثير على وحدات الإقتصاد الجزئي؛ من أجل الوصول إلى التوازن الإقتصادي الكلي.

تحقيقاً لمتطلباتها، تهدف السياسة المالية بفضل السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية، إلى تحقيق التوازن الإقتصادي بالتأثير في المستوى العام للأسعار، من أجل توجيه الإستهلاك و توجيه قرارات أرباب العمل و زيادة تنافسية المؤسسات و غيرها من الأهداف، كما تعمل بفضل سياستها الإنفاقية على الرفع من مداخيل الأفراد التي يترتب عنها زيادة الطلب الإستهلاكي بفعل أثر المضاعف، كما تدعم استجابة المؤسسات لكفاية هذا الطلب عن طريق تحفيز الطلب الإستثماري بفعل أثر المعجل. لكن عملية افتعال عجز في الميزانية العامة من أجل التأثير في المتغيرات الإقتصادية، لها من الآثار السلبية ما يجعلها دقيقة الإستعمال. و تتطلب متابعة خاصة لأثر إزاحة الإستثمار الخاص لصالح الإستثمار العمومي، كما تحتاج متابعة خاصة لسعر صرف العملة المحلية، حتى لا تفقد المنتجات الوطنية لتنافسيتها في السوق الدولية، و تؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض عائدات التصدير و حدوث العجز على مستوى الميزان التجاري.

تعمل السياسة المالية و بالتنسيق مع الأهداف الإقتصادية الكلية، إلى القضاء على حالة الكساد بواسطة السياسة المالية التوسعية، التي تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب؛ أما في حالة الرواج فتعمل السلطات العمومية، على تخفيض مستوى الإنفاق العام، أو على الرفع من معدلات الضريبة ضمن ما يسمى بالسياسة المالية الإنكماشية أو عليهما معا.

عندما يختل التوازن الإقتصادي بفعل اختلال سلمي للميزان التجاري (عجز)، فإن ذلك يعني إرتفاع حصيللة الإستيراد عن حصيللة الصادرات، تتأثر ميزانية الدولة و يختل التوازن المالي فتضطر الحكومة إلى محاولة الحد من هذا العجز بالإستعانة بالإضافة إلى السياسة المالية و النقدية، بسياسة الصرف و سياسة التجارة الخارجية. أين تعمل سياسة الصرف على تخفيض سعر الصرف من أجل تحسين تنافسية العملة الوطنية، و حمايتها و بالتالي الرفع من حجم الصادرات الوطنية؛ و في المقابل تستخدم السلطات سياسة التجارة الخارجية، في مجال الرسوم الجمركية لتدعيم إيرادات الميزانية العامة.

أضحى عجز الميزانية العامة للدولة مشكلة أساسية لدى دول العالم خاصة منها دول العالم الثالث، مما أثار العديد من النقاشات الفكرية حوله، ذلك بسبب تعقد المشاكل الإقتصادية في هذه الدول و الجزائر واحدة منها.



الفصل الثالث

دراسة تحليلية لعجز الميزانية العامة في الجزائر (1990-
2011)

تمهيد الفصل الثالث:

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات عديدة منذ الإستقلال، كان لها وقع كبير في تغيير التوجه الإقتصادي وحتى السياسات والاستراتيجيات، فبعد إعتداد الجزائر للخيار الإشتراكي لشق طريقها نحو التنمية، تم التركيز على الصناعة المصنعة بالإضافة إلى قطاع المحروقات. أين تطلب الأمر توجيه السياسة الاقتصادية العامة نحو تدعيم هذه القطاعات، عن طريق تزويدها بالموارد المالية الضخمة في سبيل إدراك الأهداف المسطرة من أجل ذلك. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى سنة 1986 التي صادفت أزمة النفط، وبرز الأزمة الاقتصادية التي كانت توشي بتفاقم الإختلالات الهيكلية، التي تفشت في الاقتصاد الجزائري الأمر الذي جعل عملية التسارع نحو إيجاد المخرج من الضائقة المالية، بإصلاحات جذرية كانت سنة 1989 انطلاقتها.

مع مطلع سنة 1990 بادرت الجزائر بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي أرغمت من طرف المنظمات العالمية على قبولها رغم كلفتها الإجتماعية، حيث اقتضى الأمر ضرورة القيام بتعديلات قطاعية مست قطاع البنوك و المؤسسات المالية بفضل قانون النقد والقرض لسنة 1990، ثم تلاه تعديلات في قانون الضرائب الصادر سنة 1992، و تعديلات أخرى مست قطاعات أخرى مع التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفسح المجال أكثر للقطاع الخاص.

إن أبرز ما ميز هذه المرحلة، هو ارتفاع الدين العمومي للدولة، نتيجة إختلالات في التوازنات المالية و الاقتصادية. وأصبح عجز الميزانية العامة ميزة تميزت بها الميزانية العامة للدولة خلال هذه العشرية من الزمن، و مع بداية سنة 2000 تحسنت أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما شجع السلطات الجزائرية على الخوض في سلسلة من البرامج التنموية، بعنوان برامج الإنعاش الإقتصادي التي امتدت على مدار أربعة عشر سنة، عاشت فيها الجزائر مراحل مختلفة من النمو.

بناء عليه تم تقسيم الموضوع الذي ستتم معالجته في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول مسح لواقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ابتداء من سنة 1990. ثم نتناول في المبحث الثاني أثر السياسة المالية في تحقيق الإستقرار المالي، أين سنتعرض إلى التوازن المالي للميزانية العامة مع تحليل المعطيات الرقمية وتفسيرها. أما المبحث الثالث، فقد خصصناه لتقييم السياسة المالية في الجزائر إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها.

المبحث الاول: واقع الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر بعد الإستقلال، أوضاعا إقتصادية واجتماعية وسياسية جد معقدة، بفعل الإرث الإستعماري الثقيل الذي لم يعرف العصر الحديث مثله قساوة ودمارا، انعكست آثاره على الاقتصاد الوطني. ولم يكن أمام السلطات الجزائرية الخيار للنهوض به وتحسين ظروف معيشة السكان، إلا بالإعتماد على الموارد الذاتية، وكان النفط هو أكثر الموارد الطبيعية وفرة، وفي المقابل أكثر الموارد الطاقوية أهمية في العالم.

المطلب الأول: الإصلاحات الإقتصادية والاتفاقيات المبرمة مع المنظمات الدولية.

عاشت الجزائر خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، أوقاتا عصيبة وأوضاعا إقتصادية واجتماعية متدهورة انخفضت خلالها أسعار البترول لتصل إلى 10\$ للبرميل، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات المنتظرة لتمويل الميزانية العامة. تلاها انخفاض للدولار بنسبة 40 في المائة مقارنة مع قيمته سنة 1980، وبناء عليه تزايد حجم المديونية الخارجية، كما تأثر رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف، مما دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة من خلال حملة واسعة من الإصلاحات شملت كل القطاعات. وتتلخص هذه الإجراءات في:

➤ إعادة النظر في طرق التخطيط؛

➤ العمل على منح الإستقلالية للمؤسسات العمومية مع خوصصة القطاع الفلاحي؛

➤ إعادة تنظيم التجارة الخارجية مع إلغاء احتكارها المتعلق بتمويل الإنتاج؛

➤ إصلاح المنظومة النقدية والبنكية والتشريعية؛

➤ إصلاح تشريع العمل؛

➤ إصلاح المالية المحلية والشروع في إرساء قواعد اقتصاد السوق.

جاءت نتائج هذه الإصلاحات محبطة ومخيبة للآمال حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى (- 2.7) في المائة خلال الفترة 87-88، وارتفع عجز الميزانية إلى (-13.7) في المائة مع نهاية نفس الفترة، هذا الأخير الذي استعصى أمر حله على كثير من الحكومات المتعاقبة، إضافة إلى ما ترتب عنه من مشاكل سياسية واجتماعية لعل أهمها أحداث أكتوبر 1988.¹

ونظرا لهذه النتائج وقفت الحكومة الجزائرية، عاجزة أمام إيجاد حلول داخلية لهذه المشاكل الإقتصادية والسياسية، الأمر الذي اضطرها إلى اللجوء لحلول خارجية.

الفرع الأول: الإتفاقيات المبرمة في الفترة (1989-1991) :

شرعت الجزائر في إبرام العديد من الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ابتداء من 1989 وكانت كالتالي:

¹ عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -الواقع والآفاق-، دار الخلد ونية، الجزائر، 2011، بدون طبعة، ص ص (48-54).

أولا : إتفاق الإستعداد الائتماني الاول 1989

إنطلقت الفترة الانتقالية بإتفاق الإستعداد الائتماني الأول في ماي 1989، أين دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي، من أجل الحصول على تمويلات لتلبية الطلب الخارجي. وكان لها ان حصلت على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة،* كما حصلت على تسهيل من الصندوق بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، تتميز بتاريخ إستحقاق من ثلاث إلى خمس سنوات، وبفضل هذه التسهيلات مضت الجزائر في إرساء قواعد اقتصاد السوق.¹

ثانيا: إتفاق الإستعداد الائتماني الثاني 1991

تواصلت المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي مع بداية شهر سبتمبر 1990، فعقد الإتفاق الثاني في 3 جوان 1991، حيث حصلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض ب 300 مليون حقوق سحب خاصة، بما يعادل 403 مليون دولار مع خدمة دين قدرت ب 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992. كما تميز استعمال هذا القرض، بشرط وضع برنامج تثبيت قصير الأجل مدته 10 أشهر. وقد إستهدف هذا الإستعداد الائتماني²:

1. تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على تحويل الدينار الجزائري؛
 2. رفع معدل الفائدة على القروض البنكية؛
 3. التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد؛
 4. إصلاح النظام الجبائي؛
 5. ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع؛
 6. سن شبكة إجتماعية للعائلات، لإمتصاص الغضب الإجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.
- كانت الجزائر آنذاك تعيش أوقاتا عصيبة في تاريخها، حيث كانت في أمس الحاجة إلى تمويلات بالعملة الصعبة، لكن أمرها لم يكن سهلا لأنه وجب أن يوافق عليها الصندوق، في شكل برنامج إصلاحي آخر.

الفرع الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1998)

بناء على الوضع الاقتصادي المتردي الذي مازالت تعيشه الجزائر، والذي ينبئ بخطر غير مستبعد تم التقرب من جديد من صندوق النقد الدولي، لإمضاء اتفاقيتين تتضمنان برنامجين للإصلاح .

* **حقوق السحب الخاصة:** هي اصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي سنة 1969، ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الاعضاء، ويتم تحديد قيمة الاصل اعتمادا على سلة من 4 عملات دولية اساسية، ويمكن مبادلتها بأي من العملات القابلة للتداول الحر .

¹ شريف محمد، *السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-*، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، 2010-2011، تلمسان، ص ص (148-149).

² مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص ص (374-375).

أولاً: برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (أفريل 1994-مارس 1995)

و هو برنامج قصير المدى تعلق بالميادين التي تبعث بالإقتصاد إلى الانتعاش إستعداداً لإرساء قواعد السوق، وقد استهدف هذا البرنامج:¹

1. القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها؛
 2. التقليل من الكتلة النقدية، وهذا شرط أساسي للتطور السليم والصحيح؛
 3. إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية؛
 4. الإستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.
- و قد كرست الدولة الجزائرية لبلوغ هذه الأهداف، تدابير حازمة تتعلق بالسياسة المالية والسياسة النقدية، تمثلت في:²

1. تحرير الأسعار وازالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الاساسية؛
 2. تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50 في المائة، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى؛
 3. إيجاد آليات ميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق، (إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات، والخصوصية...)
 4. تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الأنفاق العام؛
 5. وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 05-10-1993.
- و الملاحظ في هذه الفترة تحسن ملحوظ ونجاح نسبي، في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي وأبرز المؤشرات الدالة على ذلك:³

1. انخفاض في عجز الميزانية؛
2. انخفاض في معدل التضخم؛
3. تحسن نسبة احتياطي الصرف؛
4. تم حل 88 مؤسسة عمومية، و إعطاء الاستقلالية لخمس مؤسسات مع إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

أما الإختلالات التي نجمت عن هذه المرحلة فتتمثل في:⁴

¹ عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي، بحث مقدم لندوة فكرية نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، بدون سنة نشر، ص 362.

² بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مقالة بمجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جانفي 2005، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 9.

³ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 10.

1. عدم توازن ميزان المدفوعات مع ارتفاع الديون الخارجية؛
2. الضعف في استعمال الطاقات الإنتاجية وتزايد عدد السكان؛
3. تزايد نسبة البطالة وانخفاض عوائد الصادرات؛
4. الإعتماد على إستيراد المواد الغذائية بنسبة 50 في المائة .

ثانيا: برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 – مارس 1998)

بفضل هذه الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، تمكنت الجزائر من إرساء قواعد اقتصاد السوق، مع العمل على إعادة جدولة المديونية الخارجية لدى نادي باريس و نادي لندن. كما سمحت بتخفيف ضغط الديون على الإقتصاد الجزائري، إلا أن تبني برامج التصحيح الهيكلي لا يمكنها أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا بتحقيق هدفين أساسيين وهما :

1. في الأجل المتوسط: يتعين توفير المناخ الملائم، من أجل الانطلاق في تهيئة الظروف الملائمة للوصول إلى النمو الاقتصادي المنشود والمدمع بالقضاء على البطالة وتقليص عجز الميزانية.¹
 2. في الأجل الطويل: العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع الإعتماد على المنتجات غير البترولية، الأمر الذي يسهل عملية الانتقال إلى اقتصاد منتج يعتمد على طاقات مستديمة. ويمكننا أن نحصر الأثر الإيجابي لبرنامج التصحيح الهيكلي، في مستويين أحدهما هو مستوى الإقتصاد الكلي، والثاني هو المستوى التنظيمي.²
- فعلى مستوى الإقتصاد الكلي، وفيما يخص عجز الميزانية العمومية، فقد عملت الحكومة على تخفيضه عن طريق تحقيق فائض يدعم الإدخار والاستثمار، كما عملت على زيادة الموارد بتوسيع ضريبة القيمة المضافة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي. بالإضافة إلى تقليص النفقات، بتخفيض النفقات الإدارية والتحكم في رواتب الموظفين العمومي، وإزالة دعم السلع وعقلنة نفقات التجهيز.
- في مجال السياسة النقدية، عملت الحكومة على تخفيض معدل التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولأجل ذلك اتخذت تدابير تخص التحكم في السيولة المصرفية، وتكوين سوق القروض عن طريق تقنية مناقصة القروض من أجل إعادة تمويل البنوك، وإزالة هامش ربحيتهم وتحرير معدلات الفائدة المدينة، مع تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الإدخار الخاص.³
- أما على المستوى التنظيمي، فقد قامت السلطات الحكومية بمجموعة من التدابير التي كان من إيجابياتها:⁴

¹ عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 365.

² .Messaoud zemouri .la succès de l'étape cruciale du poste ajustement en Algérie. Revue des sciences économiques et de gestion n° 2 . 2003. LEFM. Faculté des sciences économiques et sciences de gestion. Université de Batna. P 37.

³ عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص ص (365-366).

⁴ Messaoud zemouri. Op.cit. p 50-51.

1. التركيز على الدور التنظيمي للدولة في الاقتصاد؛
2. إدماج القطاع الخاص في الاقتصاد، من أجل إرساء قواعد اقتصاد السوق؛
3. إن استقلالية البنك المركزي، سمحت بخلق علاقات جديدة مع الحكومة، حيث تعمل هذه العلاقات على تخصيص أكبر كم من الموارد لإقراض الاقتصاد؛
4. أن ظهور السوق ما بين البنوك التجارية، سمح بالتصرف في العملة الصعبة المودعة من قبل زبائنها.
5. إن عملية خلق سوق مالي -و إن كان متواضعا - قد ساعد كثيرا في تمويل الاقتصاد، كما ينتظر منه مستقبلا أن يتطور ويتحسن، بتحسين ظروف عمل الوساطة المالية؛
6. إن أثر إعادة التنظيم في مجال الأسعار، وإعادة التقييم الممارسة على الإنتاج، يعملان على استغلال أمثل للامتيازات التنافسية؛
7. إن عقلنة نظام صرف الدينار الجزائري، جعل من سعر العملة الوطنية في البنوك يقترب من سعرها في السوق الموازي؛
8. إن تحرير التجارة الخارجية، حسن من الصادرات الجزائرية مع ارتفاع في عدد المتعاملين فيها.

المطلب الثاني: موضوع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1990-2000)

شرعت الجزائر مع مطلع 1990، في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل اللحاق بركب التنمية و لذلك فقد سلطت الضوء، على مجموعة من الجوانب الهامة في الحياة الاقتصادية كالنظام الجبائي، القطاع المالي والمصرفي، مع إعادة النظر في السياسات النقدية والتجارية .

الفرع الأول: الإصلاحات الجبائية.

تميز النظام الضريبي قبل التسعينات، بالتعقد وصعوبة التحكم فيه، نظرا لكثرة وتعدد المعدلات الضريبية، إلى جانب كثرة الوثائق المستخدمة من طرف الإدارة الجبائية. وبعد صدور قانون المالية لسنة 1991 أدخلت إصلاحات عميقة في هذا النظام. إستهدفت عملية تحديثه وعقلنته، من خلال خلق ضرائب جديدة تمثلت في الضرائب على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الدخل الإجمالي، والرسم العقاري الذي عدل بموجب قانون المالية لسنة 1992. هذا الأخير تضمن أيضا مجموعة من التعديلات الإجرائية الخاصة بمصالح الضرائب، وتخص تحديدا تخفيض مستويات الغش والتهرب الضريبي.

هذا وقد أدمجت المؤسسات الوطنية والأجنبية، في نطاق الضريبة على أرباح الشركات، تطبيقا لمبدأ شمولية القواعد الجبائية والحد من التهرب الضريبي. كما أدخلت عدة تعديلات على الضريبة على الدخل الإجمالي، بعدما كانت تحمل عدة تسميات نوعية، كالضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة على الأرباح غير التجارية، الضريبة على مداخيل الديون والودائع والكفالات؛ لتصبح مفروضة على مجموع المداخيل التي يحصل عليها نفس

الفرد وذلك دائما في إطار نفس المبدأ. وكذلك الأمر بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، الذي وجد من أجل تعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات، والرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، من أجل تبسيط الجباية غير المباشرة، وإدماج الإقتصاد الوطني في اقتصاد السوق. بالإضافة إلى الرسم على النشاط المهني، الذي أحدث من أجل تعويض الرسم على النشاط الصناعي، والرسم على النشاط غير التجاري خلال سنة 1996. ومن أجل دعم موارد الدولة، تمت إعادة هيكلة الرسم على القيمة المضافة، بموجب قانون المالية لسنة 2001، عن طريق تخفيض معدلاته، وتم استقرارها عند 7 و 17 في المائة، مع إقامة نظام إخضاع للضريبة أحسن تكييفاً مع المهنة الحرة.¹

أولاً: شروط تحقيق أهداف الإصلاح الجبائي.

لقد كان مضمون الإصلاح الجبائي لسنة 1992، يهدف إلى:²

1. تحقيق نمو اقتصادي عن طريق الإدخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى؛
2. خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي، عن طريق تنويع الصادرات خارج المحروقات؛
3. إعادة توزيع المداخل بشكل عادل، والعمل على حماية القدرة الشرائية للعملة، بدفع الضريبة لكي تكون عاملاً من عوامل التحكم في التضخم، نظراً لارتفاع معدلات التضخم آنذاك؛
4. المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية، لأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية، بين مناطق وجهات مختلفة من البلاد؛
5. تحسين شفافية النظام الجبائي الجزائري، بتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل من عملية التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية؛
6. السعي إلى إحلال الجباية العادية، محل الجباية البترولية نظراً لعدم استقرار هذه الأخيرة، و خضوعها لمتغيرات خارج سيطرة السلطة، وتقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية.

الفرع الثاني: الإصلاحات في القطاع المالي والسياسة النقدية.

تواصلت الإصلاحات المالية والنقدية مع مطلع سنة 1990، بصدر قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ بتاريخ 14 أبريل 1990، الذي كان نقطة تحول جذرية في النظام المصرفي الجزائري، الذي تميز بالتداخل الكبير بين دور

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 380-383.

² عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، أيام 20-21 ماي 2002، البليدة، ص 1.

الخزينة العمومية ودور البنك المركزي، بالإضافة إلى ضعف الوساطة المالية؛ ومن أهم الأفكار التي جاء بها هذا القانون:¹

أولاً: إصلاحات قانون النقد والقرض.

1. **استقلالية بنك الجزائر:** منح البنك المركزي استقلاله بموجب المادة 12، من قانون النقد و القرض، مع تغيير تسميته ليصبح بنك الجزائر، ويتولى مهمة توجيه السياسة النقدية، إصدار النقد مع تنظيم تداوله، وغيرها من المهام المسندة إليه.
2. **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** نظرا للخلط الذي ساد سابقا بين وظائف البنك المركزي، والخزينة العمومية، جاء قانون النقد والقرض بسبل تنظيم مهام كل دائرة من الدوائر والفصل بينهما.
3. **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة الائتمان:** حيث ابعدت الخزينة من دائرة الائتمان، ليقصر دورها فقط على تمويل المشاريع الإستراتيجية المخططة من قبل الدولة.
4. **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة والدائرة النقدية:** وتم ذلك عن طريق الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، أين أصبح يجوز لبنك الجزائر ان يقدم مكشوفات بالحساب الجاري، تعاقديا لمدة اقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية، خلال السنة الواحدة في حدود اقصاها 10 في المائة.
5. **السوق النقدي:** سمح هذا القانون أيضا، بتنظيم السوق النقدي الذي احدث سنة 1989، حيث سُمح بموجب قانون النقد والقرض لبنك الجزائر، أن يبيع ويشترى سندات عمومية لا تتجاوز مدتها 6 اشهر، وسندات خاصة لإعادة الخصم. وذلك في إطار السوق المفتوحة بشرط، ان لا يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها 20 في المائة، من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة السابقة.
6. **إصلاح سياسة الصرف:** كانت مرحلة التسعينات، المرحلة الحاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، خاصة بعد التصحيح الهيكلي وقانون النقد والقرض، حيث تعرض الدينار الجزائري إلى تخفيضات مهمة وتم الإتجاه به نحو التحويل؛ كما ألغي نظام الرقابة على الصرف المتعلق بالإتفاقيات، بين المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية والأجنبية، واستبدل نظام المراقبة الأسبق، بنظام آخر عرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة؛ ووفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي، طلب من المؤسسات العمومية تخفيض قيمته إلى 7.3 في المائة

¹ مبروك الرايس، واقع وتحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مقالة بمجلة دراسات-العدد الاقتصادي-، العدد 16-أ-، ديسمبر 2011، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، ص ص (222-229).

في مارس 1994، و40.17 في المائة، في أبريل من نفس السنة تماشيا مع برنامج التحول الذي حدد مجموعة من الأهداف الملزم بها¹.

هذا ويهدف تخفيض قيمة العملة الوطنية تجاه الدولار، إلى جعل السلع الوطنية أكثر قابلية للمنافسة عند التصدير، كما يعتبر وسيلة لتصحيح ميزان المدفوعات، بتوجيه الإنتاج نحو السلع القابلة للتداول والنفقات نحو السلع غير القابلة للتداول.

ثانيا: الهيئات المنظمة للجهاز المالي و المصرفي

وبالنسبة للهيئات التي حددها قانون النقد والقرض، والتي تعمل على تنظيم السياسة النقدية فتتمثل في:²

1. مجلس النقد والقرض: كلفت هذه السلطة النقدية وطبقا لقانون النقد والقرض، بتحديد

الميزانية السنوية لبنك الجزائر، كما يقوم بإصدار أنظمة الصرف الخاصة ومراقبتها، وإصدار النقد وعمليات الخصم وتنظيم السوق. كما يسمح ويرخص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المخالفات المثبتة على اصحابها، بالإضافة إلى الملاحقة المدنية والجزائية.

2. اللجنة المصرفية: تقوم هذه اللجنة بدور رقابي، من خلال السهر على تطبيق اللوائح و

الأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، كما تفرض احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر.

الفرع الثالث: إصلاح قطاع المؤسسات العمومية و قطاع المحروقات

أولا: قطاع المؤسسات العمومية

عاشت المؤسسات العمومية الجزائرية قبل التسعينات، وضعا مزريا أثخذت لأجله إجراءات مختلفة لإعادة النهوض به، عن طريق إصلاح هذا القطاع ليتخلص من العقبات التي حالت دون تقدمه؛ تجسدت فكرة استقلالية المؤسسات من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية رقم 02/88 الصادر في 12-01-88،

ومضمونه منح المؤسسات المزيد من المبادرة، في إطار التجسيد الفعلي للامركزية. فكان هذا التحول بالتركيز على الجانب القانوني أكثر من الجانب الإقتصادي، مما أدى إلى تفاقم العجز المالي لهذه المؤسسات، واضطرار الحكومة إلى اللجوء إلى التطهير المالي سنة 1991، إلا أن هذا الإجراء لم يحقق الهدف المنشود منه³. ثم عادت من جديد المحاولات نحو إصلاح القطاع المؤسساتي، فأنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار سنة 1994، لتفتح المجال أمام

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات، بحث مقدم بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات-، يومي 14 و15 ديسمبر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، ص ص (347-348).

² عياش قويدري وابراهيم عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي في اداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات-، المنظم يومي 14 و15 ديسمبر 2004، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، ص 57.

³ الإصلاحات الاقتصادية على الموقع: www.Ust.edu

المواطنين للإستثمار مع حزمة من الإمتيازات؛ وفي سنة 1995 بدأ بتنفيذ برنامج الخصخصة وفقا للأمر 95/22 المؤرخ في 26-8-1995، الذي تمت بموجبه خصخصة حوالي 200 مؤسسة عمومية صغيرة أغلبها مؤسسات بناء¹.

ثانيا: قطاع المحروقات

1. الإصلاحات في الفترة 1986-1991:

إن ظروف الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986، والتي كان السبب فيها إنخفاض سعر النفط و تراجع إيرادات الميزانية العامة، أدت بالجزائر إلى مراجعة سياستها الطاقوية نظرا لسببين في غاية الأهمية وهما:

➤ عدم التوازن الإقتصادي الذي ساد في السبعينات، نتيجة تركز الإستثمارات في عدد معين ومحدد من القطاعات؛

➤ المتغيرات الطاقوية: كضعف الإحتياطيات، تقلب السوق البترولية العالمية... الخ.

تمثلت إصلاحات السياسة الطاقوية الجزائرية في إصدار القانون 86-14 بتاريخ 19 أوت 1986، الذي أتبع بالقانون 91/21 المتمم والمعدل له، والمتعلقين بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات ونقلها عبر الأنابيب.

جاء في الأمر 17-22 من القانون 86-14 عدة مزايا (رغم إلغائه)، لتشجيع الشركات الأجنبية على القيام بإستثمارات في هذا المجال من حيث التنقيب والبحث، وحدد قواعد الشراكة ب 51 في المائة لصالح الشريك الجزائري و 49 في المائة للشريك الأجنبي، كما بين الإلتزامات الواجب التقيد بها تجاه الدولة الجزائرية، علما أن هذا القانون قد اقتصر على المحروقات السائلة، لكن وبعد الانفتاح الكبير للدول المنتجة للبترول وتراجع الأموال المخصصة لقطاع المحروقات على الساحة الدولية، تحتم على الجزائر دخول المنافسة مما استدعى تعديلا في القانون الخاص بالمحروقات. وهو ما جاء به القانون 91-21، وقد خص هذا القانون عملية إدخال المحروقات الغازية ضمن ميدان تطبيق القانون 91-21، وإمكانية إشراك الأجانب في إنجاز واستغلال قنوات نقل المحروقات لحساب المؤسسة الوطنية.²

2. إصلاح سنة 2005:

عرفت سنة 2005 صدور القانون 05-07 بتاريخ 28/04/2005 الذي جاء من أجل تحديث النظام الضريبي، ومن أجل جلب المستثمر الأجنبي مع تغليب مشاركته في استغلال الموارد البترولية. عدل هذا القانون بالأمر 06-10 الصادر بتاريخ 29/07/2006، الذي أكد مشاركة سوناطراك في استغلال النفط، مع قيامها بوظائف التصفية

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 390.

² أحمد دربان، الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص ص (92-101).

والنقل مع تخصيص وظيفة البتروكيميا وال GTL و GNL للشريك الأجنبي. وكانت الأهداف المتوخاة من القانون 07-05 تتمثل في:¹

- تحرير منبع ومصب قطاع المحروقات؛
 - محاولة ابعاد الدولة عن احتكار قطاع المحروقات لأنها تملك الميدان المنجمي (مع إسناد هذه الوظيفة لهيئة عامة -ALNAFT-) وتحويل شركة سوناطراك* إلى شركة مساهمة تخضع لقواعد القانون التجاري مثلها مثل أي شركة أخرى.
 - خلق وكالتان ALNAFT و ARH* تتحدد صلاحية كل واحدة منهما بموجب مرسوم، أين تتولى الأولى مسؤولية تامين موارد قطاع المحروقات، وتتولى الثانية سلطة الضبط في نفس القطاع.
 - خلق جو المنافسة الحرة في مجال التصفية، تحويل المحروقات، التخزين، توزيع المنتجات البترولية و حماية الممارسة في هذه المجالات بنص قانوني.
- وقد كان المقصود من هذا القانون، فصل السلطة التي كانت تتمتع بها سوناطراك عن نشاط قطاع المحروقات، و ضرورة إرساء قواعد اقتصاد السوق، عن طريق إدخال هذه الشركة في ميدان المنافسة الدولية بعد إعفائها من مهمة السلطة العامة، التي تتعارض بصفة مباشرة مع الممارسة التجارية والصناعية. لكن الآثار السلبية التي يمكن لها ان تنجم عن ذلك، هو عدم قدرة هذه الشركة على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات، بسبب محدودية قدرتها التكنولوجية وهو ما يسمح للمستثمر الأجنبي بتحقيق أرباح كبيرة، مما أدى إلى معارضة العديد من المتخصصين خاصة في مسألة التنازل عن الآبار النفطية للشركات الأجنبية. وعند ذلك تم تعديل هذا القانون بالأمر 10-06، الذي اعتمد على قانون الأعمال بدل قواعد الإلتزام التي تضمنها القانون 07-05.²
- عملت الجزائر في مجال إدارة عوائد النفط على:³

¹ Haoua kahina , l'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie , mémoire de magistère, département de sciences économiques, université de mouloud maamerie, Tizi-Ouzou , p p 166-169.

* سوناطراك: هي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات التي انشئت بموجب المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 1963/12/31 ثم عدل هذا المرسوم بموجب المرسوم رقم 66/296 المؤرخ في 1966/09/22 ليوسع مهام الشركة إلى عدة ميادين منها البحث عن المحروقات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها، كما تفرعت عنها 17 مؤسسة جديدة وتتنحصر مهامها في :

- التفتيش عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها؛
- تحويل المحروقات وتكريرها؛
- تطوير شبكة المحروقات وتخزينها وشحنها واستغلال هذه الشبكة وتسييرها؛
- تسويق المحروقات.
- تجميع الغاز الطبيعي ومعالجة وتقويم المحروقات الغازية .

* ALNAFT: agence nationale pour la valorisation des ressources en hydrocarbures.

ARH: autorité de régulation des hydrocarbures.

² لمياء شعوة، سلطات الضبط لقطاع المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، 2013، ص ص (26-29).

³ عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، مرجع سابق، ص ص (5-7).

- **التسديد المسبق للمديونية:** بعد أن بلغت المديونية الجزائرية نسبة كبيرة في التسعينات من القرن العشرين، فلقد كانت تتمتع خدمات المديونية بحمل عوائد الصادرات، ولذلك قررت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 2004 التسديد المسبق لديونها الخارجية، حيث استطاعت تسديد 3.3 مليار دولار ما بين 2005 و2004. مما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنتقل من 34 في المائة نهاية 2003 إلى أقل من 4.5 في المائة مع نهاية 2006 .
- **تطوير القطاع النفطي:** سعت الحكومة الجزائرية من أجل تطوير هذا القطاع، إلى إنشاء مصفاة تكرير متطورة للتصدير بطاقة إنتاج تبلغ 300 ألف برميل، بهدف مضاعفة الطاقة التكريرية الحالية والبالغة 450 ألف برميل. كما تم العمل على توسيع الأنبوب العابر لتونس نحو إيطاليا، وبناء خطة غاز بطاقة 8 مليار متر مكعب سنويا نحو إسبانيا، على أمل مضاعفة طاقته مستقبلا. هذا وتستهدف السياسة الحكومية من أجل تطوير القطاع النفطي، إلى رفع الإحتياطي من النفط وتحسين ظروف استغلاله وإنعاشه، مع تكثيف جهود البحث والاستكشاف وتطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة، مستعينة في ذلك بالشريك الأجنبي.
- **إنشاء صندوق ضبط الموارد:** صندوق ضبط الموارد أو الإيرادات، هو أحد الحسابات الخاصة للخزينة، أنشئ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، وهو بمثابة صندوق لإدخار جزء من الإيرادات، الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب هو الوزير المكلف بالمالية.¹ وكان الهدف من وراء إنشائه هو:²
 - تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في الإيرادات العامة والناجمة عن انخفاض سعر النفط، من خلال الاكتفاء بالمبلغ المحدد على أساس سعر مرجعي يقدر ب 19 دولار فقط للبرميل وذلك حتى سنة 2008 ثم 34 دولار للبرميل بعد هذا التاريخ. علما أن السعر الحقيقي للبرميل قد وصل سنة 2011 إلى 112 دولار للبرميل والفارق الإيجابي يحول إلى صندوق ضبط الموارد، غير أن هذه الطريقة في تسيير الجباية البترولية، كانت محل نقد لأنها لا تخضع للرقابة البرلمانية.³
 - تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية التي حانت آجالها، بالإضافة إلى تلك التي يرجى منها التسديد المسبق؛

¹ نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر اداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مقالة بمجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، بدون تاريخ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص (1-3).

² عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص ام تهديدات، مرجع سابق، ص 6.

³ بشير يلس شاوش، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، بدون طبعة، ص ص (54-55).

- تعويض القيمة الناقصة الناجمة عن انخفاض مستوى الجباية البترولية، والذي يقل عن تقديرات قانون المالية.

الجدول رقم (02): تطور إيرادات صندوق الموارد.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
التدفق السنوي لصندوق الموارد (مليار د ج)	26.5	448.5	623.5	1368.6	1798

المصدر: عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص ام تهديدات، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، المنظم أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص6.

الفرع الرابع: تكريس الإستقرار الإقتصادي الكلي (1998-2000)

إن الجهود الإصلاحية الذي قامت به الجزائر في الفترة السابقة، لم يكن كافيا بالقدر المناسب رغم قساوته، لذلك توجب تمثين هذا الجهد لتوطيد الإستقرار المالي والنقدي، من خلال التحكم في استقرار الإقتصاد الكلي. ويمكننا أن نلاحظ هذا الجهد الإضافي من خلال ثلاث جوانب أساسية في التحليل تم حصرها في ثلاث نقاط:¹

أولا: الوضعية الخارجية

تميز الوضع الخارجي مع بداية 1998، بانخفاض أسعار البترول الأمر الذي انعكس مباشرة على خدمة المديونية، حيث استمر هذا الانخفاض في أسعار البترول إلى سنة 1999، مما جعل من عائدات البترول تستمر في الانخفاض إلى حد أن تقدم بنك الجزائر بطلب تمويل من صندوق النقد العربي. وكان له أن حصل على 80 مليون دولار، بالإضافة إلى تحصيل 300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، في إطار تسهيل التمويل التعويضي بدون شروط. مما ساعد على دعم ميزان المدفوعات، وتم احتواء الأثر السلبي لانخفاض البترول في السوق العالمي؛ ورغم التحسن النسبي في أسعار النفط مع سنة 2000 إلا أن المديونية الخارجية باتت حملا ثقيلا يهدد كل إنجازات الإقتصاد السابقة.

ثانيا: دور المالية العامة.

تتميز المالية العامة بالتأثر الشديد بأسعار الطاقة، حيث تمثل عائدات هذه الأخيرة 60 في المائة من إيرادات الميزانية العامة للدولة. ونلاحظ خلال سنة 1998 إرتفاعا في عجز الميزانية العامة قدر ب 3,9 في المائة، من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن المالي الداخلي. واستمر هذا التدهور سنة 1999 لنفس السبب لكن سرعان ما تحسن الوضع مع نهاية السنة ليتراجع العجز في الميزانية إلى 0,5 في المائة؛ أما بالنسبة لسنة 2000 فقد كان الوضع مريحا، نظرا لارتفاع أسعار البترول حيث وصل إلى 28.50 دولار للبرميل، وهو مبلغ أكبر

¹ عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، صص(109-115).

من المبلغ الذي حدد في قانون المالية لنفس السنة، أين تم وضع هذا الفائض من الإيرادات النفطية في صندوق ضبط الموارد.

ثالثا: الوضع النقدي

تميز الوضع النقدي في هذه الفترة، بارتفاع معدل التوسع النقدي، وازدادت في مقابله الكتلة النقدية خلال سنة 1998، الأمر الذي جعل السلطات تلجأ إلى مصدرين أساسيين :

1. موارد إعادة الجدولة لدى بنك الجزائر بمبلغ 129 مليار دج.

2. الإقراض من السوق النقدية البينية للبنوك، عن طريق إصدار سندات الخزينة.

الأمر الذي أدى إلى توسع السيولة في الإقتصاد، وظهور المزاخمة المالية متمثلة في منح القروض للدولة لا للإقتصاد. وابتداء من سنة 1999 تحسنت الوضعية المالية وتراجع عجز الخزينة العمومية، وتلاشت المزاخمة المالية؛ واستمر الوضع كذلك سنة 2000 أين انخفض معدل سعر الخصم، وارتفع قليلا التوسع النقدي بنسبة 10 في المائة، لكنه ايجابي لأنه يوافق عودة وتيرة النمو.

المطلب الثالث: تعميق الإصلاحات الاقتصادية (2001-2014).

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تطبيق سياسة مالية توسعية، تهدف من ورائها إلى تحقيق مستوى من النمو الطموح. وذلك من خلال ثلاث برامج ممتدة على طول الفترة (2001-2014)، وهي برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي .

الفرع الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

كان من أهم دوافع تطبيق هذا المخطط، هي تحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 0.5 في المائة خلال الفترة 87-94، بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة، التي وصلت سنة 1994 إلى 24.4 في المائة، و التي شهدت تزييدا لتبلغ 29.5 في المائة سنة 2000.¹

أولا: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:²

تم تخصيص من أجل إتمام هذا المخطط، نفقات التجهيز والإعانات تجاه المؤسسات 500 مليار دينار جزائري، القروض الخارجية المرصودة من 3 إلى 4 ملايين دولار أمريكي هذا من أجل :

- تحسين المستوى المعيشي؛
- بلوغ معدل نمو بين 5% و 6% سنويا على مدى أربع سنوات؛
- تخفيض محسوس لنسبة البطالة ؛

¹ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مقالة بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص (244-249).

² موقع رئاسة الجمهورية www.el-mouradia.dz

• توفير السكن؛

• إنعاش الاستهلاك.

لجأت السلطات الجزائرية إلى هذا البرنامج، الذي امتد على مدار أربعة عشرة سنة، من أجل تحريك الإقتصاد الوطني الراكد، والتخلص من تبعية الموارد الطبيعية، عن طريق تحفيز الطلب لدفع عجلة الإنتاج، وذلك بواسطة السياسة الإنفاقية، مع تحفيز العرض عن طريق السياسة الضريبية.

ثانيا: شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:¹

1. يجب أن يكون الإنتاج مرنا ومستجيبا لظروف زيادة الطلب؛
2. يجب أن يُعتمد في هذه السياسة، على تلبية الطلب على المنتجات محليا دون اللجوء إلى الإستيراد، لنفاذي عجز الميزان التجاري من جهة، والتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى؛
3. يجب أن ينزع المنتجون إلى زيادة الإنتاج، من أجل امتصاص الطلب المحلي لا إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة.

ثالثا: التوزيع القطاعي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي .

يتم توزيع المخصصات المالية، على مختلف القطاعات الاقتصادية المعنية بهذا البرنامج وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع المخصصات المالية على القطاعات الاقتصادية.

الوحدة: مليار دج

الموارد البشرية	الاشغال الكبرى	التنمية المحلية	دعم النشاط الزراعي	دعم الإصلاحات الاقتصادية	انشطة البرامج
90	210	113	65	47	مخصصات مالية
17.14	40.0	21.52	12.38	8.95	%

المصدر: روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، أيام 11-12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص8.

نلاحظ ارتفاع قيمة المخصصات المالية في شقها الخاص بالأشغال الكبرى، ثم التنمية المحلية، ثم دعم النشاط الزراعي. ما يدل على وجود سياسة مالية موجهة نحو إنعاش هذه القطاعات وفي مقدمتها قطاع البناء والتشييد.

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مقالة بمجلة الباحث، العدد 10، 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 149.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يهدف برنامج دعم النمو الإقتصادي، إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي واليسر الاقتصادي، مع تكريس مفهوم الإلتعاش الإقتصادي¹. من أجل تغطية تكاليفه، تم تخصيص ما مقداره ستين مليار دولار أمريكي ؛ ويشمل خمسة محاور²:

3. تحسين ظروف المعيشة؛

4. تطوير المنشآت القاعدية؛

5. دعم النمو الاقتصادي؛

6. تحديث الخدمة العمومية؛

7. ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

إلا أن المحورين الأولين، هما اللذان يشكلان الأولوية بالفعل، حيث خصص لهما على التوالي 45.4 في المائة و 40.5 في المائة، من الغلاف المالي الإجمالي، وذلك لضرورة الإسراع في تصحيح النقائص الملحوظة في عدد من الميادين، هذا بالإضافة إلى باقي البرامج التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو، والخاصة بولايات الجنوب وولايات المضاب.

أولاً: أهداف البرنامج .

تتميز أهداف هذا البرنامج، بكونها مقيدة بأرقام محددة وبآجال ترتبط بعمره، الأمر الذي يضيف نوعاً من الإلتزام الأخلاقي، فهي بالتالي خطوة نحو الشفافية والحوكمة، ولعل أهم أهداف هذا البرنامج³:

1. المحافظة على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5 %؛

2. إنشاء مائة ألف مؤسسة اقتصادية جديدة؛

3. توفير 2 مليون منصب شغل جديد، النصف يتم توظيفه في مختلف القطاعات، والنصف الباقي عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة؛

4. إنشاء مائة وخمسين ألف محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية؛

5. توفير مليون متر مكعب يومياً، من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك اصناف التعبئة الأخرى للمياه؛

6. توفير الشروط اللازمة لاستقبال، مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج؛

¹ روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، أيام 11-12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 9.

² موقع رئاسة الجمهورية، www.el-mouradia.dz

³ عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص ص (245-246).

7. إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الإجتماعية، الثقافية، الطاقوية والهياكل القاعدية.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (04): توزيع الحصص المالية حسب أهداف البرنامج

القطاعات	المبلغ بملايير دج	%
أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
ثانياً: برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
ثالثاً: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
رابعاً: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
خامساً: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1.2
مجموع البرنامج الخماسي (2009-2005)	4202.7	100

المصدر: موقع الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أفريل 2005، ص ص 6-7،

بتصرف. على الموقع الإلكتروني www.premier-ministre.gov.dz

و الملاحظ من خلال الجدول أن هذا البرنامج يمس سبع قطاعات، وهي:¹

1. قطاع التنمية المحلية والبشرية، الذي استفاد من 45.5 في المائة من إجمالي مخصص برنامج دعم النمو؛

2. قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية، الذي استفاد من 40.5 في المائة من إجمالي مخصص البرنامج؛

3. قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري، التي استفادت من 8 في المائة من إجمالي البرنامج؛

4. قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام، والاتصال الذي حصل على ما يعادل 1.2 في المائة من مبلغ إجمالي البرنامج.

و نلاحظ أيضا مواصلة اهتمام السلطة العامة بالجوانب الإجتماعية دون الجوانب الإقتصادية بحيث نستنتج من خلال معطيات الجدول أن الدولة تدعم التنمية الإقتصادية سوى بواقع 8 في المائة من إجمالي مخصصات هذا البرنامج وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب الأخرى وهي تقارب نصف القيمة المخصصة لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها والسؤال المطروح في هذا الصدد هو كم تبلغ الأهمية المولات لقطاع الصناعة والفلاحة مقارنة بهذا الجانب؟ وبالتالي فإنه في اعتقادنا أن توجهات السلطة العامة لا تكاد تذكر

¹ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، ص 255.

في هذه القطاعات ولم تحرز على أدنى أهمية وعليه فإن دعم الدولة للجانب الاجتماعي ما هو إلا لأسباب سياسية بحتة.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

وهو برنامج مكمل للبرامج السابقة، من حيث الأهداف المراد تحقيقها، ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية التي وضع لهذه الفترة ما قيمته 21214 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما: ¹

1. استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية

و الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، ما يعادل 130 مليار دولار؛

2. إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

أولا: أهداف البرنامج: ²

يهدف هذا البرنامج وتنمية للبرامج الأخرى إلى:

1. تحقيق التنمية البشرية؛

2. مواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية؛

3. دعم التنمية الاقتصادية؛

4. دعم التنمية الصناعية؛

5. مواصلة خلق مناصب الشغل؛

6. تطوير اقتصاد المعرفة.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء، مقالة بجريدة النهار، بدون عدد، 24 ماي 2010، على الموقع الإلكتروني www.enneharonline.com

² روضة جديدي، مرجع سابق، ص 12.

ثانيا: مضمون البرنامج

الجدول رقم (05): توزيع الحصص المالية حسب أهداف البرنامج .

المشاريع	المبالغ بمليار الدولار	النسبة المئوية
تحقيق التنمية البشرية	114.4	40
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع إنشاء مناصب شغل	15.6	5.5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	03	1.05
المجموع	286	100

المصدر: روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، أيام 11-12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 14.

نلاحظ أنه من أولويات هذا البرنامج هو تحقيق مستوى معين من التنمية البشرية، على حساب باقي القطاعات الاقتصادية التي كان من المفروض أن تعنى هي الأخرى بنفس القدر من الأهمية. حيث نلاحظ إنخفاض حصة التنمية الصناعية إلى 9.4 في المائة من الحصة الإجمالية للبرنامج وفي اعتقادنا أنها نقطة ضعف مهمة فيه. كما يعتبر هذا البرنامج طور التنفيذ ولا يمكن الحكم عليه بالنجاح أو بالفشل طالما لم تتوفر معنا الإحصائيات اللازمة لذلك.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار المالي

تعمل السياسة المالية، بفضل أدواتها الإيرادات العامة و النفقات العامة على القضاء على حالة اللاتوازن المالي بالإضافة الى باقي السياسات الاقتصادية الأخرى التي تعمل بإتجاه تحقيق هدف الإستقرار الاقتصادي العام.

المطلب الاول: الميزانية العامة في الجزائر

تكتسي الميزانية العامة في الجزائر أهمية كبيرة بحكم الاختلالات الاقتصادية التي تشهدها البلاد وتعتبر عن أداة ضبط ومتابعة ورقابة ولذلك فقد احتلت مكانة هامة في التشريع الجزائري.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة في الجزائر ومبادئها

أولاً: تعريف الميزانية العامة للدولة

ظهر تعريفها في قانون المالية: "تشكل الميزانية العامة للدولة، من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".¹

كما عرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية على أنها " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات، و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".²

تعتبر الميزانية العامة للدولة الجزائرية، وثيقة معتمدة من طرف السلطة التشريعية أو البرلمانية، التي تتكون من غرفتين وذلك وفقاً لدستور 28 نوفمبر 1996 بعد أن تعدها السلطة التنفيذية. ونعني هنا بالإعتماد ذلك الإذن التصريحي للحكومة، من أجل التصرف في أموال الأمة (إنفاقها) ويعتبر هذا الإذن، من أقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية المخولة دستوريا بإعطائه.³

و بناء عليه، فإنه يمكننا أن نعرف الميزانية العامة الجزائرية، على أنها الوثيقة القانونية التي تجيز لهيئات الدولة الجزائرية، إنفاق اعتماداتها على مختلف وسائل التجهيز، ومختلف وسائل التسيير، وتحصيل الإيرادات من مختلف المصادر التي تحددها القوانين واللوائح التنظيمية الجزائرية، وتقر العمل بها لسنة مالية.

ثانياً: مبادئ الميزانية العامة للدولة

تخضع الميزانية العامة في الجزائر من حيث إعدادها وتحضيرها، إلى مجموعة من المبادئ التي طرأت عليها عدة إستثناءات نوجزها في :

1. مبدأ سنوية الميزانية:

يقدم مشروع الميزانية العامة للدولة، في الفترة الخريفية من كل سنة، للمصادقة عليه مع حلول شهر ديسمبر من نفس السنة، على أن يشرع العمل بها مع مطلع السنة الجديدة، كما يوافق انطلاق السنة المالية في الجزائر انطلاق السنة المدنية أي من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر.*

إن لم تتم المصادقة عليها لأي ضرف كان، فإنه يتم العمل بالميزانية الاثني عشرية، على أن تعتبر ميزانية السنة الماضية كأساس تقديري، مع الأخذ بعين الاعتبار قانون المالية التكميلي.⁴ بالإضافة إلى استثناءين أولهما ان تستعمل التخصيصات المالية الموجهة لمشاريع طويلة الأجل اي تفوق السنة؛ وثانيهما ترحيل وتأجيل الإعتمادات المالية التي لم تصرف خلال هذه السنة لسنوات لاحقة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المادة 6.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ بتاريخ 15 اوت 1990، المادة 3 .

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، بدون طبعة، ص 384.

* انظر المواد: 3 و7 من القانون 84-17 وكذلك المادة 3 من القانون 90-21 .

⁴ محمد عبد المومن، الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 70.

2. مبدأ وحدة الميزانية :

بالنسبة لهذا المبدأ فإنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة،¹ وقد أجاز القانون بعض الإستثناءات:

• الميزانيات الملحقة:

إن المادة 44 من القانون 84-17 تجيز لبعض المرافق العامة، التي يستهدف نشاطها تأدية خدمات مدفوعة الثمن، أو انتاج بعض المواد، وضع ميزانيات ملحقة (تلحق بميزانية الدولة)، رغبة في إعطائها الشخصية المالية المستقلة وليس الشخصية الاعتبارية المستقلة، بدلا من الامتثال للقواعد الحكومية المعقدة. وفي نفس الوقت يسري عليها ما يسري على الميزانية العامة للدولة، بالنسبة لإعتماد السلطة التشريعية.²

• الحسابات الخاصة للخزينة :

إقترن مفهوم هذه الحسابات بفكرة جوهرية، مفادها ان خروج بعض المبالغ المالية من الخزينة العامة، لا يعتبر انفاقا بالمعنى الصحيح (كالسلفيات التي تقدمها الدولة للبلديات والمؤسسات). ودخول بعض المبالغ إلى الخزينة لا تعد موارد بالمعنى الصحيح (الكفالات والضمانات التي يدفعها بعض الموظفين للدولة كالحاسب العام مثلا)، لأن قبض هذه المبالغ لا يعد إيرادا لأنه سيعود إلى أصحابه، ولا يعد ذلك إنفاقا. و نظرا للطبيعة المؤقتة لهذه الحسابات، فإنها لا تقيد بالميزانية العامة بل تفتح لها حسابات مستقلة عنها، تدعى الحسابات الخاصة للخزينة؛ وبفعل التطور الذي طرأ عليها، فقد أصبحت تستقبل العمليات المالية ذات الطبيعة النهائية.³

و هي تعتبر، ذلك الإطار الذي يسجل دخول أموال وخروج أموال من الخزينة، دون اعتبار ذلك نفقات ولا إيرادات. على سبيل المثال تأمينات المقاولين المدفوعة للخزينة، من أجل تنفيذ مشروع معين؛ فهذه الحسابات مرتبطة ارتباطا وثيقا، بمهام الدولة وتفتح من خلال قانون المالية في مادته 48 وتجمع في خمس فئات:⁴

- **حسابات التجارة:** تسجل في هذه الحسابات، العمليات ذات الطابع الصناعي او التجاري التي تقدمها المصالح العمومية، والتي تشبه الخدمات التي تقدمها المؤسسات .
- **حسابات التخصيص الخاص:** تقوم هذه الحسابات بتصوير العمليات الممولة من خلال موارد خاصة، وتكون العمليات المنحزة من خلال حسابات التخصيص الخاص، مقرر و مرخصا بها كعمليات في إطار الميزانية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية 84-17، المادة 8.

² محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 401.

³ بشير بلس شاوش، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، بدون طبعة، ص 108.

⁴ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص ص(404-407).

- **حسابات التسبيقات:** يسجل فيه التسبيقات المقدمة على المدى القصير، من طرف الخزينة العمومية في حدود القروض المفتوحة وبدون فوائد.
- **حسابات القروض:** تتمثل في سلفيات لأكثر من أربع سنوات، تمنحها الدولة بفوائد و تعتبر اهم السلفيات تلك المقدمة للدول أخرى.
- **حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية:** تشمل العمليات المدرجة تحت إطار اتفاقيات دولية مصادق عليها.

- **حسابات المساهمات:** وتفتح بتعليمه صادرة عن وزير المالية. هذه الحسابات تشكل استثناء في قاعدة وحدة الميزانية، لكنها تبلغ من حيث الأهمية الإقتصادية مبلغا هاما، كونها تتعلق بنشاطات مصنفة بدقة، ولها أثر مباشر على الإقتصاد الوطني .

● الإعتمادات الإضافية أو التكميلية:

تشكل الميزانية التكميلية، استثناء مهما لقاعدة وحدة الميزانية العامة، بإعتبارها تؤدي دورا إضافيا و مكمل للأداء المالي للميزانية الأساسية.¹

● الميزانيات المستقلة:²

هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العمومية، المتمتعة بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وذلك دون الحاجة إلى نص صريح بخصوصها.

3. مبدأ عمومية الميزانية: (أو مبدأ شمول الميزانية)

وهو مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية، لكنه يحتوي هو الآخر على استثناءين³ :

- قاعدة عدم مقاصة النفقات من الإيرادات، أي انه يجب ان تظهر كلاهما بقيمتها الخام؛

- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات، أي ان كل الإيرادات موجهة لكل النفقات

و ذلك حسب نص المادة 7 من القانون 84-17 ؛ أما في حالة عدم كفاية الإعتمادات الموجهة لنفقة معينة، فإنه يجوز للهيئة الإدارية ان تطلب إعانة من الدولة حسب المادة 8 من القانون 84-17، التي تنص على إمكانية تخصيص الإيرادات لمواجهة بعض النفقات. وتكتسي هذه العملية، شكل الميزانيات الملحقه والحسابات الخاصة بالخزينة.

¹ إلياس حواميس، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2002-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 23.

² محمد عياس محرز، مرجع سابق، ص 409.

³ بشير يلس شاوش، مرجع سابق، ص ص (82-84).

4. مبدأ توازن الميزانية:

حسب قانون المالية لسنة 1984، فإن مبدأ توازن الميزانية العامة، قد تمت الإشارة إليه في إطار التوازنات العامة، والتي يعتبر توازن الميزانية العامة جزءا هاما منها، كما حدد هذا القانون السبل و الوسائل، التي من شأنها أن تضمن التوازن المالي للميزانية العامة حسب المخطط التنموي السنوي. وبناء عليه، فمن أجل ضمان التوازنات المالية، يجب أن يتم التوفيق بين الإختيارات المتاحة، عن طريق استخدام مختلف السياسات المالية الملائمة لذلك، كما يتوجب انعكاسها في قانون المالية السنوي.¹

الفرع الثاني: مراحل إنجاز مشروع الميزانية العامة في الجزائر

تمر الميزانية العامة في الجزائر بعدة مراحل، ابتداءً من مرحلة التحضير والإعداد، حتى مراحل الاعتماد والتنفيذ والرقابة، ثم تبدأ دورة جديدة لسنة قادمة.

أولا : إجراءات تحضير واعداد الميزانية العامة:

تعتبر عملية اعداد مشروع الميزانية العامة من اختصاص السلطة التنفيذية، التي تعمل بالتعاون مع باقي المديرية المختصة في وزارة المالية، على اعداد مسودة تضم تقييما شاملا لمجموع الايرادات والنفقات، التي لها علاقة بالوضع الإقتصادي والمالي لتعرض على مجلس الحكومة للمناقشة وتحديد الأولويات الخاصة بكل قطاع. وبناء عليه، يتم تحضير منشور يرسل إلى كافة الوزارات يتضمن المبادئ العامة، الواجبة الأخذ بعين الاعتبار أثناء تحضير مشروع الميزانية، التي تتعلق بضوابط معينة تخص ترشيد الأنفاق، مستويات الأنفاق المسموحة، منهجية المقترحات المتعلقة بكل قطاع؛ مع التذكير بعدم إدراج النفقات غير المحددة في الإطار العام.

وبناء على هذا المنشور، تقوم كل مديرية بالتنسيق مع كل المصالح والهيئات، بتحديد مقترحات الميزانية، التي ترسل إلى وزارة المالية مع الوثائق الثبوتية، وتقرر هذه الوزارة بعد الفحص الناقد طلب إيضاحات أو طلب تصحيح أو الموافقة عليها، لتتم مناقشتها على المستوى الوزاري من أجل تقريب وجهات النظر.²

ثانيا : اعتماد الميزانية العامة

يتم اعتماد الميزانية في الجزائر من طرف السلطة التشريعية، وفقا لقاعدة اسبقية الاعتماد على التنفيذ، وهي تملك هذا الحق، انطلاقا من حقها في الموافقة على جباية الضرائب ومراقبة موارد الدولة. حيث يتم في مرحلة اولى عقد جلسة عامة يحضرها مختلف النواب، أين يتم مناقشة الجميع الكلية للميزانية المقترحة، ومدى مطابقتها للأهداف الوطنية .

تتم مناقشة الميزانية بنودها التفصيلية، مع لجنة متخصصة ومتفرعة عن المجلس النيابي (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية)، وممثل الحكومة (وزير المالية)، على ان تقدم تقريرها إلى المجلس حال انتهائها من المهام

¹ Yahia denideni, la pratique du système budgétaire de l' état en Algérie ,OPU alger,2002,p p(292-293).

² فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص (60-59).

المسندة لها. وذلك مراعاة لأحكام الدستور، في مادته 121، التي تنص على "لا يقبل إقتراح أي قانون، مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، إلا إذا كان مرفوقاً بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية يساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها".¹ و في مرحلة أخيرة، تتم مناقشة تقرير اللجنة ثم يصوت على الميزانية العامة بأبوابها وفروعها، وفقاً للدستور و القوانين المعمول بها، وإذا ما تمت موافقة البرلمان على مشروع الميزانية العامة، فإنه يصدر من أجل ذلك قانون المالية.

1. تعريف قانون المالية:

هو قانون يصدر عن السلطة المختصة بالتشريع، ويعرف قانون المالية المسمى عادة (بالميزانية)، بأنه "الترجمة الرقمية لبرنامج عمل إقتصادي واجتماعي".² ويعبر عن القانون الذي يلزم بواسطته تنفيذ الميزانية العامة للدولة، لكن بعد إجازته من طرف السلطة البرلمانية، وقد شرع في تطبيق هذه الإجازة ابتداء من سنة 1978، وهي السنة التي توافق تنصيب أول مجلس شعبي وطني. كما جاء تعريفه في المادة 6 من القانون 84-17: "أن الإيرادات و النفقات النهائية للدولة، تحدد سنوياً بموجب قانون المالية، كما توزع وفق الأحكام التشريعية، وهي شكل الموازنة العامة للدولة".

2. أنواع قانون المالية :

تضمن القانون 84-17 في المادة 2، أنواع قانون المالية و هي:³

• قانون المالية السنوي :

وهو قانون يتناسب مع مبدأ سنوية الميزانية، ويتضمن ترخيص بالإقتطاعات الضريبية، ويخصص الاعتمادات الخاصة بالتسيير والتجهيز. كما يحتوي على جزئين أحدهما يتضمن أحكاماً خاصة بتحصيل الموارد العمومية، والطرق والوسائل التي تضمن السير الحسن للمصالح العمومية، والمحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية؛ والجزء الثاني، يتضمن المبالغ الإجمالية للإعتمادات المفتوحة في الميزانية، والموزعة على نفقات التسيير والتجهيز.

• قانون المالية التكميلي أو المعدل:

وهو القانون الذي يصدر بشأن تغيير تقديرات الإيرادات، أو خلق إيرادات جديدة، أو الترخيص بنفقات جديدة. لأن النفقات المعلن عنها في قانون المالية السنوي هي أرقام تقديرية، لذلك فإن هذا القانون هو قانون تصحيحي للأول حسب المستجدات الطارئة، لكن وفقاً للخطة الأولية المعلن عنها،

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 121، ص 10.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، مطبوعة صادرة عن وزارة المالية بمناسبة الذكرى الخمسين لعيد الاستقلال، ص 30.

³ نفس المرجع السابق، ص ص (1-2).

و يخضع هو الآخر للمصادقة من طرف البرلمان.

● قانون ضبط الميزانية:

حسب المادة 5 من القانون 84-17 التي تنص على " يشكل قانون ضبط الميزانية، الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية، وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية، أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية". وبناء عليه فإن قانون ضبط الميزانية، هو وثيقة إثبات تنفيذ الميزانية العامة والقوانين المالية التكميلية، و المعدلة الخاصة بكل سنة مالية. يهدف قانون ضبط الميزانية إلى ضبط النتائج وإجازة الفروقات بين المتوقع والمنفذ فعلا، كما يضبط رصيد الميزانية المحقق ولذلك، فهو أداة رقابية من طرف السلطة التشريعية، و أداة تقدير لميزانيات السنة المقبلة.

ويمكننا أن نضيف في هذا الصدد أن هذا القانون، لم يصدر في الجزائر منذ استقلالها إلا للسنوات 78-79-80-81 رغم أن المواد 187 من دستور 1976 و المادة 150 من دستور 89 و المادة 160 من دستور 96، تنص على وجوب اختتام السنة المالية بتصويت على قانون ضبط الميزانية العامة؛ و كانت سنة 87 هي آخر سنة، و استأنفت سنة 2011 بعد توقف دام 25 سنة، و يعود هذا التأخر إلى تردد الحكومة في تزويد النواب ببعض الوثائق الضرورية لذلك.

ثالثا: تنفيذ الميزانية العامة

و يتم تنفيذ الميزانية في الجزائر وفقا للخطوات التالية:¹

1. عمليات تحصيل الإيرادات:

تخضع عمليات تحصيل الإيرادات، لقاعدة عدم تخصيص الإعتمادات، ويتم تحصيل الإيرادات العامة من طرف موظفين مختصين وفقا لقواعد تتمثل في :

- تحصل الضريبة في مواعيد وبطرق توافق القانون الجبائي؛
- عند نشوء حق الدولة لدى الغير، فهي تعتبر وبحكم القانون متميزة عن باقي الدائنين، فقد خول لها القانون حق الحجز الإداري لتحصيل مستحقاتها؛
- يقر القانون الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين حيث يبدأ بتحديد مقدارها ثم جبايتها.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص (445-451).

2. عمليات النفقات :

إن إجازة إنفاق الإعتمادات، لا تعني بحال من الأحوال، إنفاق كل الإعتمادات المقررة تفاديا لتبديد المال العام. وهي تخضع لقاعدة تخصيص الإعتمادات، ويشرف على عمليات التنفيذ، جهازان اساسيان مستقلان عن بعضهما وهما:¹

● الآمرون بالصرف:

طبقا لأحكام قانون المحاسبة العمومية في المادة 23، الأمر بالصرف هو كل شخص مؤهل لتنفيذ العمليات المتعلقة بالإيرادات، من حيث إثباتها وتصفياتها والأمر بتحصيلها؛ وفيما يخص النفقة، الإلتزام بها وتصفياتها والأمر بصرفها، وتحدد مسؤولية الأمر بالصرف من خلال المادة 31 من قانون المحاسبة العمومية، حيث يعتبر مسؤولا عن التصرفات الصادرة عنه، عند تنفيذ العمليات المالية مسؤولية اما مدنية أو جزائية.

● المحاسبون العموميون:

ورد تعريف المحاسب العمومي في المادة 33 من قانون المحاسبة العمومية، انه يعد محاسبا عموميا، كل شخص يعين قانونا للقيام بعمليات تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، حراسة الأموال والسندات و القيم المكلف بحفضها وكذا تداولها، بالإضافة إلى حركة حسابات الموجودات؛ تقوم مسؤولية المحاسب العمومي عندما يثبت نقصا في الأموال والقيم، فضلا عن مسؤوليته في مسك دفاتر المحاسبة و المحافظة على الوثائق المسندة إليه.

رابعا: الرقابة على الميزانية العامة

بعد التصويت على مشروع الميزانية من طرف المجلس الشعبي الوطني، (الغرفة البرلمانية الاولى) تكون عملية الرقابة السابقة قد تمت، فيقوم رئيس المجلس بإرسال النص المصادق عليه إلى مجلس الأمة (الغرفة البرلمانية الثانية)، عندها يباشر هذا المجلس، بدراسة ومناقشة النص الوارد إليه بفضل لجنة مختصة، ثم يصوت عليه بأغلبية الاعضاء. ومع نهاية السنة المالية، تأتي الرقابة اللاحقة على الميزانية العامة، من خلال قانون ضبط الميزانية العامة للدولة الذي تعده الحكومة، وتقدمه للبرلمان للمناقشة والتصويت عليه.

كما تباشر الرقابة على الميزانية العامة، من طرف مؤسسات يتقاطع ويتكامل أدائها في كثير من الأحيان، و تتمثل في:²

¹ بشير يلس شلوش، مرجع سابق، ص ص (208-212).

² إلياس حوادميسة، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2002-2010)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص (80-120).

1. مجلس المحاسبة:

هو هيئة مستقلة دستورية تابعة لرئاسة الجمهورية، تمارس الرقابة بصفة لاحقة، انشئت بموجب دستور 1976، حيث تتمثل مهامها في الرقابة الخارجية على المؤسسات العمومية الواقعة تحت وصايتها، من حيث حسن تسيير المؤسسات والهيئات، التي تملك فيها الدولة والجماعات الإقليمية موارد مالية. كما تعمل على التأكد من مدى مطابقة عمليات الهيئات المالية، والمحاسبة للقوانين والتنظيمات المعمول بها، بالإضافة إلى تقييم نوعية المؤسسات من حيث الفعالية والأداء الاقتصادي؛ ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة مساعدة للسلطات التنفيذية والتشريعية.

2. المفتشية العامة للمالية :

هي هيئة رقابية دائمة تحت سلطة وزير المالية، أحدثت بموجب المرسوم 53/80 المؤرخ في 1 مارس 1980، تمارس هذه الهيئة دورا رقابيا يندرج ضمن إطار الرقابة اللاحقة. تمارس هذه الهيئة الرقابية رقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة، والجماعات الإقليمية، وكذا الهيئات والأجهزة، والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، بالإضافة إلى المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري، هيئات الضمان الاجتماعي، وكل الهيئات التي تستفيد من مساعدة الدولة، وكل مؤسسة عمومية مهما كان نظامها القانوني.

المطلب الثاني: النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر

استوجب أمر تسهيل عملية الرقابة على الميزانية العامة ترتيب عناصرها بطريقة تساعد مختلف الهيئات على أداء مهامها، ولذلك اعتمد المشرع الجزائري على تصنيفات أو تبويات مختلفة لعناصر الميزانية العامة، سواء تعلق الأمر بالنفقات العامة أو الإيرادات العامة خدمة للأهداف الاقتصادية.

الفرع الأول: النفقات العامة في الميزانية العامة

أولاً: تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة

هناك أربعة تصنيفات للنفقات العامة في الجزائر، وتتمثل في:

1. التبويب الإداري: تبويب النفقات العامة إداريا وفق معيارين:¹

- حسب الوزارات: تبويب ميزانية التسيير في الجزائر، وفقا للوزارات أين توضع الإعتمادات المفتوحة تحت تصرف الدوائر الوزارية.
- حسب طبيعة الإعتمادات: توزع الإعتمادات حسب الفصول أو القطاعات، التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

2. التبويب الوظيفي: رغم ان قانون المالية لم يقدم صورة عن التبويب الوظيفي، الا انه عرف

تقسيم الوظائف في الجزائر بأربع مجموعات كبيرة¹:

¹ الجمهورية الجزائرية الشعبية، القانون 84-17، المادة 20.

- الخدمات العامة وتضم: الإدارة العامة، العدل، الشرطة و الدفاع؛
- الخدمات الاجتماعية والجماعية وتضم: التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي والخدمات الجماعية (التعمير، السكن، الترفيه...)
- الخدمات الاقتصادية المتعلقة أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل وغيرها؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص: فائدة الدين العام، القروض، نفقات الشؤون الدينية و أخرى.

3. التبويب المالي: وتصنف النفقات العامة حسب هذا التصنيف، إلى ثلاث أصناف:²

- **النفقات النهائية:** وهي النفقات التي تصرف بلا مقابل كنفقات التسيير.
- **النفقات المؤقتة:** أو عمليات الخزينة، وتمثل جزءا من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، وتتبع لاحقا بعملية إيراد مناسبة لها، مثل عمليات الخزينة والعمليات المصرفية، فهي لا تقيد بالميزانية العامة بل في الحسابات الخاصة بالخزينة.
- **النفقات التقديرية:** و هي النفقات الافتراضية التي تنتج عن الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض القروض، لتسهيل إصدارها من طرف هيئة عمومية و هي مقرونة بشرط فإذا لم يتحقق لا تتحقق النفقة الفعلية.

4. التبويب الاقتصادي: يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة، إلى نفقات التسيير ونفقات الإستثمار.³

● نفقات التسيير:

هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة أساسا من رواتب الموظفين، مصاريف صيانة، البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ، وهي نفقات لا تحمل أدنى قيمة مضافة منتجة للإقتصاد الوطني، لأنها موجهة لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال لتسيير مرافق المجتمع.

و تجمع في أربعة أبواب:⁴

- باب أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- باب تخصيصات السلطة العمومية؛

¹ فاطمة مفتاح، مرجع سابق، ص51.

² نفس المرجع السابق، ص 52.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 17-84، المادة 23.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 17-84، المادة 24.

- باب النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- باب التدخلات العمومية.

● نفقات التجهيز:

تستهدف نفقات التجهيز زيادة القدرة الإنتاجية، بالزيادة في تكوين راس المال وذلك حسب الخطة الإنمائية التي تعتمد عليها الدولة خلال السنة المالية، وتقسم إلى ثلاثة أبواب:¹

- باب الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- باب اعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- باب النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر(1990-2011)

تقسم النفقات العامة في الميزانية العامة الجزائرية، إلى نفقات تجهيز(استثمار) ونفقات تسيير، حيث تصنف نفقات التسيير حسب الدوائر الوزارية، أما نفقات التجهيز فتصنف حسب القطاعات، ومن خلال الجدول أدناه يمكننا أن نلاحظ تطور هذه النفقات كالتالي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 17-84، المادة 35.

الجدول رقم (06): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2011).

الوحدة: مليون دج

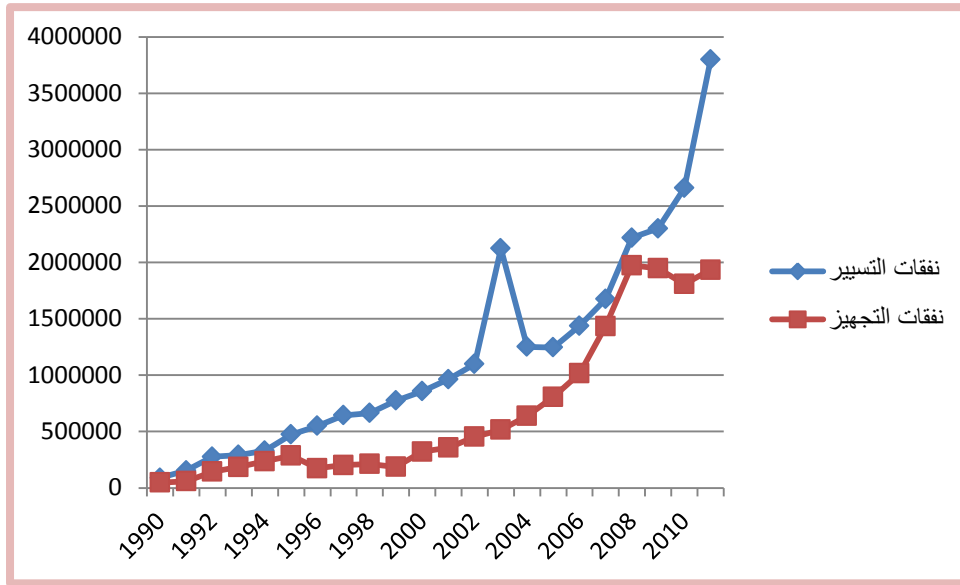
السنوات	نفقات التسيير ن ت	نفقات التجهيز ن تج	الناتج الداخلي الخام ن د خ	النفقات الإجمالية ن الإج	ن الإج/ن د خ %	ن ت/ن د خ %	ن تج/ن د خ %
1990	88 800	47 700	554 388.1	136 500	24.62	16.01	8.60
1991	153 800	58 300	862 132.8	212 100	24.60	17.83	6.76
1992	276 131	144 000	1 074 695.8	290 531	27.03	25.69	13.00
1993	291 417	185 210	1 189 724.9	476 627	40.06	24.49	15.56
1994	330 403	235 926	1 487 403.6	566 329	38.07	22.21	15.86
1995	473 694	285 923	2 004 994.7	759 617	37.88	23.62	14.26
1996	550 596	174 013	2 570 028.9	724 609	28.19	21.42	6.77
1997	643 555	201 641	2 780 168	845 196	30.40	23.14	7.25
1998	663 855	211 884	2 830 490.7	875 739	30.93	23.45	7.48
1999	774 695	186 987	3 238 197.5	961 682	29.69	23.92	5.77
2000	856 193	321 929	4 123 513.9	1 178 122	28.57	20.76	7.80
2001	963 633	357 395	4 260 810.7	1 321 028	31.00	22.61	8.38
2002	1 097 716	452 930	4 537 690.6	1 550 646	34.17	24.19	9.98
2003	1 122 761	516 504	4 758 693.8	1 639 265	34.44	23.59	10.85
2004	1 250 894	638 036	5 379 697.0	1 888 930	35.11	23.25	11.86
2005	1 245 132	806 905	7 561 984.3	2 052 037	27.13	16.46	10.67
2006	1 437 870	1 015 144	8 514 838.8	2 453 014	28.80	16.88	11.92
2007	1 674 031	1 434 638	9 362 690.3	3 108 669	33.20	17.87	15.32
2008	2 217 775	1 973 278	11 069 025.2	4 191 053	37.86	20.03	17.82
2009	2 300 023	1 946 311	10 017 515.1	4 246 334	42.38	22.96	19.42
2010	2 659 078	1 807 862	12 034 399.0	4 466 940	37.11	22.09	15.02
2011	3 797 252	1 934 500	14 481 007.8	5 731 752	39.58	26.22	13.35

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات.

- بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير.

الشكل (08): تطور نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في الميزانية العامة للدولة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول السابق.

يمثل الجدول السابق، تطور النفقات العامة في الجزائر، في عموده الثاني والممثل في نفقات التشغيل، نلاحظ تزايداً مطرداً ومستمر طيلة الفترة من 1990 إلى 2011؛ ويعكس عمود نفقات التجهيز نمواً مطرداً أيضاً في حجم النفقات الاستثمارية، لكن ليس بنفس وتيرة التزايد التي تبدو في نفقات التشغيل، الأمر الذي يفسر خلافاً بينهما.

يمكننا تحليل بيانات الجدول السابق بتقسيمهما إلى عشرين:

1. الفترة الممتدة من 1990-1999:

وهي فترة حاسمة في تاريخ الجزائر، حيث مثلت النفقات العامة خلالها تزايداً متواصلاً، في شق نفقات التشغيل عنه في نفقات التجهيز، ويعود ذلك إلى عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، مع التخلي عن النظام المخطط لتسهيل عملية الاندماج في اقتصاد السوق. كما تفسر هذه الزيادة في النفقات، بالارتفاع في الأجور لإمتصاص التوترات الاجتماعية، التي تركزت بفعل الأوضاع السياسية المتردية. هذا ويشير مبلغ نفقات التجهيز الموافق لسنة 1996 إلى انخفاض في قيمة هذه النفقات، الأمر الذي يدل على أثر المزاحمة المالية المعبر عنه بارتفاع حجم القروض المقدمة للدولة عوض الاقتصاد. إجمالاً، نلاحظ ارتفاع نسب نفقات التشغيل إلى الناتج الداخلي الخام إلى ما يقارب الربع ما عدا السنتين 90 و 91، وهو يدل على ارتفاع نسبة تمويل الدولة للنفقات غير المنتجة بالإقتصاد، حيث تصل هذه النسبة في المتوسط إلى 24 في المائة.

2. الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011:

أما في العشرية من 2001 إلى 2011، فإننا نلاحظ تزايدا أيضا في النفقات العامة، نتيجة انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي ابتداء من 2001. والتي تبدو متسارعة لصالح نفقات التسيير، ذلك لأنها استهدفت تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتحسين الخدمات العمومية، والتخفيف من حدة البطالة.

بالنسبة لنفقات التسيير، فقد حافظت على نفس وتيرة نموها تقريبا خلال الفترة الأولى من العشرية؛ أما بالنسبة لنفقات التجهيز، فقد شهدت تزايدا نسبيا، بنسبة متوسطة قدرت ب 10.20 في المائة من الناتج الداخلي الخام. ويعود لبرامج الإسكان، الخاصة بالمتضررين من الفيضانات التي اجتاحت الجزائر العاصمة خلال نوفمبر 2001، هذا بالنسبة للخمس سنوات الأولى من برامج الإنعاش الاقتصادي. أما بالنسبة للفترة الموالية، فنشاهد ارتفاعا أيضا في نفقات التجهيز، لكنه يبقى ارتفاعا محدودا. وكلها تعود إلى ارتفاع عدد السكنات المقدمة للمواطنين، وظروف تحسين الخدمات العمومية الخاصة بالأنشاء في ميدان الصحة والتعليم، هذا بالإضافة إلى انطلاق مشروع الطريق السيار شرق غرب.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة في الميزانية العامة

اهتمت السلطات الجزائرية خلال الفترة 1990-2011، بتنوع المصادر الإيرادية غير النفطية، لأن إيرادات المحروقات قد تجاوزت نسبة 50%، من جملة الإيرادات في الميزانية العامة.

أولا : تصنيف الإيرادات العامة في الميزانية العامة

تتضمن إيرادات الميزانية الجزائرية حسب قانون المالية 84-17:¹

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الاملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة، من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة، بصدد تسيير حافطة الاسهم التي تشحنها لها الدولة.

¹ الجمهورية الجزائرية الشعبية، قانون المالية 84-17، المادة 11.

بناء عليه، تصنف الإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة، في الملحق (أ) من قانون المالية إلى:

1. **الموارد العادية:** و هي الموارد التي تحصلها الدولة من الإيرادات الجبائية، والإيرادات العادية

وايرادات أخرى، حيث تتكون الجباية العادية من:

- **الضرائب المباشرة:** التي تضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل، وهي الضرائب على الدخل الإجمالي، والضرائب على أرباح الشركات.
 - **حقوق التسجيل والطابع:** وتتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الادارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات، أو العقارات، أو عقود التنازل بالبيع او بالإيجار و حقوق التأسيس، بالإضافة إلى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع جبائية أو دمغة.
 - **الضرائب غير المباشرة:** وتضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها، كالرسوم على الإستهلاك الخاص والرسوم الجمركية.
2. **الجباية البترولية:** وتلعب دورا هاما في تمويل الإقتصاد الوطني وتشكل أساسا من: ¹

- رسم مساحي سنوي؛
 - إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لثمين موارد المحروقات؛
 - رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة؛
 - ضريبة تكميلية على الناتج؛
 - الرسم على الارباح الاستثنائية؛
 - الرسم العقاري على الاموال غير المخصصة للاستغلال.
- تتميز الجباية البترولية بضخامة حجمها، وتعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، لذلك ميزها المشرع الجزائري عن الموارد الأخرى، بأن وضع لها تصنيفا مستقلا في الجدول (أ) من ميزانية الدولة.

¹ بشير بلس شاوش، مرجع سابق، ص 56.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الميزانية العامة

الجدول رقم (07): تطور حصيلة الإيرادات العادية والجباية البترولية للفترة 1990-2011

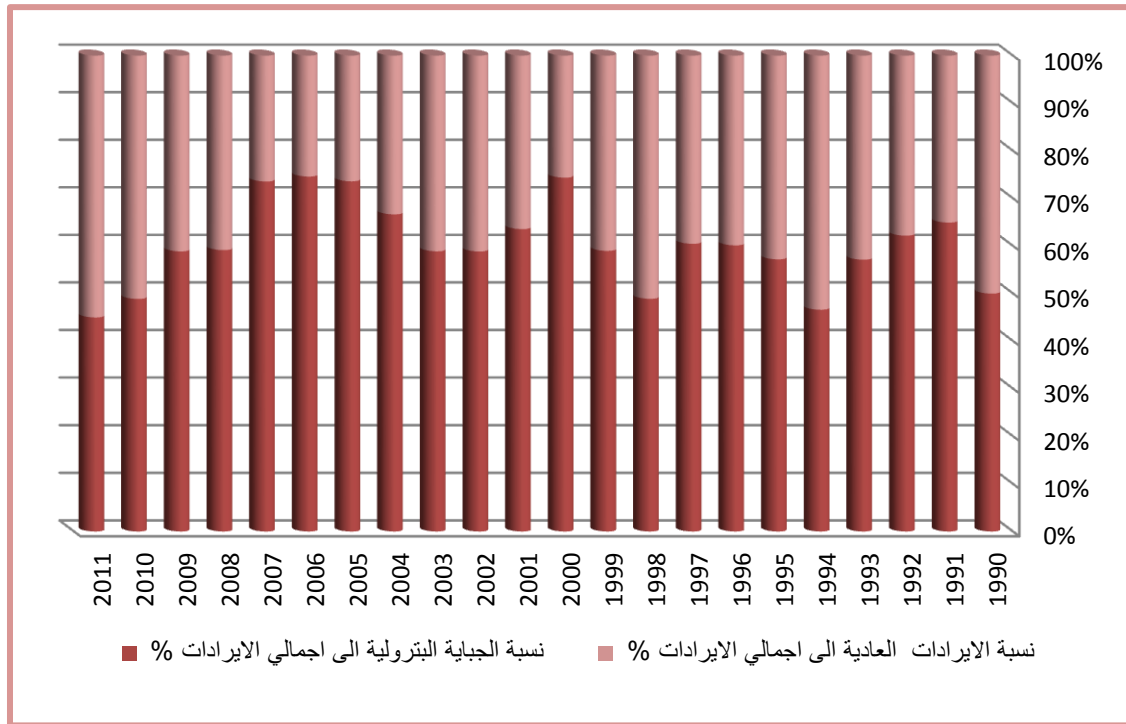
الوحدة: مليون د ج

نسبة الإيرادات العادية إلى إجمالي الإيرادات %	نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات %	الإيرادات الإجمالية للميزانية	الجبائية البترولية	الإيرادات العادية	السنوات
50,03	49.96	152 500	76 200	76 300	1990
35,11	64.88	248 900	161 500	87 400	1991
37,85	62.14	311 864	193800	118 064	1992
42,91	57.08	313 949	179218	134 731	1993
53,43	46.56	477 181	222 176	255 005	1994
45,04	54.95	611 731	336 148	275 583	1995
39,89	60.10	825 157	495 997	329 160	1996
39,05	60.94	926 668	564 765	361 903	1997
51,12	48.87	774 511	378 556	395 955	1998
41,07	58.92	950 496	560 121	390 375	1999
25,65	74.34	1 578 161	1 173 237	404 924	2000
36,47	63.52	1 505 526	956 389	549 137	2001
41,18	58.81	1 603 188	942 904	660 284	2002
53,65	76.73	1 674 466	1 284 975	689 491	2003
33,37	66.62	2 229 899	1 485 699	744 200	2004
26,43	73.56	3 082 828	2 267 836	814 992	2005
25,43	74.56	3 639 925	2 714 000	925 925	2006
26,46	73.53	3 687 900	2 711 850	976 050	2007
40,89	59.10	2 902 448	1 715 400	1 187 048	2008
41,16	58.83	3 275 362	1 927 000	1 348 362	2009
51,15	48.84	3 074 644	1 501 700	1 572 944	2010
55,05	44.94	3 403 108	1 529 400	1 873 708	2011

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (09): نسب الإيرادات العادية والجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية العامة للفترة (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول السابق.

يتبين لنا من خلال أرقام الجدول اعلاه، تذبذب ملحوظ في حصيلة الإيرادات العادية للدولة المتأثرة من الجباية العادية، رغم المحاولات التي تقوم بها الإدارة الجبائية، فيما يخص تخفيض نسب الغش والتهرب الضريبي. ورغم الإصلاحات الجبائية التي استهدفت تقريب المكلف من هذه المصالح، وتبسيط الإجراءات الإدارية، إلا أنها تبقى بعيدة عن الطموحات المرجوة. وهو ما يفسر حالة التذبذب في حصيلة الإيرادات العادية، من خلال انتقال النسب من 37.85 في المائة سنة 1992، إلى 53.43 في المائة سنة 1994، إلى 39.05 سنة 1997، و انخفاضها بشدة سنوات 2005، 2006 و 2007 على التوالي، لتبلغ متوسط قدره 26.10 من الإيرادات الإجمالية وهي نسبة ضئيلة جدا، لتعاود الإرتفاع مجددا فتصل إلى 55.05 في المائة و هي أعلى نسبة لها سنة 2011.

هذا وقد تميزت الجباية البترولية بالتفوق على الجباية العادية، ويعود ذلك إلى سيطرة قطاع المحروقات على إيرادات الميزانية العامة، الأمر الذي يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا المورد الطبيعي، كما يؤكد ارتباط مبالغ الإيرادات العامة للدولة بالجباية النفطية. هذه الأخيرة تخضع لمؤثرات سعر النفط وحجم صادراته التي غالبا ما تحدد سقفها من طرف منظمة الأوبك، وكذا سعر الدولار في سوق الصرف. ولهذا فقد تميزت الجباية البترولية خلال الفترة (1990-1997) بالتقدم تارة والتراجع تارة أخرى، لكن وبحلول سنة 2000، تحسن سعر النفط ليصل إلى 28.50 دولار للبرميل و 38.66 دولار للبرميل سنة 2004، ومع الصدمة النفطية المسجلة مع نهاية 2008 وبداية

2009، انخفضت عوائد الجباية البترولية ليس فقط لهذا السبب، بل أيضا لحالة الركود التي شهدتها القطاع النفطي ابتداء من سنة 2006، هذا رغم الإرتفاع الذي سجله سعر النفط سنوات 2010 و 2011.

الجدول رقم (08): تطورات أسعار النفط للفترة (1990-2011)

الوحدة: دولار / للبرميل

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00
سعر النفط 4	24,3	21,04	20,05	17,80	16,30	17,60	21,70	19,49	12,94	17,91	28,50
السنوات	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
سعر النفط 5	24,8	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,77	99,97	62,25	80,15	112,94

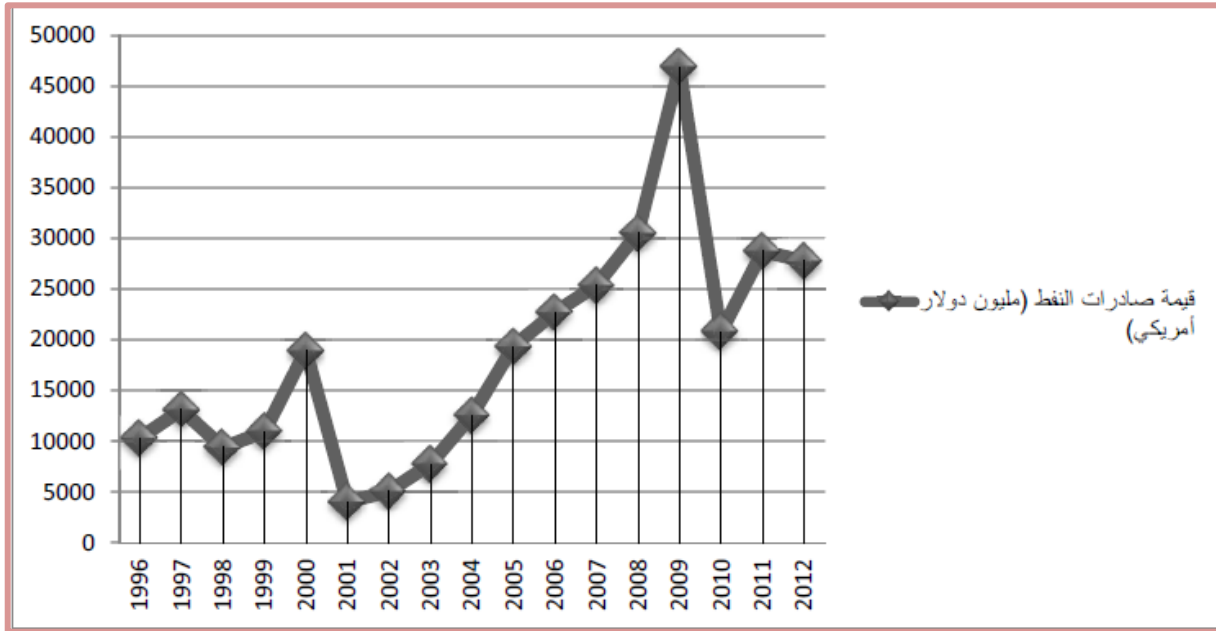
المصادر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- الديوان الوطني للإحصائيات؛
- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر للفترة: 1990-2004، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 405.

- Banque d'Algérie bulletin statistiques 1992-2005 série rétrospectives, juin 2006.

هذا وقد تميزت صادرات النفط بعدم الإستقرار، خلال الفترة 1996-1999 نظرا لتذبذب أسعار النفط. و بحلول سنة 2000، شهدت صادرات المحروقات تزايدا متواصلا اقترن بتزايد الصادرات بالحجم، إلى جانب تحسن أسعارها، والملاحظ أن أسعار النفط تتأثر بظروف خارجية، تلعب فيها الأوضاع الدولية دورا هاما، وهو ما يبينه الشكل أدناه.

الشكل رقم (10): منحى تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية للفترة 1996-2012



المصدر: أمينة عتو، إنعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر (1996-2012)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 12.

المطلب الثالث: التوازن المالي في الجزائر

يعبر توازن الميزانية العامة للدولة عن التوازن المالي بين كفتي الميزانية أي بين إيراداتها و نفقاتها. تتأثر ميزانية الدولة بعدد التغيرات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية والعالمية، و بحكم تبعية الاقتصاد الجزائري إلى القطاع المنجمي فإن الصدمات السعرية للنفط، تؤدي إلى حدوث اختلالات على مستوى مالية الدولة، وترجم مباشرة في صورة عجز في الميزانية العامة.

تلعب مرونة القاعدة الإنتاجية دورا أساسيا في سرعة تلبية حاجيات التصدير و تأمين الطلب المحلي مما يؤدي إلى التخفيض من فاتورة الإستيراد، و زيادة إحتياطي الدولة من العملة الصعبة؛ كما تلعب متانة القاعدة الإنتاجية دورا جوهريا في دعم الحصيلة الضريبية التي تعود إيراداتها إلى الدولة ومنه إلى دعم الإنفاق العام الذي يسري بوتيرة سريعة و يتطلب تمويل جوانب شتى منه.

الفرع الأول: تطور رصيد ميزانية الدولة

تتأثر ميزانية الدولة بالخطوة الاقتصادية العامة، لأنها تعكس خيارات السلطة العامة في دعم و تحفيز مختلف المشاريع الاقتصادية و في ظل عدم مقدرة الإيرادات العامة من الوفاء بها فإن ميزانية الدولة ستتأثر في توازنها المالي.

الجدول رقم (09): تطور رصيد الميزانية العامة للدولة للفترة (1990-2011).

السنوات	رصيد ميزانية الدولة بمليون د ج	نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام %
1990	16000	2,88
1991	36800	4,26
1992	21333	1,98
1993	37322	3,13
1994	-89148	-5,99
1995	-147886	-7,37
1996	100548	3,91
1997	81472	2,93
1998	-101228	-3,57
1999	-11186	-0,34
2000	400039	9,70
2001	184498	4,33
2002	52542	1,15
2003	35201	0,73
2004	340969	6,33
2005	1030791	13,63
2006	1186911	13,93
2007	579231	6,18
2008	-1288605	-11,64
2009	-970972	-9,69
2010	-1392296	-11,56
2011	-2328644	-16,08

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات الجداول السابقة؛
- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يعبر عجز الميزانية العامة للدولة، عن إحدى صور إختلال التوازن المالي الناشئ عن الإرتفاع المتزايد و المستمر في مبالغ النفقات العامة، مقارنة بالإيرادات العامة التي تستحوذ فيها الجباية البترولية، وايرادات الصادرات من المحروقات على الحصة الكبرى، مع تأثر هذه الأخيرة بمؤثرات خارجية. يمكن لعجز الميزانية أن يكون ناتجا عن خلل هيكلي وبنوي في الاقتصاد، كما قد يكون هذا العجز مفتعلا ومقصودا بفعل سياسة مالية توسعية (سياسة الميزانية).

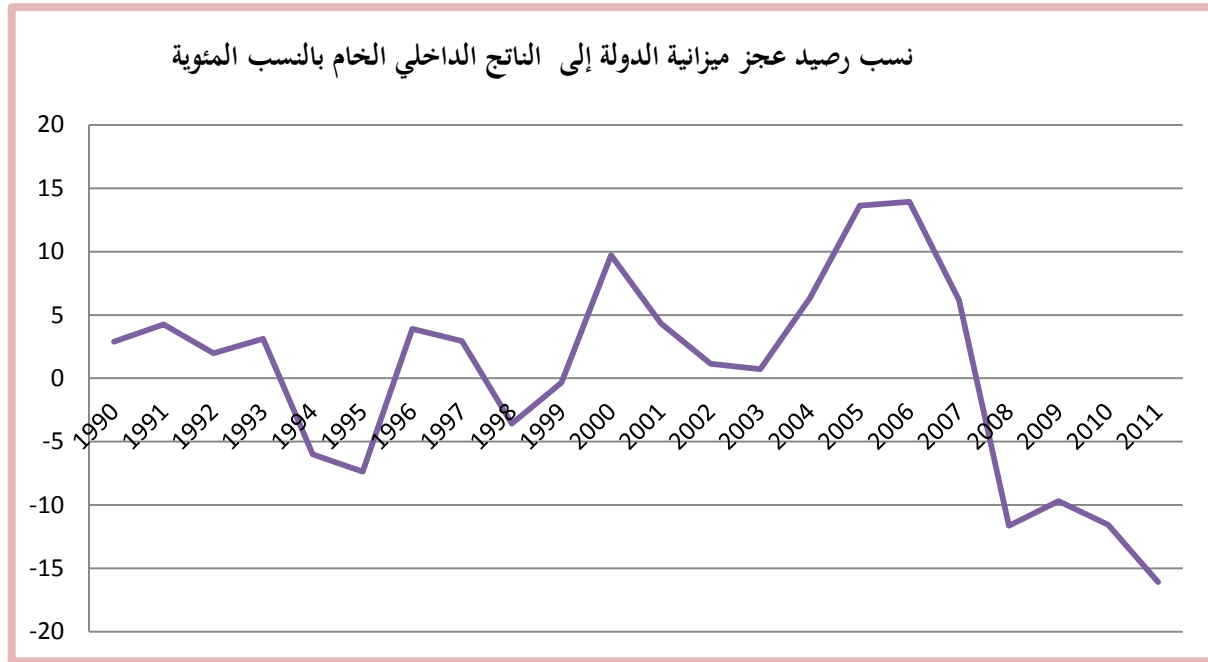
تميزت الميزانية العامة طيلة الفترة من 1990 إلى 1993، بوجود فائض تراوح بين 1,98 إلى 4,26 في المائة من الناتج الداخلي الخام، سرعان ما تحول إلى عجز سببه التزايد في النفقات العامة، وانخفاض العائدات النفطية نظرا لانخفاض سعر البترول، بالإضافة إلى ظروف التعديلات الهيكلية.

بفضل التعديل الذي مس سعر الصرف، من خلال تخفيض الدينار الجزائري و زيادة الواردات من العملة الصعبة الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية، مع التقويم الضريبي لسنة 1992 الذي فتح المجال أمام الخواص للتصدير و الإستيراد بعد أن كان حكرا على الدولة (في إطار تحرير التجارة الخارجية)، تحول هذا العجز إلى فوائض خصت السنتين 1996 و 1997، عاود العجز ظهوره بسبب تراجع الإيرادات النفطية خلال سنتي 1998 و 1999.

بعد أن أتت الإصلاحات الاقتصادية بشمارها، وتحسن سعر النفط، عادت حالة الفوائض المالية للظهور لتمتد على طول الفترة (2000-2007)، مع الإشارة إلى أن هذه الفوائض ليست فوائض فعلية ناجمة عن قطاعات إنتاجية مزدهرة بل عن قطاع ريعي يتأثر بمتغيرات دولية؛ وابتداء من سنة 2008 عاود العجز ظهوره من جديد، و ذلك بسبب انخفاض سعر البترول إبتداء من النصف الثاني من 2008، واستمراره حتى منتصف 2009، كما يعود ذلك إلى تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 .

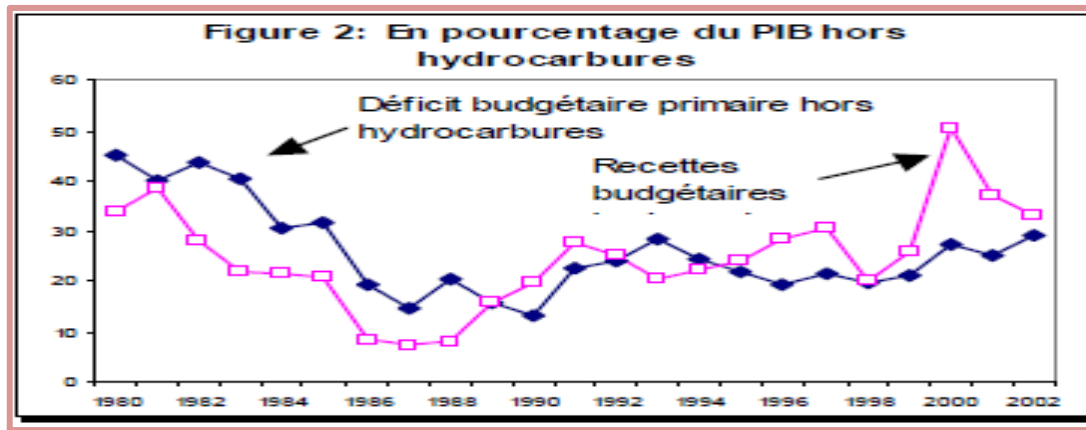
رغم تحسن أسعار النفط بعد ذلك، إلا أننا نلاحظ استمرار حالة العجز في الميزانية العامة إلى غاية 2011، و مرده هو التوسع في النفقات العامة. وفي اعتقادنا أن هذا العجز أقل من حيث قيمته الفعلية، نظرا لتثبيت السعر المرجعي لبرميل النفط عند 34 دولار ابتداء من 2008، بعد أن كان 19 دولار قبله (2004) وهذا إن دل فهو يدل على وجود عجز بنيوي هيكلي في الإقتصاد الجزائري، لأن الميزانية الجزائرية مازالت ترتبط بقطاع المحروقات، و مازال القطاع الإنتاجي بعيدا عن طموحات التنمية. و الشكل الموالي يبين تطور عجز الميزانية الجزائرية ببيانها.

الشكل رقم(11): تطور نسب العجز الموازي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الفترة 1990-2011



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

الشكل رقم (12): تطور العجز الموازي الأساسي خارج المحروقات وإيرادات الميزانية بالنسب المئوية للفترة (1980-2002).



Source: groupe de la banque mondiale, » **mémoire du président de la banque internationale pour la reconstitution et le développement et de la société financière internationale au conseil d'administration concernant une stratégie de coopération avec la république algérienne démocratique et populaire** », rapport n: 25828-AL, juin 2003, p 4.

يبين الشكل السابق، الإرتفاع المتواصل للعجز الموازي الأساسي خارج المحروقات، وهو يدل على تطور العجز في القطاعات المنتجة للسلع وعلى رأسها القطاع الصناعي. حيث يبدو أن العجز الأساسي فيها قد فاق 10 في

المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 1990، ثم استمرت نسبة العجز في الارتفاع لتبلغ 29 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 1993، وهي نسبة جد مرتفعة تعود إلى الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، التي عاشتها الجزائر، وإلى ظروف إفلاس المؤسسات العمومية وحلها. أما في الفترة 1994 إلى 1996 فقد انخفضت معدلات العجز الأساسي نسبيا، نظرا للبرامج الاستثمارية التحفيزية الموجهة للشباب، مع تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار؛ ثم نلاحظ عودة العجز مجددا إلى الارتفاع خلال السنوات 1999-2002، ليتراوح بين 20 وأكثر من 25 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة مرتفعة كانت بسبب عجز القطاعات الرئيسية في الإقتصاد الوطني، الأمر الذي يبرر وجود عجز هيكلي ومزمّن.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة للحد من عجز الميزانية العامة

اعتمدت الجزائر لأجل الحد من ظاهرة العجز في الميزانية العامة على عدة إجراءات يمكننا حصرها في:

أولاً: إخضاع شركات القطاع العام لقوى السوق و لظروف المنافسة، مما أدى إلى بيع بعض وحداته إلى القطاع الخاص. و ذلك دائما في إطار إعطاء هذا القطاع، فرصة للدخول في الحياة الإقتصادية و المشاركة فيها.

ثانياً: الإستمرار في عملية تحفيز الإستثمار الخاص، من خلال إعطاء جملة من التسهيلات الضريبية التي تركز على الإعفاءات، و التي أعتقد لكثرتها قد أثرت على إيرادات الميزانية العامة؛

ثالثاً: تدعيم فكرة تحرير التجارة الخارجية، من أجل تدعيم إيرادات الميزانية العامة من جانب الضرائب الجمركية؛

رابعاً: إصلاح النظام المصرفي كخطوة أولى لتسهيل عملية الإقتراض للإستثمار، ثم إصلاح نظام الصرف للدينار الجزائري عن طريق تخفيضه كخطوة ثانية، لتشجيع عملية التصدير مع إمكانية الخواص الخوض في هذا المجال.

المبحث الثالث: تقييم السياسة المالية

إن عملية تقييم أي سياسة اقتصادية كانت تعتمد أساسا، على مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها، وعلى تقييم آثارها السلبية على المتغيرات الاقتصادية، مع التركيز على هذا الدور السلبي وتتبع آثاره على المدى الطويل.

المطلب الأول: السياسة الضريبية في الفترة (1990-2011)

اعتمدت الجزائر خلال عملية إصلاح النظام الضريبي، على محاولة تصحيح كافة الثغرات القانونية التي يمكن للمكلف استغلالها، للتهرب من أداء واجبه الضريبي لضمان حصيلة معتبرة، يمكنها أن تساهم في تمويل خزينة الدولة.

الفرع الأول: تحليل السياسة الضريبية في الجزائر

سعت السلطات العامة في الجزائر منذ الأزمة الاقتصادية إلى إصلاح المنظومة الجبائية حيث كانت تستهدف في كل مرة تقويم وجها من أوجه القصور الذي يعانيه هذا القطاع، وقد كانت الإصلاحات الجبائية لسنة 1992، أحد

هذه الإصلاحات التي أرادت بها السلطات العامة تغطية على الأقل نفقات التسيير عن طريق الضرائب العادية، وذلك في إطار عملية الإعتماد على الجباية العادية عوض الجباية النفطية.

و استنادا إلى ما توفر معنا من إحصائيات - أنظر إلى الملحق (01) - تمثل مساهمة الجباية البترولية في الجباية العادية، نسبة أكبر من 50 في المائة، وهي نسبة كبيرة وتتميز عن الجباية العادية بالوفرة، حيث نلاحظ أنها قد استطاعت أن تستحوذ على 83.44 في المائة، من مجموع الجباية سنة 2010. كما سجلت طيلة الفترة نسبة أكبر من 50 في المائة، وتعتبر هذه النسب المرتفعة عن إرتفاع مساهمة هذا النوع من الجباية في النفقات العامة، ونلاحظ أنها شكلت ما نسبته 99.58 في المائة، من النفقات العامة سنة 2000، ونسبة 110.51 في المائة، و110.63 في المائة سنتي 2005 و2006 على التوالي.

هذا ونلاحظ تذبذب الجباية العادية، على مدار هذه الفترة أين نسجل أدنى قيمة مساهمة للجباية العادية، في مجموع الجباية سنة 2005 بمقدار 22.02 في المائة، و أعلى قيمة مساهمة سنة 2010 بمقدار 72.12 في المائة من مجموع الجباية. وهي قيمة مرتفعة وإيجابية جدا تعود إلى التحكم الجيد في الوعاء الجبائي، من طرف مصالح التحصيل على مستوى وزارة المالية¹ وكذا أعمال التحديث التي قامت بها الإدارة الجبائية، حيث تم تسديد أغلب المخلفات والديون التي كانت على عاتق المكلفين.

إجمالا يمكننا أن نستنتج عدم قدرة الجباية العادية من ملاحقة نفقات التسيير إلا بما يقارب النصف، الأمر الذي يدل على عدم نجاح السلطة العامة، في تحقيق الهدف المتعلق بتغطية على الأقل نفقات التسيير بواسطة الجباية العادية.

تتكون الجباية العادية من:

¹ بوابة الوزير الاول، على الموقع الإلكتروني: www.premier-ministre.gov.dz

الجدول رقم (10): هيكل الجباية العادية للفترة (1993-2011) الوحدة: 10⁹ دج

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك
1993	126.1	54.2	6.9	30.0
1994	163.2	65.9	6.6	47.9
1995	233.2	99.9	6.4	73.3
1996	290.5	129.5	9.1	84.4
1997	81.8	148.1	10.6	73.5
1998	88.8	154.9	11.3	75.5
1999	72.2	149.7	12.7	80.2
2000	82.0	165.0	16.2	86.3
2001	98.5	179.3	16.8	103.7
2002	112.3	223.5	18.9	128.4
2003	127.9	233.9	19.3	143.8
2004	148.0	274.0	16.9	138.8
2005	-	-	-	-
2006	-	-	-	-
2007	-	-	-	-
2008	332	435	34	165
2009	462	478	36	170
2010	562	515	40	182
2011	685	573	47	222

المصدر: عبد الرحيم شبيبي، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير،

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 234.

- IMF staff country report, statistical appendix (2012)

من خلال بيانات الجدول السابق يتبين لنا تفوق إيرادات الضرائب المباشرة على الضرائب غير المباشرة خلال

السنوات (1993-1996)، لكن ابتداء من سنة 1997 انقلب الوضع إلى العكس تماما و ذلك حتى سنة 2009،

عموما يمكننا رد هذا التذبذب في العائدات إلى محاولات السلطة للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي. تميزت

الجباية العادية مقارنة بالجباية الكلية خلال الفترة (1992-2011)، بقلتها وتذبذبها رغم سياسات الإصلاح

المطبقة ابتداء من 1992. بالرغم من سياسة الإلغاء والتخفيض لبعض معدلات الضرائب كضريبة الدفع الجزائي

2.55 في المائة، بعد أن كان التي أسقطت ابتداء من 2006، وتخفيض معدل الرسم على النشاط المهني إلى 2

المائة سنة 2003، إضافة إلى تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات، من 30 إلى 25 في المائة ابتداء من

إلا أنها تبقى¹ 2006، ثم إلى 19 في المائة سنة 2008، لنشاطات الإنتاج والبناء والأشغال والنشاطات السياحية؛ دائما منخفضة في مواجهة الجباية البترولية، ومن حيث تغطيتها لنفقات التسيير كما كان مستهدفا ويعود ذلك إلى:

أولاً: كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الإستثمار والتصدير والتشغيل؛

ثانياً: ارتفاع نسب التهرب الضريبي وعدم قدرة الإدارة الضريبية، على التخفيف من هذه الظاهرة نظرا لنقص الكفاءة، والتأهيل في المجال الإداري والتكنولوجي؛

ثالثاً: ضعف القاعدة الإنتاجية التي تسمح بالرفع من الإنتاج الزراعي و الصناعي؛

رابعاً: انتشار الإقتصاد غير الرسمي.

كما يجب الإشارة إلى معدل الضغط الضريبي، الذي يمكن قياسه إنطلاقا من نسبة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، فإنه يلاحظ من قيم الملحق رقم (01) أنها انحصرت بين 17.12 في المائة كقيمة دنيا، و 21.09 في المائة كقيمة قصوى خلال الفترة 2001-2011، والتي يمكن اعتبارها في مجملها قيما منخفضة، ذلك إذا ما قارناها بالمعدل النموذجي، الذي اقترحه كولن كلارك والذي حدده ب 25 في المائة. وعليه فإن هذه النسب، تدل على إمكانية إيجاد أوعية ضريبية جديدة دون الإضرار بالإقتصاد الوطني، ومن ثمة الرفع من مردودية الجباية العادية، من أجل تحقيق عملية الإحلال التي نسعى إليها.²

الفرع الثاني: تقييم السياسة الضريبية في الجزائر

إنطلاقا مما سبق، يمكننا تقييم السياسة الضريبية في الجزائر من خلال النقاط التالية :

أولاً: رغم محاولة السلطات الجزائرية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلا أن هذه الأخيرة تعززت مكانتها أكثر، خاصة عند ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، مع مطلع الفية القرن الواحد والعشرين؛ وانخفاض قيمة الدينار الجزائري وعدم قدرة القطاع الإنتاجي، على الوفاء بالإحتياجات المحلية؛

ثانياً: رغم محاولة السلطات تغطية نفقات التسيير بواسطة الجباية العادية، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، نظرا لظروف عدم التأهيل الإداري لعمال المصالح الضريبية، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي؛

ثالثاً: أدى حل المؤسسات العمومية الجزائرية وإخضاعها لمنطق الإفلاس، وتطبيق اجراءات التطهير المالي إلى حرمان الخزينة العمومية من عوائدها الجبائية؛

¹ بوعلام ولهي، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، أيام 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، ص 6.

² كمال رزيق وسمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مقالة بمجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جانفي 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 332.

رابعاً: إن ظاهرة التعديل والإلغاء والإلتزام لقوانين النظام الجبائي، جعلت منه صعب الفهم وكثير التعقيد، خاصة مع عدم توفر الوعي الضريبي لدى المواطن، ضف إلى أن هذه الإجراءات قد فتحت الباب أمام المستفيدين منها، للبحث عن سبل التهرب من أدائها؛

خامساً: تفتقر السياسة الضريبية في الجزائر، لمعيار العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع من ذوي الرواتب، وفئات المجتمع ذوي النشاطات التجارية الحرة، بحيث يقتطع نصيب الفئة الأولى من المصدر وتتهرب الفئة الثانية من أداء واجبها الضريبي؛ إلى جانب ذلك قدرة الفئة الثانية من تحمل اعباء الضرائب غير المباشرة (لإرتفاع مداخيلها)، المدرجة بالأسعار المختلفة للسلع والخدمات. واضطرار أصحاب الفئة الأولى، لدفعها رغم ضآلة مداخيلها مقارنة بالفئة الثانية، الأمر الذي خلق نوعاً من الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد بحيث، ازدادت الفئة الأولى ثراء وازدادت الفئة الثانية فقراً.

الجدول رقم (11): توزيع الابعاء الجبائية لفئات المجتمع بالنسب المئوية للسنتين (1997 و 2001)

الوحدة: %

السنوات	1997	2001		
البيان	الحصة من الدخل الوطني المتاح	الحصة من الضرائب	الحصة من الدخل الوطني المتاح	الحصة من الضرائب
اصحاب قوة العمل	48.71	78.81	44.68	71.24
اصحاب الملكية	42.98	21.18	43.81	28.75

المصدر: كمال رزيق وبوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، مداخلة بملتقى السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص 13.

نلاحظ أن حصة أصحاب قوة العمل من الضرائب، أكبر من حصة اصحاب الملكية، رغم أن نصيبهم من الدخل الوطني المتاح متقارب مقارنة بالفئة الثانية. وهو إن دلّ فإنه يدل على انعدام العدالة بين فئات المجتمع، كما أن نسبة الضرائب على الأجور تمثل 60 في المائة، من مجموع الضرائب المباشرة ؛ بينما تمثل حصة الضرائب على الشركات ما قيمته 10 في المائة، من الضرائب المباشرة، وهو دليل ان الطبقة ذات الدخل المنخفض، هي الطبقة التي تتحمل عبء الجباية.³

³ كمال رزيق وبوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، بحث مقدم لملتقى السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص 13.

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية في الجزائر للفترة (1990-2011).

عرفت النفقات العامة في ميزانية الدولة تزايدا بسبب اتساع مجال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولتفادي تبديد هذا المال العام استوجب الأمر ضبط سياستها الإنفاقية.

الفرع الأول: تحليل تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر

لعبت النفقات العامة، دورا مهما في التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تمكنت من خلال الطفرات النفطية التي شهدتها سعر البترول، من الاستفادة من عوائده واستغلالها في خدمة الإنفاق العام. من خلال بيانات الملحق (02) يمكننا أن نقسم فترة الدراسة إلى خمس فترات، بحيث تشمل الفترة الأولى فترة التقرب من المنظمات الدولية. تليها فترة سنتين من 1998 إلى 2000، و هي الفترة التي شهدت تعاف ملموس من المشاكل الاقتصادية التي خلفتها أزمة 1986. ثم اعتمدنا الفترات الموالية، تبعا لبرامج الإنعاش الاقتصادي مع التوقف عند سنة 2011 بالنسبة للبيانات الرقمية. و نظرا لعدم توفر الأرقام الخاصة بالسنوات من 2011 إلى 2014 فقد اكتفينا بتحليل الأشكال البيانية، التي تم إيرادها في إحصائيات خبراء صندوق النقد الدولي.

أولا: الفترة من 1993 إلى 1998.

توافق هذه الفترة بداية الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر، من أجل إعادة التوازنات العامة للإقتصاد الجزائري، ونلمس من خلال الأرقام المتوفرة معنا، التزايد النسبي لنفقات التجهيز وعلى رأسها النفقات الرأسمالية، حيث زادت بالضعف من 101.6 مليار دج سنة 1993، إلى 201.6 مليار دج سنة 1997. وتعتبر النفقات الرأسمالية، عن النفقات التي قامت بها الدولة، في إطار عملية تحديث تجهيزاتها المخربة، بفعل الأوضاع السياسية من جهة ؛ وتلك المتعلقة بالإميازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية للإستثمار المتعلقة أساسا بالتجهيز. و نلاحظ في المقابل تزايد الأرقام الخاصة بالنفقات الجارية، إلى أكثر من الضعف حيث انتقلت من 231.5 مليار دج سنة 1993 لتصبح 578.3 مليار دج سنة 1998، أين نسجل ارتفاع تدريجي في النفقات الخاصة بأجور و رواتب العاملين من 121.5 مليار دج سنة 1993 إلى 258.2 مليار دج سنة 1998. ويعود هذا الارتفاع، لتجنب التصعيد الاجتماعي الناجم عن الإصلاحات الهيكلية، التي كانت لها انعكاسات قاسية على المجتمع الجزائري خاصة في ظل الظروف السياسية المتردية التي عاشتها البلاد؛ كما نسجل تزايد مبالغ النفقات الخاصة بمعاشات المجاهدين، التي انتقلت من 10 مليار دج سنة 1993 إلى 37.9 مليار دج سنة 1998. وكذلك الأمر بالنسبة للمواد والتجهيزات والتحويلات الجارية والخدمات العمومية؛ أما بالنسبة لفوائد الديون فقد شهدت هي الأخرى تزايدا، نظرا لارتفاع حدة المديونية التي عاشتها الجزائر بعد أزمة 1986، وخضوع السلطات الجزائرية لشروط إعادة جدولة الديون مع نادي لندن ونادي باريس.

ثانيا: الفترة من 1999 إلى 2000

تميزت هذه الفترة بإنخفاض النفقات الرأسمالية، حيث قدرت بمبلغ 187 مليار دج سنة 1999 بعد أن كانت 211.9 مليار دج سنة 1998، مقابل إرتفاع النفقات الجارية التي قدرت ب 684.8 مليار دج سنة 1999 بعد أن كانت 578.3 سنة 1998.

هذا ونلاحظ عودة النفقات الرأسمالية وكذا النفقات الجارية للتقدم نسبيا مع سنة 2000، نظرا لحالة الوفر المالي التي شهدتها بداية الالفية بسبب إرتفاع سعر النفط. ومن أجل النهوض بالجانب المعيشي للمواطن، تم إدخال تعديلات جديدة على القانون العام للعمال، بعد أن كانت تتسم رواتبهم في مجملها بالضعف. الأمر الذي يفسر التحسن النسبي في مبالغ النفقات المتعلقة برواتب وأجور العاملين، ما بين (258.2 مليار دج سنة 1998 و 281.1 مليار دج سنة 2000)؛ كما تم الإهتمام بالخدمات العمومية خاصة منها المتعلقة بالصحة، التي سجلت تقدما متواضعا في قيمها (75.2 مليار دج سنة 1998 و 92 مليار دج سنة 2000).

ثالثا: الفترة من 2001 إلى 2004

تميزت هذه الفترة بإنطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي التي استهدفت تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، عن طريق تهيئة الاقليم في شقه الخاص بالمضاب العليا، وإنجاز حضيرة معلوماتية بسيدي عبد الله، وربط المناطق النائية بالغاز الطبيعي، وهو مبرر إرتفاع ارقام الجدول في عموده الخاص بالنفقات الرأسمالية إلى حد الضعف على ما كانت عليه سنة 2001، حيث انتقلت من 357 مليار دج سنة 2001 إلى 646 مليار دج سنة 2004 ؛ أما النفقات الجارية فقد سجلت هي الأخرى إرتفاعا، حيث انتقلت من 963 مليار دج سنة 2001 إلى 1245 مليار دج سنة 2004، ويعود هذا الإرتفاع إلى الإهتمام بتحسين ظروف معيشة السكان، عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، وبالفعل فقد سجلت هذه الفترة تراجعاً في نسب البطالة، بحيث انخفض معدلها من 27.3 في المائة، سنة 2001 إلى 17.7 في المائة سنة 2004 حسب الجدول رقم 12.

رابعا: الفترة من 2005 إلى 2009

ونلاحظ في هذه الفترة، ارتفاع مقدار النفقات الرأسمالية من 646 مليار دج سنة 2004 إلى 810.6 مليار دج سنة 2005، لتصل سنة 2009 إلى 1946 مليار دج، ويعود هذا التطور إلى برامج النمو الإقتصادي التي استهدفت إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية الجديدة، وإنشاء هياكل قاعدية، بالإضافة إلى مؤسسات تربوية وثقافية؛ اما بالنسبة للنفقات الجارية، فقد وصلت ارتفاعها خلال هذا الخماسي، بحيث انتقلت من 1241.4 مليار دج سنة 2005 لتبلغ 2275 مليار دج سنة 2009، ويعود ارتفاع مبالغ هذه النفقات دائما إلى برنامج دعم النمو الإقتصادي. انتقلت أجور ورواتب العاملين من 492.2 مليار دج سنة 2005، ووصلت إلى 880 مليار دج سنة 2009 مع ارتفاع باقي النفقات، خاصة منها التحويلات الجارية، التي قفزت من 332.7 مليار دج سنة 2005

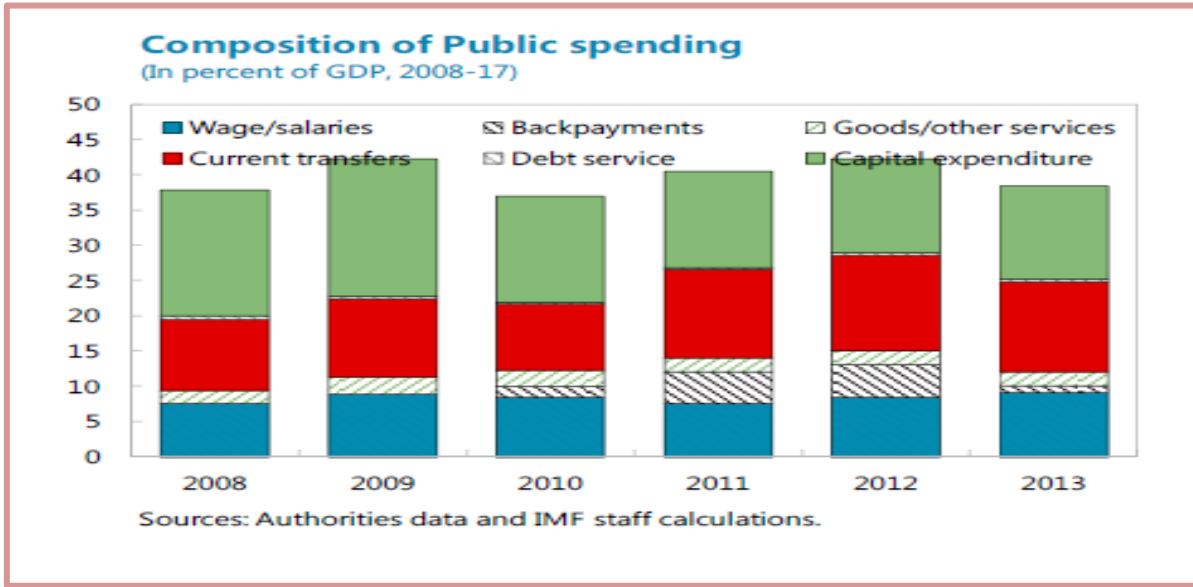
وصولا إلى 1115 مليار دج سنة 2008، نظرا لارتفاع المساعدات الاجتماعية والدعم المالي لقطاع التشغيل، إضافة إلى ارتفاع العلاوات المقدمة للعائلات.

خامسا: الفترة 2010-2013

تميزت هذه الفترة بعدم انتهاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي، للحكم على النتائج التي أتت بها، إلا أنه ولتوفر هذه البيانات يمكننا أن نلاحظ ارتفاع نسب التحويلات الجارية، بسبب ارتفاع مبالغ الإعانات المالية المقدمة من أجل التنمية البشرية، في شقها الخاص بقطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي، ذلك للاستثمار في العنصر البشري وتحسين مردوديته؛ في حين واصلت نسب الأجور والرواتب ارتفاعها، حيث وصلت إلى ما يقارب 10 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2013. هذا وبقيت نسب خدمة الدين العام ثابتة تقريبا، مقارنة مع نسب السداد المسبق للديون التي سجلت ارتفاعا سنتي 2011 و 2012 وهو ما يبينه الشكل الموالي .

الشكل رقم (13): مكونات الأنفاق العمومي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2008-2013).

الوحدة: %



Source: International monetary fund, staff country report, statistical appendix 2013.

الفرع الثاني: تقييم السياسة الإنفاقية في الجزائر

بناء على ما تقدم من تحليل للسياسة الإنفاقية، فإننا نلاحظ أن مساعي السلطات الجزائرية، للخروج من ضائقة السيولة المالية، التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، والتي نشأت بفعل الاختلالات الهيكلية والأزمات النفطية، قد انتهت بتعاف مع نهاية 1998، بفضل وصفات صندوق النقد الدولي، و توصيات خبراءه في مجال السياسة المالية رغم كلفتها الاجتماعية، وكذا الإمدادات المالية التي حصلت عليها الجزائر، إضافة إلى إعادة جدولة الدين العام وتحسن أسعار النفط.

أما بالنسبة للعشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، فإننا نلاحظ أنها فترة حافلة بالبرامج التنموية، التي ساهمت إلى حد ما في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر، حيث أتت سياسة الميزانية للفترة (2001-2011) بمجموعة من النتائج تتلخص في الآتي:

أولاً: معدلات النمو الاقتصادي

يستهدف مخطط الإنعاش الاقتصادي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما استهدف تقليص حدة البطالة وتخفيض معدلات التضخم، مع تخفيض المديونية العمومية، والجدول الموالي يبين معدلات النمو أهم المتغيرات الاقتصادية الموافقة لهذه الأهداف.

الجدول رقم (12): معدلات أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة (1999-2011)

الوحدة: %

اليان	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
النمو	3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8	4.6	2.4	2.4	3.3	2.4
البطالة	29.2	29.5	27.3	25.9	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8	11	10	10	10
التضخم	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	2.5	3.5	4.5	5.7	3.9	4.52
الدين الخارجي	27.99	25.27	22.58	22.82	23.52	22.15	17.19	5.67	5.66	5.58	5.41	5.16	4.4

Source: Abderrahim chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, the impact of fiscal policy on economic activity over the business cycle, ERF20 th annual conference "SOCIAL JUSTICE AND ECONOMIC DEVELOPMENT", march 21, 22, 2014, Cairo, Egypt, p13.

بناء على ما يقدمه الجدول أعلاه، يتبين لنا أن كل القطاعات الاقتصادية قد ساهمت بنسب مختلفة في تخفيض معدلات البطالة، وقد قدمت نواتج متباينة لكنها مازالت دون طموحات السلطة العامة، فبالرغم من استثمار ما نسبته 10 في المائة من الناتج الداخلي الخام ما بين 1999-2011، إلا أنها لم تحقق إلا 4.5 في المائة نمو ما بين 2001-2007، وهي نسبة ضئيلة تدل على محدودية القطاع المنتج، كما تدل هذه النسب أن الجزائر تفقد سنوياً 5 في المائة من قيمة اقتصادها، ما يعكس ضعف ادائه المعبر عنه بالضعف الهيكلي وضعف أداء الإنفاق الاستثماري، الذي يتميز به القطاع الصناعي المنتج خارج قطاع المحروقات.

و لو نتبع أثر مضاعف الإنفاق الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة، فإننا نستنتج أن القطاع الأول الذي شهد أكبر تأثير لمضاعف الإنفاق العمومي، هو قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين سجل قطاع الخدمات العمومية تحسناً ملموساً، لكنه يبقى ضئيلاً ويمكن أن يكون أثر الإنفاق فيه موجوداً.

وعلى خلاف ذلك فإن انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في معدلات النمو، يثبت فرضية المرض الهولندي لكن هذا الأثر لا يعود إلى تأثير النسب الأولية للتبادل الحقيقي، بل يعود إلى أن هذا القطاع يخضع لأصول المنافسة

الخارجية، بخلاف ما كان عليه إبان النظام المركزي الموجه، إضافة إلى استقلاليته في مجال استيراد المواد الأولية والتجهيزات وقطع الغيار، والملاحظ في هذا القطاع، انعدام أثر مضاعف الأنفاق العام رغم أن هذا القطاع هو أهم قطاع من حيث إمتصاص اليد العاملة، والمسؤول على تحقيق نمو في الصادرات خارج المحروقات.¹ إن استغلال الموارد الطبيعية في الجزائر يقودنا إلى التمييز بين أثرين مختلفين:

- أثر النفقات العامة؛

- أثر حركة عوامل الإنتاج.

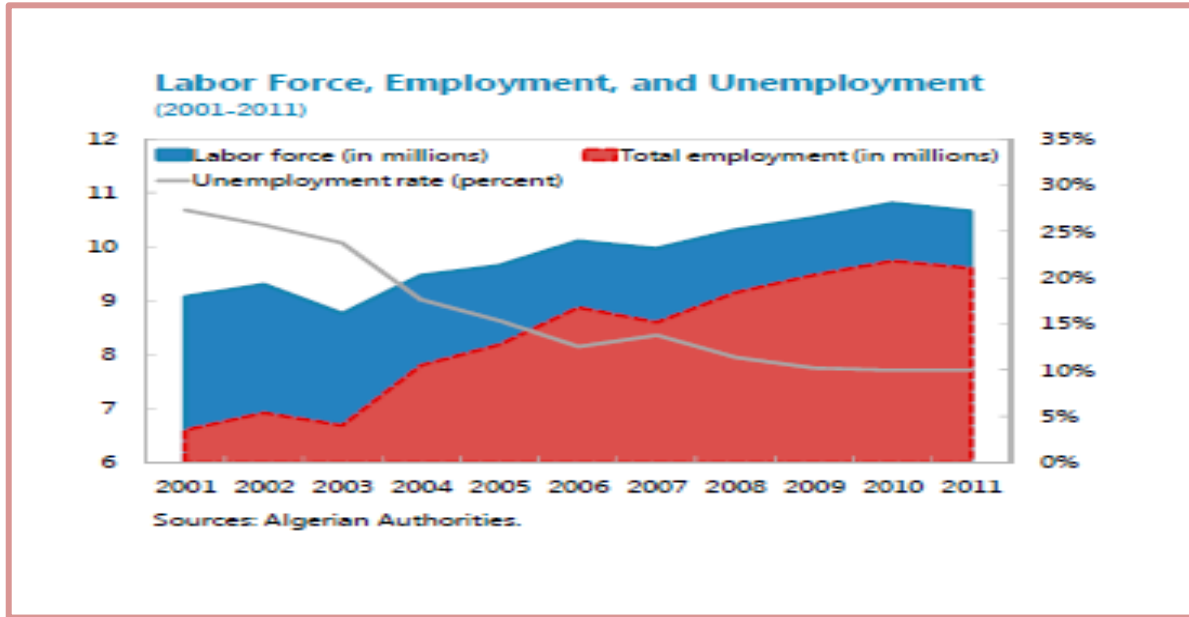
يتمثل أثر الإنفاق العام من خلال تراكم مداخيل البترول المتأتية من قطاع المحروقات، التي تترجم في صورة ارتفاع هام في الأنفاق الجاري على قطاعات منتجة لسلع غير تبادلية (مثل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات)، الناجم عن ارتفاع الطلب على هذه السلع، وينجر عن هذا الطلب إرتفاع في أسعار سلع هذا القطاع، ويبدو أثر الأنفاق هنا في أن جزءا مهما من الدخل يعود للدولة وبالتالي فإن أي قرار تتخذه الحكومة سيؤثر في الكمية المعروضة من السلع والخدمات؛ أما أثر حركة عوامل الإنتاج فتتمثل في انتقال اليد العاملة من القطاع المنتج للسلع التبادلية المعدة للتصدير (القطاع الصناعي)، نحو القطاعات الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض انتاجيته وتراجع معدلات نموه. هذا ويتحقق نوع من التوازن في القطاع الخدمي، نظرا لأثر حركة اليد العاملة المتأتية من القطاع الصناعي، لأن القطاع المزدهر والمتمثل في قطاع البناء والأشغال قد إستنزف كل عوامل الإنتاج، التي كان من المفروض أن تتجه إلى القطاع المتضرر (الصناعي). و عليه فإن انخفاض مردودية القطاع الصناعي، وتحسن مردودية القطاع الخدمي، ونشأة المجتمع المستهلك وغير المنتج مع ارتفاع أسعار السلع، وظاهرة هجرة سكان الريف نحو المدينة، تشكل كلها عوامل لبروز المرض الهولندي في الجزائر.

ثانيا: البطالة

سجلت معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2011، انخفاضاً إيجابياً متواصلاً تعبر عنه أرقام الجدول (17)، أين يمكننا أن نلاحظ انخفاض هذه المعدلات، من حوالي 29 في المائة سنة 1999، لتصبح في حدود 10 في المائة سنة 2011. ويعود الفضل إلى مختلف البرامج الإستثمارية، التي شهدتها الفترة والتي سمحت بامتصاص اليد العاملة في القطاعين الخاص والعام كما يوضحه الشكل الموالي .

¹Abderrahim chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, **the impact of fiscal policy on economic activity over the business cycle**, ERF20th annual conference "SOCIAL JUSTICE AND ECONOMIC DEVELOPMENT", march 21, 22, 2014, Cairo, Egypt, pp(11-14).

الشكل رقم (14): تطور نسب توظيف القوى العاملة والبطالة للفترة (2001-2011). الوحدة: %



Source: - International monetary fund, staff country report, statistical appendix 2012

ثالثا: التضخم

بعد أن سجلت معدلات التضخم* ارتفاعا خلال عشرية التسعينات، لتصل إلى أكثر من 20 في المائة خلال الفترة 91-95، فقد أحرزت تراجعا مهما سنة 1998، وقد تمكنت السلطة العامة من تحقيق الأهداف المسطرة من طرف برنامج الإستقرار الهيكلي، الذي تبنته الحكومة ما بين 98 إلى 2000، أين سجل معدل التضخم انخفاضا إلى 5 في المائة مع نهاية هذه الفترة.

و مع حلول أولى عشرية من الالفية، استمر انخفاض معدل التضخم لكنه تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، فبعد أن كان 4.22 في المائة سنة 2001 انخفض إلى 1.41 في المائة سنة 2002، ثم ارتفع إلى 3.56 في المائة سنة 2004، ليصل إلى 3.7 في المائة سنة 2009، رغم ذلك فإن هذه المعدلات تبقى إيجابية جدا على طول هذه العشرية، الأمر الذي يدل على ان السياسات الإقتصادية والنقدية قد أعطت نتائجها، كما يدل على حالة من الإستقرار الإقتصادي والتحكم في العرض النقدي.

* يشير معدل التضخم إلى نسبة التغير الحاصلة في المستوى العام للأسعار ويكون معدل التضخم مقبولا في حدود 5 في المائة ؛ يساعد التضخم على ارتفاع سعر التكلفة وينجم عن استيراد سلع نهائية او ينجم عن ارتفاع الطلب على انتاج سلعة معينة او استهلاكها، وقد اتفقت العديد من الدراسات الحديثة على ان خفض التضخم ب 1 في المائة ينجر عنه زيادة في معدل البطالة ب 2 في المائة وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ب 4 في المائة وذلك لمدة سنة واحدة.

رابعا: الدين العام

تعتبر مشكلة المديونية من أهم المشاكل التي عانت منها الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية، كما كانت أولى الدوافع للإستعانة بالمنظمات الدولية، نظرا لآثارها الخطيرة على تفاقم عجز الميزانية العامة.

من بيانات الملحق رقم (03) نلاحظ فيما يخص الدين الخارجي، صادفت فترة التسعينات اتفاقيتي ستاندباي وبرنامج التعديل الهيكلي، بإتفاق تمويل موسع، الذي سمح بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، وعملية تحويل الديون العمومية مع نادي باريس ؛ لقد سمحت الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية قدرت ب 2.6 مليار دولار، قدمها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. ويعود هذا الإرتفاع في مخزون الدين الخارجي إلى تأجيل استحقاق أصل الديون وبعض فوائدها. اما بالنسبة لبداية الالفية الواحدة والعشرين فنلاحظ إنخفاض محسوس في قيم الدين الخارجي ويعود ذلك إلى نتائج إنشاء صندوق الموارد الذي تبدو نتائجه بوضوح ابتداء من سنة 2005 ثم 2006 التي وصل فيها مقدار الدين الخارجي إلى 16.8 مليار دولار، التي تعتبر سنة مفصلية في تاريخ الدين الجزائري؛ هذا وقد إستطاعت الجزائر ان توقع على مذكرة مع روسيا، حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر، والمقدرة بحوالي 4.7 مليار دولار بتاريخ 10 مارس 2006، وفي مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين، وتم الاتفاق على ابرام صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار، تقتنيها الجزائر من روسيا في شكل عتاد عسكري. وتعتبر هذه الصفقة من أكبر الصفقات التي أبرمتها الجزائر مع دائئيتها فيما يخص ملفات تحويل المديونية.¹ بالإضافة إلى إجراءات تحويل الديون الخارجية إلى إستثمارات أجنبية وفق الشروط المتفق عليها، أو من خلال الدفع المسبق مع تقليص جزء من الفوائد.

كما نلاحظ ابتداء من سنة 99 تراجعاً في قيمة الدين الداخلي، فبعد أن كان 10594 مليار دج أصبح 982.5 مليار دج سنة 2003، و ذلك نظرا لزوال الضائقة المالية التي شهدتها الجزائر بعد انخفاض سعر النفط. و مع انطلاق البرنامج الخماسي الخاص بالنمو الإقتصادي، ارتفع حجم الدين الداخلي مجدداً.

¹ محمد رضا حتحات، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص 8.

الجدول رقم(13): تطور مؤشرات الدين الخارجي للفترة (2005 – 2011)

الوحدة: مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد الدين الخارجي إلى الصادرات %	33.9	9.8	9.1	7.1	13.9	11.1	7.5
رصيد الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالي %	17.5	5.2	4.6	3.7	5.3	4.6	3.4
خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات %	11.9	22.5	2.0	1.4	2.0	1.0	0.8
نسبة الديون ق الأجل إلى الدين الخارجي %	3.0	9.2	12.3	21.0	20.3	24.7	18.8
نسبة الاحتياطي إلى مخزون الدين الخارجي %	330.1	1,3263	1,8092	2,3065	2,0227	2,2551	3,0109

المصدر: إحصائيات البنك العالمي.

تُظهر نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الصادرات قدرة الصادرات الجزائرية على تغطية الدين الخارجي، و نلاحظ من خلال أرقام الجدول انخفاض نسب رصيد الدين الخارجي إلى الصادرات، ابتداء من سنة 2006 بسبب انخفاض حجم الدين الخارجي، كما تدل على انخفاض احتياطي العملة الصعبة؛ ويعود ذلك إلى تدني حجم الصادرات النفطية وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمي، بخلاف سنة 2009 التي شهدت إرتفاعا نسبيا مقارنة بنسب السنوات الأخرى لعكس السبب.

وتبين نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي، مقدرة الإقتصاد الوطني على توليد الدخل المناسب للوفاء بالدين الأجنبي وقد انحصرت النسب المتوفرة ما بين 17.5 كقيمة عليا و 3.4 كقيمة دنيا، وهي نسب منخفضة رغم امكانية الإقتصاد الوطني من أن يحقق نسباً أحسن لولا ضعف القاعدة الإنتاجية.

كما سجلت خدمة الدين الخارجي خلال هذه الفترة، أعلى نسبة لها سنة 2006 قدرت ب 22,5 في المائة، ثم باشرت بالانخفاض لتصل سنة 2011 إلى 0,8 في المائة، وهي نسبة منطقية جاءت كنتيجة لانخفاض الرصيد الإجمالي للدين الخارجي الجزائري . أما بالنسبة للديون القصيرة الأجل فهي تعتبر من أخطر الديون، ولقد شكلت ما يقارب ربع رصيد الديون الخارجية سنة 2010 بالمقدار 24,7 في المائة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة ب 3 في المائة المسجلة سنة 2005. أما بالنسبة لنسبة الاحتياطي إلى مخزون الديون الخارجية، فنسبه تشهد تزايدا تدريجي حيث وصلت سنة 2011 إلى 3,0109 في المائة، وهي نسبة إيجابية جدا.

و تجدر الإشارة عند الحديث على خدمة فوائد الدين، أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة على الديون لأنه من الضروري أن تكون معدلات غير مستديمة،* وتوافق معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام، ليتمكن هذا الناتج من توليد الدخل اللازم لخدمة الدين العام. بحيث أن إرتفاع هذه المعدلات سيؤدي إلى تراكم

* المعدل غير المستديم: هو المعدل المرتفع على السندات الذي يزيد من تكلفة خدمة الدين العام ويزيد من عجز الميزانية العامة.

فوائد الديون، الأمر الذي يضطر بالدولة للجوء إلى الإقتراض مجددا، خاصة اذا ما تعلق الأمر بمعدلات الفائدة قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: تقييم النمو القطاعي في الجزائر (1999-2011)

سجلت مختلف القطاعات الاقتصادية معدلات نمو متفاوتة يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (14): معدلات النمو القطاعية للفترة (1999-2011)

الوحدة: %

القطاعات	99	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
المحروقات	6.1	4.7	1.6-	3.7	0.9	44.5	15.8	0.7-	2.3-	37.8-	3.0-	3.2-
الفلاحة	2.7	5-	13.2	1.3-	6.41	0.5	4.9	10.4	5.5-	28	4.6	10.5
الصناعة	1.62	1.4	1.1	2.9	2.6	11.5	2.8	0.8	4.4	10.3	2.5	2.2
البناء والاشغال	1.4	4.1	2.8	8.2	8	4.7	11.6	9.5	9.8	12.7	8.9	3.0
الخدمات	3.14	2.6	3.1	5.4	7.7	5.6	-	6.9	7.8	-	7.3	6.1

Source :Abderrahim chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, **the impact of fiscal policy on economic activity over the business cycle**,ERF20th annual conference "SOCIAL JUSTICE AND ECONOMIC DEVELOPMENT",march21,22,2014,Cairo,Egypt,p13.

تمكنت الجزائر مع مطلع الالفية من الإستفادة من الطفرة النفطية، وحققت معدلات نمو معتبرة حيث وصل معدل نمو قطاع المحروقات 44.4 في المائة سنة 2005، لكن ومع حلول سنة 2006 عاش قطاع المحروقات سنوات من الركود، بسبب المشاكل التي تخبطت فيها شركة سوناطراك، بالإضافة إلى غلق مصفاة سكيكدة، مع انخفاض سعر النفط (2008-2009)، الأمر الذي أدى إلى تدني صادرات الجزائر بالحجم؛ هذا وقد سجل قطاع الفلاحة خلال سنتي 2001 و 2003 و 2008، عجزا بسبب الظروف المناخية (الجفاف) تلتها سنوات من الإنعاش في هذا القطاع، ابتداء من 2004 حيث وصل نمو هذا القطاع سنة 2009 إلى 28 في المائة، وكانت من أهم أسباب تحسن معدلات النمو في هذا القطاع، تعود إلى عوامل تعلقت بهدف المحافظة على التوازن الاجتماعي بين الريف والمدينة، ووقف النزوح عن طريق تحسين ظروف العيش في الريف الجزائري، مع منح جملة من الإمتيازات لسكان الأرياف من أجل إستصلاح أراضيهم والعمل في الفلاحة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فنسجل فيه نسب نمو موجبة، لكنها متدنية عدا السنتين 2005 و 2009 التي سجلتا نسباً مقبولة تراوحت بين 11.5 و 10.3 في المائة نمو، وهي تخص في أغلبها القطاع الخاص، لأن القطاع العمومي لازال يعاني حالات الإفلاس وتراكم الديون، واقتصار دعم الدولة في هذا المجال، على تهيئة المناطق الصناعية التي تعود إلى الدولة.

سجل قطاع البناء والأشغال العمومية، نسب نمو متواصلة الإرتفاع على طول الفترة، ويعود ذلك لدعم الدولة لهذا القطاع، بحيث لم نسجل نسب سالبة كما لوحظ في القطاعات الأخرى.

قطاع الخدمات، ساهم هو الآخر مساهمة فاعلة في الرفع من معدل النمو الاقتصادي العام، حيث انطلق من معدل 3.14 في المائة سنة 99 ليصل مع نهاية 2011 إلى 6.1 في المائة، نتيجة للتسهيلات المقدمة من قبل الحكومة للإستثمار في هذا المجال، بالإضافة إلى تطور الخدمات المصرفية، وتحسن أدائها في مجال تقديم القروض.

عموما، يبقى قطاع البناء والأشغال العمومية، هو القطاع الذي ساهم بشكل فعال في زيادة معدل النمو الاقتصادي العام، نظرا لتحقيقه نسبا ايجابية ومرتفعة ساهمت في تقدم الناتج الداخلي خارج المحروقات.

و يمكننا أن نقول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي شهدته الفترة 2001-2013، قد أثر في نمو الناتج الوطني من خلال قطاع الاشغال العمومية، في حين تبقى مساهمة قطاع الصناعة الخاص والقطاع الفلاحي، محدودة لكنها ايجابية اما بالنسبة لمساهمة هذا البرنامج في تحقيق التنمية البشرية والمحلية، فتبقى مسألة في غاية الأهمية وتحتاج لتقييم، باعتبارها تساهم في تكوين العنصر البشري الذي يعد أساس عملية التنمية.

الخلاصة:

إن عملية تحليل السياسة المالية الجزائرية، قد إقتضى منا وقوفا على واقع الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر بعد أزمة 1986 المتمثلة في إنحيار أسعار النفط، وما انجر عنها من نقص في السيولة من العملة الصعبة، و ارتفاع في نسب المديونية العمومية و التضخم إلى جانب عجز الميزانية العامة؛ مع عدم توفر القدرات الذاتية للإعتماد على القطاع الإنتاجي المحلي، الأمر الذي ضاعف من مشكلة عدم التوازن المالي للميزانية العامة، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى الخضوع لوصفات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي رغم تكلفتها الإجتماعية.

تميزت فترة التسعينيات بكثرة الإصلاحات الإقتصادية التي فرضتها المنظمات العالمية على الجزائر مما زاد من حدة المشاكل الإجتماعية و السياسية انتهت مع سنة 1998 بالإستقرار الإقتصادي خاصة مع تحسن أسعار النفط في السوق العالمي بداية من سنة 2000.

و مع مطلع الألفية الثالثة، تحسنت الوضعية المالية للجزائر و تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض معدلات الدين العام بفضل صندوق الموارد، الذي أنشئ بغرض مواجهة العجز في الميزانية العامة المتأتي من انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي. و هو ما يبرهن إعتماد السلطات الجزائرية، على الإيرادات البترولية في رسم السياسة الإقتصادية، كما يعني تبعية الإقتصاد الجزائري الى هذا القطاع الريعي.

واكب هذا التحسن في أسعار البترول انطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي 2001، التي سطرها الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الإقتصادية و تحسين الجانب الإجتماعي للمواطنين، عن طريق سياسة مالية توسعية، تعمل على الرفع من معدلات النمو الإقتصادي، و تخفيض معدلات التضخم و البطالة و تحسين الواقع المعيشي للسكان؛ و قد نجحت الجزائر الى حد ما في تحقيق هذه الأهداف، لكنها مازالت بعيدة عن طموحها المتمثل في انتزاع تبعيتها لقطاع المحروقات، و مشكلة النهوض بالقطاع الإنتاجي و القطاع الفلاحي، لأنهما يمثلان العمود الفقري لأي إقتصاد متقدم.

الخاتمة:

أحدثت أزمة الكساد العالمي ثورة جذرية في المفاهيم الاقتصادية، حيث برزت المدرسة الكينزية كبديل للمدرسة النيوكلاسيكية في النظام البرالي، التي اعتبرت تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ضرورة لتحقيق التوازن الاقتصادي بفضل سياساتها الاقتصادية المختلفة. و لذلك فإنه تم الإعتماد على السياسة المالية كأداة هامة في التأثير على الاقتصاد و توجيهه، بفضل النفقات العامة والإيرادات العامة.

بعد هذه الأزمة، شهدت الدول الرأسمالية نموا و توسعا في جميع القطاعات بعد توسع مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام؛ مما أدى إلى ارتفاع حدة العديد من المشاكل الاقتصادية بسبب تفاقم مشكلة عجز الميزانيات كالتضخم و المديونية، و انخيار النظام الدولي في مجال التبادل التجاري، الذي ترتب عنه حالة من عدم التوازن الاقتصادي لهذه الدول. كل هذه النتائج، أدت الى إعادة النظر في السياسات المالية المرتكزة على إستراتيجيات تمويل العجز و آثارها، عن طريق إعتماد سياسة مالية تعمل جنباً لجنب نحو تحقيق هدي التوازن الاقتصادي و المالي. كما سمحت ظاهرة عجز الميزانية بإعطاء طرح جديد، لموضوع مدى فعالية السياسة المالية في التخفيف من حدة العجز، فضلا عن إرساء طرح نظري جديد للمالية الوظيفية، يتم فيه الإعتماد على أسس علمية سليمة، تُوجّه فيها كل أدوات السياسة المالية لإحداث آثارا اقتصادية تخدم هدف التوازن المالي.

من هنا، برز المفهوم الجديد للعلاقة بين التوازن المالي و التوازن الاقتصادي، حيث أصبح لهذا الأخير أهمية كبيرة كما تحول الى هدف أساسي في السياسة الاقتصادية، بعدما كان ينحصر هدفها على تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة. و هكذا أصبح عجز الميزانية أداة من أدوات السياسة المالية و الاقتصادية الذي يراد به تحقيق التوازن الاقتصادي وليس هدفا في حد ذاته؛ ذلك في ظل محيط اقتصادي معين يتميز بمرونة الجهاز الإنتاجي الذي يسمح بمواجهة و بامتصاص الطلب الكلي الإضافي، الناتج عن التوسع في حجم النفقات العامة (سياسة ميزانية)، عندها تكون علاقة التوازن المالي (عجز الميزانية العامة) بالتوازن الاقتصادي علاقة إيجابية بإمكانها مضاعفة المداخل الاقتصادية، و إيجاد التوازن الاقتصادي و المالي معاً؛ أما في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن عملية إحداث عجز في الميزانية العامة بالتوسع في النفقات العامة، من شأنها أن تُخلل بهدف التوازن الاقتصادي لأن التوسع في النفقات العامة، لا يمكن أن يقابلها إستيعاب لطاقة الطلب الكلي، مما يضغط على حجم الواردات فترتفع و تتأثر بفعله سلبي إحتياطات الصرف، كما تضعف القدرة التمويلية للتجارة الخارجية مع إرتفاع معدلات التضخم و المديونية.

من خلال ما سبق ذكره، يمكننا أن نقول بأن للتوازن الاقتصادي تأثير مباشر على التوازن المالي للميزانية العامة، لأنه إذا ما حقق الميزان التجاري عجزا فإن هذا العجز سيؤثر مباشرة على التوازن المالي للميزانية العامة للدولة و لذلك و في ظل سياسة مالية توسعية وجب توفر شرط متانة القاعدة الإنتاجية للاستجابة لها و أن لم يكن فإن

التوازن الإقتصادي (توازن الميزان التجاري) سيختل و يسجل مباشر عجزا مما يؤدي إلى اختلال في التوازن المالي للميزانية العامة و تسجل هي الأخرى عجزا. و هو ما يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن للتوازن الإقتصادي تأثير مباشر على التوازن المالي.

إن للسياسة المالية دورا أساسيا في الحد من عجز الميزانية، في مجال تدعيم مبادرات القطاع الخاص في مجال الإستثمار، عن طريق التمويل بالإقتراض وتقديم كافة التسهيلات اللازمة، لخلق مناخ مناسب لدعم الطاقة الإنتاجية الذي من شأنه تنويع الأوعية الضريبية. كما أن الطلب المحفز بواسطة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستوردة يتطلب اعتمادات ضخمة وغير مستقرة بسبب استيراد التضخم وتقلبات أسعار سعر الصرف، و لمواجهة هذا الطلب يجب تدعيم سياسة إحلال المنتج الوطني محل المنتج الأجنبي عن طريق تدعيم المبادرات السالفة الذكر، ويعتمد ذلك على توفير ظروف إنتاجية معينة تتمثل في مدى إنتاجية الشركات و قدرتها على التحكم في التكاليف، و في معدل مرونة الإستجابة للتغير الحاصل في الطلب الكلي. وعليه، تلعب السياسة المالية دورا أساسيا في الحد من عجز الميزانية العامة في ظل سياسية اقتصادية تعمل على التنسيق بين مختلف السياسات لتحقيق أفضل النتائج و هو ما يؤكد نفي الفرضية القائلة بأن السياسة المالية تلعب وحدها دورا أساسيا في الحد من عجز الميزانية العامة.

تميزت السياسة الاقتصادية الجزائرية، بالضعف وبالتبعية لقطاع المحروقات نظرا لاعتماد الإقتصاد الجزائري على ريع البترول في رسم السياسة المالية، حيث لم تتمكن هذه الأخيرة من ضبط المتغيرات الإقتصادية إلا نسبيا، نظرا لحساسيتها لأسعار المحروقات في السوق الدولية. لأجل ذلك، تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية في حجم النفقات العامة، تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط أين تمكنت السلطات من خلال هذه الطفرة، من تمويل عدة مشاريع تنموية و طموحة؛ و رغم ما أحرزته من تقدم في دعم البنى التحتية و قطاعات الصناعة و الزراعة و الخدمات، إلا أنها لم تستطع من خلال هذه الإستثمارات تحقيق الطموحات المرجوة خاصة في المجال الصناعي و الزراعي، لأنها ظلت أسيرة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ما يمكننا قوله في هذا السياق، أن السياسة المالية الجزائرية قد تمكنت نسبيا في التخفيف من حدة العجز في الميزانية العامة، لكنها أخفقت عندما عاودت حالة العجز في الميزانية إلى الظهور؛ فبعد حوالي ثماني سنوات من الفوائض، أمست الخزينة العمومية تعاني عجزا بواقع 4.7 في المائة، من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2012، بعد أن كان 1.2 في المائة سنة 2011، و 7.2 في المائة سنة 2009 حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012؛ في المقابل تراجع معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات خارج المحروقات، ليصل إلى 45.1 في المائة سنة 2012 بعد أن كان 55.6 في المائة سنة 2010، تحت تأثير إستمرار التوسع القوي لهذه النفقات خاصة منها التحويلات الجارية، حيث أصبحت هذه النفقات لا تغطي بالإيرادات العادية سوى بواقع 82.6 في المائة سنة 2012، بعد أن كانت 102.1 في المائة سنة 2011، و هو يدل على نقطة ضعف مهمة في ميزانية الدولة.

هذا مع فقدان الإقتصاد الجزائري لحالة التوازن، و السبب في ذلك يعود إلى وجود تقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن أهم أسباب ذلك الضعف في الميزانية العامة هو عجز الإقتصاد الجزائري على خلق إيرادات خارج الصناعة البترولية، بحيث يُعتمد عليها بصفة مستقرة لتمويل النفقات العامة من جهة؛ و غياب مناخ استثماري مميز يسمح بِبَث الإستقرار في نفسية المستثمر الخاص نظرا لعدم وجود شفافية في التشريعات و قوانين الإستثمار إلى جانب وجود ازدواجية في هذه الأخيرة مما يخلق حالة من عدم تكافؤ الفرص من جهة أخرى. و عليه، فإن السياسة المالية الجزائرية غير قادرة على تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة، لأنها تعتمد على متغيرات خارجية - أسواق النفط العالمية - ولأن القاعدة الإنتاجية للدولة ضعيفة، مما يعيق دور السياسة المالية التوسعي. و هو ما يؤكد نفي الفرضية القائلة بإمكانية السياسة المالية الجزائرية، من أن تحقق التوازن المالي للميزانية العامة للدولة.

بالتالي لم تستطع السياسة المالية الجزائرية أن تحدث تأثيرا إيجابيا على التوازن المالي لميزانية الدولة بسبب ضعف قاعدتها الإنتاجية و تبعيتها المطلقة لريع البترول.

من خلال البحث المقدم، يمكننا طرح بعض التوصيات التي تدخل في إطار هذا الموضوع:

- البحث في عملية استثمار كل الموارد المالية الكامنة في صندوق ضبط الموارد، مع دراسة جدوى هذه الإستثمارات، و تكثيف الرقابة على هذه الموارد المالية الهامة، التي تعتبر إيرادات هامة للدولة.
- إعادة النظر في مفهوم الخدمة العمومية و اتساع مجالاتها في السياسة المالية الجزائرية، وهذا قصد التحكم في النفقات العامة و ترتيبها حسب أولوياتها على قطاعات الأمن، العدالة، الصحة و التعليم؛ مما يسمح بتقليص دور الدولة وتضييق مجالات تدخلها في الحياة الإقتصادية، بحيث تُترك المبادرة للخواص في الإستثمار في هذه المجالات أيضا، بالإضافة الى خدمات أخرى كالسكن نظرا لقدرة بعض أفراد المجتمع على التعامل مع الخدمات المقدمة من طرف هذا القطاع من جهة، و كمحاولة للنهوض بنوعية الخدمة العمومية من جهة أخرى؛ مما يقلل من الضغط على المرافق العامة و يحد من تطور النفقات العامة بالحجم، كما يشجع المبادرات الفردية الأمر الذي يسمح للدولة لأن تلعب دورها كسلطة ضبط للحياة الإقتصادية.
- خلق مناخ استثماري للخواص من خلال المرافقة والتوجيه واعتبارهم شركاء أساسيين في الحياة الإقتصادية، لأنه من شأنهم خلق مناصب شغل تدعم الإيرادات العامة خارج المحروقات، و تقلل من الضغط على الجباية البترولية.
- النهوض بسياسة إدارة عوائد المحروقات التي تعمل على تحويل هذه العوائد الى القطاع المنتج للسلع القابلة للتصدير، أي السلع التي يوفرها القطاعين الصناعي و الزراعي، من أجل توفير السلع الوطنية التي تعمل

على كفاية الطلب المحلي للإستغناء عن السلع المستوردة؛ مع ضرورة التحكم الجيد في إدارة الطلب الكلي الخاص بالقطاعات المنتجة للسلع و الخدمات الأخرى غير القابلة للتصدير.

آفاق البحث :

تعتبر دراستنا هذه إحدى المحاولات التي لها بعض النقائص، و يمكن لها أن تكون أثرى من خلال دراسات أخرى لها صلة وثيقة بها، و على اعتبار أن هذا الموضوع ذو مجال واسع فإننا نقترح المواضيع التالية على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

- دور عملية التنسيق بين السياسة المالية و النقدية في تحقيق التوازن المالي؛
- أثر الطفرات النفطية على الإنفاق العام؛
- فعالية السياسة المالية في إدارة الدين العام؛
- أثر سياسات إدارة الطلب الكلي على الإستثمار.

قائمة الجداول و الأشكال:

الجدول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
75	تطور المؤشرات الاقتصادية للمرض الهولندي	01
100	تطور إيرادات صندوق الموارد.	02
102	توزيع المخصصات المالية على القطاعات الاقتصادية.	03
104	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	04
106	توزيع الحصص المالية حسب أهداف البرنامج.	05
117	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2011).	06
121	تطور حصيلة الإيرادات العادية و الجباية البترولية للفترة (1990-2011).	07
123	تطورات أسعار النفط للفترة (1990-2011).	08
125	تطور رصيد الميزانية العامة للدولة للفترة (1990-2011).	09
130	هيكل الجباية العادية للفترة (1993-2011).	10
132	توزيع الأعباء الجبائية لفئات المجتمع بالنسب المئوية للسنتين (1997 و 2001).	11
136	معدلات أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة (1999-2011).	12
140	تطور مؤشرات الدين الخارجي للفترة (2005-2011).	13
141	معدلات النمو القطاعية للفترة (1999-2011)	14

الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	تمويل عجز الميزانية العامة.	01
59	هيكل برامج التصحيح الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي.	02
63	السياسة المالية التوسعية.	03
64	السياسة المالية الانكماشية.	04
70	أثر التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلي.	05
79	العوامل المحددة لفعالية السياسة المالية.	06
81	فعالية السياسة النقدية التوسعية على مستوى الدخل و سعر الفائدة.	07
118	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الميزانية العامة للدولة.	08
122	نسب الإيرادات العادية و الجباية البترولية الى إجمالي إيرادات الميزانية العامة للفترة (1990-2010).	09
124	منحنى تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية للفترة (1996-2012).	10
127	تطور العجز الموازي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الفترة (1990-2011).	11
127	تطور العجز الموازي الأساسي خارج المحروقات و إيرادات الميزانية بالنسب المئوية للفترة (1980-2002).	12
135	مكونات الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2008-2013).	13
138	تطور نسب توظيف القوى العاملة و البطالة للفترة (2001-2011).	14

الوحدة: مليار دج

الملحق(01):مساهمة الجباية العادية والجبائية البترولية في تغطية النفقات العامة للفترة (1992-2011)

السنوات	ج عادية	ج بترولية	مج الجباية	ج عادية /مج الجباية (%)	ج بترولية/مج الجباية (%)	ج عادية/ PIB المحروقات %	ج عادية/ن التسيير(%)	ج بترولية/مج النفقات(%)
1992	108 864	193 800	302 664	35,97	64,03	-	39,42	66,71
1993	121 469	179 218	300687	40,40	59,60	-	41,68	37,60
1994	176 174	222 176	398 350	44,23	55,77	-	53,32	39,23
1995	241 992	336 148	578 140	41,86	58,14	-	51,09	44,25
1996	290 603	495 997	786 600	36,94	63,06	-	52,78	68,45
1997	314 013	564 765	878 778	35,73	64,27	-	48,79	66,82
1998	329 828	378 556	708 384	46,56	53,44	-	49,68	43,23
1999	314 767	560 121	874 888	35,98	64,02	-	40,63	58,24
2000	349 502	1 173 237	1 522 739	22,95	77,04	-	40,82	99,58
2001	398 238	956 389	1 354 627	29,40	70,60	20,97	41,33	72,40
2002	482 896	942 904	1 425 800	33,87	66,13	18,96	43,99	60,81
2003	524 925	1 284 975	1 809 900	29,00	70,99	18,54	46,75	78,38
2004	580 411	1 485 699	2 066 110	28,09	71,9	17,99	46,40	78,65
2005	640 472	2 267 836	2 908 308	22,02	77,97	17,90	51,44	110,51
2006	720 884	2 714 000	3 434 884	20,99	79,01	18,22	50,14	110,63
2007	766 750	2 711 850	3 478 600	22,04	77,95	17,12	45,80	87,23
2008	965 289	1 715 400	2 680 689	36,01	63,99	19,28	43,53	40,93
2009	1 146 612	1 927 000	3 073 612	37,30	62,69	20,11	49,85	45,38
2010	1 297 944	1 501 700	1 799 644	72,12	83,44	20,71	48,81	33,61
2011	1 448 898	1 529 400	2 978 298	48,64	51,35	21,09	38,15	26,68

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق(02): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة (1993-2004)

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية	اجور ورواتب العاملين	معاشات المجاهدين	مواد وتجهيزات	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الخدمات العمومية
1993	101.6	231.5	121.5	10	16.7	56.3	27	39.9
1994	117.2	302.3	151.7	12.8	18.2	78.5	41.1	42.3
1995	144.7	418.9	187.5	15.6	29.4	124.2	62.2	55.4
1996	174.0	531.8	222.8	18.9	34.7	166.4	89.0	69.9
1997	201.6	569.5	245.2	25	43.5	146.4	109.4	74.0
1998	211.9	578.3	258.2	37.9	47.5	123.9	110.8	75.2
1999	187.00	684.8	278.1	59.9	53.6	166.8	126.4	81.9
2000	321.9	755.7	281.1	57.7	54.6	200	162.3	92.0
2001	357.0	963.0	324	54	46	391	148	114.6
2002	453.0	1098.0	346	74	69	472	137	137.6
2003	554.0	1199.0	380	62	59	580	118	161.4
2004	646.0	1245.0	447	69	72	573	85	176.5
2005	810.6	1241.4	492.2	79.8	76.0	332.7	73.2	187.5
2006	1019.0	1433.7	531.3	92.5	95.7	430.1	68.6	215.5
2007	1442.3	1665.7	628.7	101.0	93.8	488.7	80.5	273.00
2008	1973.0	2218.0	827.0	103.0	112.0	1115.0	61.0	-
2009	1946.0	2275.0	880.0	131.0	113.0	1114.0	37.0	-
2010	1808.0	2632.0	1193.0	151.0	122.0	1130.0	36.0	-
2011	1974.0	3879.0	1740.0	163.0	130.0	1808.0	38.0	-

المصدر: من إنجاز الطالبة بالإعتماد على إحصائيات خبراء صندوق النقد الدولي.

- statistical appendix: IMF staff country reports (1998-2005-2006 2009-2013).

الملحق (03): تطور الدين العام في الجزائر للفترة (1994-2011)

البيان	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
الدين الخارجي مليار دولار	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	*16.8	*14.8	6.09	6.210	7.36	7.211	6.072
												*	*			8		
الدين الداخلي مليار دج	-	-	-	-	-	-	1,022 9	999,4	980,5	982,5	1000	1038, 9	1847 ,3	1102 ,9	734	816, 3	1,1074	1,2148
فوائد الدين الخارجي *	1,531	1,734	2,058	2,049	1,993	1,811	1,993	147,5	137,5	118,3	85	87	74	85	61,4	37,4	36	38

*السنوات من 1994 إلى 2000 هي بملايير الدولار بينما السنوات من 2001 إلى 2011 فهي بملايير الدينار الجزائري .

** القيم الجدولية الخاصة بالسنوات 2005 -2006 هي قيم تقديرية لصندوق النقد الدولي.

Source: - International monetary fund, staff country report, statistical appendix (1998-2003-2006-2011-2013)

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، بدون طبعة.
2. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام — الكتاب الثاني، الدار الجامعية، بدون بلد النشر، 2000، بدون طبعة.
3. السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1996، ط1.
4. احمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989، بدون طبعة.
5. احمد رمضان نعمه الله و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر، بدون طبعة.
6. أعاد محمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2008، بدون طبعة.
7. بشير يلس شاوش، المالية العامة (المبادئ العامة و تطبيقها في القانون الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، بدون طبعة.
8. جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، بدون طبعة.
9. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1981، بدون طبعة .
10. حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1987، بدون طبعة.
11. حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، الاردن، 2006، ط 1.
12. خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2011، ط1.
13. خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، اعادة ط7.
14. رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، دار الامة، الجزائر، 2011، بدون طبعة.
15. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتاح، الإسكندرية، 2003، بدون طبعة.
16. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، بدون طبعة.

17. سميرة إبراهيم أيوب و حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002، بدون طبعة.
18. سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، الدائرة الاعلامية في مجلس النواب العراقي، بغداد، 2008، ط1.
19. صابرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي — دراسة تحليلية مقارنة—، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، بدون طبعة.
20. عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، دار الخلدونية للجزائر، 2011، بدون طبعة.
21. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء و الإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ط2.
22. عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، بدون طبعة.
23. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، بدون بلد النشر، 1993، بدون طبعة.
24. عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1997، بدون طبعة.
25. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، بدون بلد النشر، بدون سنة النشر، بدون طبعة.
26. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة، 1997، بدون طبعة.
27. عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر، بدون طبعة.
28. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، بدون طبعة.
29. عبد الكريم صادق بركات، الإقتصاد المالي، الدار الجامعية، بدون بلد النشر، 1987، بدون طبعة.
30. عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، بدون دار النشر، الإسكندرية، بدون سنة النشر، بدون طبعة.
31. غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق، الاردن، 1998، ط1.
32. فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها و حاضرها و مستقبلها في النظرية و التطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1990، ط1.

33. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، 2004، ط1.
34. محمد شاكر العصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الاردن، 2012، ط4.
35. محمد الصغير بعلي و يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003، بدون طبعة.
36. محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، بدون طبعة.
37. مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ط1.
38. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، بدون طبعة.
39. موسى سعيد مطر و آخرون، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ط1.
40. محمد دويدار، دراسات في الإقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1996، بدون طبعة.
41. محمود يونس و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، بدون طبعة.
42. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الازرطة، 2004، بدون طبعة.
43. محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، بدون طبعة.
44. نوزاد عبد الرحمان الهيبي و منجد عبد اللطيف لخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الاردن، 2006، بدون طبعة.
45. نوزاد عبد الرحمان الهيبي و منجد عبد اللطيف لخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، 2005، ط1.
46. يونس أحمد البطريق و عبد العزيز على السوداني، إقتصاديات النشاط الحكومي، الدار الجامعية-مركز الدلتا-، الإبراهيمية، 1996، بدون طبعة.
- ثانيا : المذكرات و الرسائل الأكاديمية .**
47. احمد دربان، الشراكة الاجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
48. أمينة عتو، إنعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر للفترة 1996-2012، شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2012-2013).
49. آدم سياخن و خالد عليم، ظاهرة التضخم النقدي في الجزائر، شهادة دراسات عليا في المالية، المعهد الوطني للمالية، الجزائر، 1998.

50. إلياس حوادميسة، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة 2002-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 03، 2012.
51. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، بدون سنة المناقشة.
52. حسيبة لعزازي، دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
53. داود سعد الله، أثر تقلبات سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة: 2000-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012.
54. رحمة زيوش، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.
55. سندس حميد موسى، البنك المركزي و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
56. عبد الرحيم بلباقي، الجباية و تغطية عجز الميزانية، شهادة دراسات عليا في المالية ، المعهد الوطني للمالية، الجزائر، 1990.
57. عبد الرحيم شبي، السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازي-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2007.
58. عبد الرحيم شبي، السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازي-حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
59. عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2012-2013.
60. علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر للفترة: 1970-2010، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
61. عبد القادر لحول، أثر السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة: 2000-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
62. فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

63. كريم بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر- للفترة 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
64. لمياء شعوة، سلطات الضبط لقطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، 2013.
65. لونيس إكن، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة :2000-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
66. محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
67. محمد آريا الله، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، (2010-2011).
68. محمد خلاصي، عملية تحضير الميزانية العامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1992.
69. محمد عبد المومن، الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
70. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2009-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
71. محمد شريف، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
72. محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
73. محمد داودي، السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
74. محمد بلواقي، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الإقتصادي - حالة الجزائر- للفترة : 1970-2011، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
75. هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

76. مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر للفترة:

1990-2004، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

ثالثا : المطبوعات الأكاديمية.

77. بحرية مواي و وهيبة بن زعيط، الموازنة التقديرية كوسيلة لإتخاذ القرار، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مستغانم.

78. شكري بن زعرور، الإطار التحليلي لبرنامج التصحيح الهيكلي، مطبوعة أكاديمية على الموقع الإلكتروني mpra.ub.uni-muenchen.de/8583

79. عبد الرحيم شبي و سيدي محمد شكوري و محمد بوزيان، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر-دراسة تطبيقية-، مطبوعة أكاديمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

80. عبد الباقي روابح و الشريف غياط، الآثار الاقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مطبوعة صادرة عن الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة خروبة، الجزائر.

81. عبد القادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء و الفعالية، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم التجارية و الحقوق، جامعة مستغانم.

82. محمد رضا حتحات، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر -، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف.

83. مصطفى عبد الله الكفري، الإصلاح الاقتصادي و التحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية، مطبوعة أكاديمية .

رابعا : المقالات

84. الرايس مبروك، واقع و تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مقالة بمجلة دراسات، العدد: 16-أ-، ديسمبر 2011، جامعة عمار ثليجي، الاغواط.

85. أحمد حسين الهيبي و أوس فخر الدين ايوب، دور السياسات النقدية و المالية في النمو الاقتصادي، مقالة بمجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4، العدد 8، سنة 2012، العراق.

86. إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط و إنعكاساتها على الموازنة العامة لدى الدول العربية خلال الفترة (2000-2010)، مقالة بمجلة الباحث، العدد 12، 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

87. اسماعيل بن قانة، الإقتصاد الكلي الجزائري: رؤيا قياسية مستقبلية، مقالة بمجلة الباحث، العدد 08، بدون شهر، 2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

88. آمال قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مقالة بمجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، ديسمبر، 2005، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
89. بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مقالة بمجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جانفي، 2005، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
90. حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مقالة بمجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جوان، 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
91. حسن عبد الكريم سلوم و محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ و الرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مقالة بمجلة الإدارة و الإقتصاد، العدد 64، افريل 2007، الجامعة المستنصرية، العراق.
92. رفيقة صباغ و اخريات، دالة الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1970-2005)، مقالة بمجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد المزدوج: 57-58، جويلية، 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
93. شهرزاد زغيب و حليلة حللمي، الإقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط و حتمية الزوال، مقالة بمجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، اوت، 2008، الجزائر.
94. صبحي حسون الساعدي و اياد حماد عبدو، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في البلدان المختارة، مقالة بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 7، المجلد 4، 2011، العراق.
95. عبد الحق بوعتروس و محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مقالة بمجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 6، 2010، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة منتوري-، قسنطينة.
96. عبد الحق بوعتروس، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، مقالة بمجلة العلوم الإنسانية، العدد: 31، المجلد-ب-، جوان، 2008، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة منتوري-، قسنطينة.
97. فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مقالة بمجلة الباحث، العدد 10، 2012، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
98. فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2011، مقالة بمجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 62، جويلية 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

99. كمال رزق و سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مقالة بمجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جانفي 2008، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

100. محمد خالد لمهاني، الموازنة العامة للدولة في سوريا الواقع و الآفاق، مقالة بمجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد 1، 2000، جامعة دمشق، سوريا،

101. محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مقالة بمجلة الباحث، العدد 10، 2012، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

102. مالك قاسم الخصاصنة، العلاقة بين الطلب على النقود و عجز الموازنة -دراسة تطبيقية لحالة الاردن-، مقالة بمجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58/شتاء-ربيع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

103. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة بالجزائر في الفترة (2000-2010)، مقالة بمجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

104. نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر اداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر، مقالة بمجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، بدون تاريخ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

خامسا : المداخلات

105. المرسي السيد حجازي، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الاسلامي - المشكلة و الحلول-، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي المنعقد بقسم الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية، جامعة ام القرى ، 2005، مكة المكرمة.

106. روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، أيام 11/12/مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1.

107. سامر عبد الهادي، الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية -حالة الاردن- للفترة (1990-2011)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي التاسع عن "الوضع الاقتصادي العربي و خيارات المستقبل" المنعقد بقسم الإقتصاد، جامعة الزرقاء، الاردن.

108. عبد العزيز شارابي، برامج التصحيح الهيكلي و اشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحث مقدم لندوة فكرية نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2 ، بدون تاريخ النشر.

109. عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية، بحث مقدم لندوة فكرية نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بدون تاريخ النشر.

110. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري و النفط : فرص أم تهديدات، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" المنظم ايام 08/07 / افريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف.

111. عماد موسى، تقييم ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية، بحث مقدم لسلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، ماي 2005، الكويت.

112. كمال رزيق و بوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، مداخلة بملتقى السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، 2004، تلمسان.

113. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- الواقع و التحديات-، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الشلف.

114. محمد لكباسي، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة مقدمة في الاجتماع السنوي السابع و العشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، الدوحة، سبتمبر 2003، صندوق النقد العربي، 2004، ابوظبي .

115. محمد عبد الحليم عمر، الدين العام: المفاهيم- المؤشرات- الآثار، بحث مقدم في ندوة ادارة الدين العام، 21 ديسمبر 2003، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، مصر.

116. ولهي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الايرادات العامة في الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 المنعقد ايام 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.

سادسا : مواقع الانترنت

117. موقع الوزير الاول للجمهورية الجزائرية www.premier-ministre.gov.dz.

118. موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

119. موقع البنك العالمي www.worldbank.org/
120. موقع رئاسة الجمهورية www.el-mouradia.dz
121. موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
122. موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org
123. موقع المديرية العامة للتقدير www.dgpp-mf.gov.dz
124. موقع منتدى الاعمال الفلسطيني www.pbf.org.ps
125. الإصلاحات الاقتصادية على الموقع: www.ust.edu
126. موقع دار الكتب و الوثائق العراقية: www.iraqula.org

سابعا : مواقع الجرائد و المجلات الالكترونية

127. محمد ابراهيم السقا، استدامة الدين العام، مقالة بمجلة الإقتصادية، موقع مجلة الإقتصادية www.elegt.com
128. بيان اجتماع مجلس الوزراء، مقالة بجريدة النهار، العدد، 2010/05/24 موقع جريدة النهار: www.ennaharonline.com

ثامنا : الوثائق الرسمية

129. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية 17/84 المؤرخ في 1984/07/07.
130. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة العمومية.
131. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، مطبوعة صادرة عن وزارة المالية بمناسبة الذكرى الخمسون لعيد الاستقلال.
132. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

قائمة المراجع باللغات الاجنبية:

I. Ouvrages :

133. François Contensou et Radu Franceanu, macroéconomie outils d'analyse, monnaie européenne et ouverture internationale, édition ESKA, 2003.
134. G.morisson, l' équilibre macroéconomique et macro- financier en économie ouverte ,institut bancaire et financier international, document pédagogique n° 4 , nov2010,banque de France.
135. Gregory N .Mankiw et mark p. Taylor, principes de l'économie, traduction d'Elise Tosi, 1 ère édition de Boeck université, Bruxelles,2010.
136. Lazary, la balance des paiements, dar el Othmania, Algérie, 2005
137. Yahia Denideni, la pratique du système budgétaire de l'état en Algérie.

II. Mémoires académiques et document de recherche pédagogiques :

138. Haoua Kahina , l'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie , mémoire de magistère, département de sciences économiques, université de mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou.
139. Nakoumdé Ndoumtara , Boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandais au Tchad : Une approche par la modélisation en équilibre général calculable , thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, centre de recherches sur le développement International CERDI, France, juin 2007

III. document de recherche pédagogique :

140. G.Morisson, l'équilibre macroéconomique et macro- financier en économie ouverte, institut bancaire et financier international, document pédagogique n° 4 , nov2010, banque de France.
141. Soumayeh Mardaneh ,inflation dynamics in a dutch disease Economy, working paper num 12/25, department of economics, university of Leicester, UK, november, 27, 2012.

IV. articles des revues :

142. Messaoud Zemouri .**la succès de l'étape cruciale du poste ajustement en Algérie.** Revue des sciences économiques et de gestion n° 2 . 2003. LEFM. Faculté des sciences économiques et sciences de gestion. Université de Batna.

V. Congrès :

143. Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, **the impact of fiscal policy on economic activity over the business cycle**, ERF20 th annual conference "SOCIAL JUSTICE AND ECONOMIC DEVELOPMENT", march 21, 22, 2014, Cairo, Egypt.

VI. Rapports :

144. Groupe de la Banque mondiale, « mémorandum du président de la banque internationale pour la reconstitution et le développement et de la société financière internationale au conseil d'administration concernant une stratégie de coopération avec la république algérienne démocratique et populaire » , Rapport No. 25828-AL. (2003)
145. Statistical Appendix (1998/2003/2004/2005/2006/2009/2011/2012/2013): IMF staff country report.